

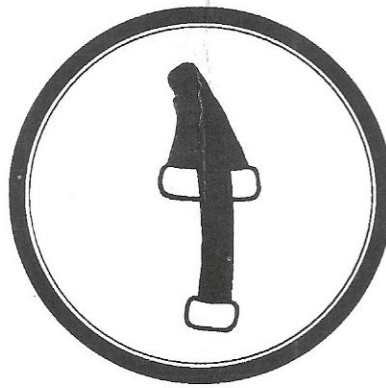
على الأقل



الحركة الطلابية إلى أين ؟ □ بورخيس
□ أزمة العمل الحقوقي □ النساء الإسبانيات

الإشعاع

هيئة المحامين بالقنيطرة



المدير المسؤول ورئيس التحرير :
النقيب عبد الرحيم الجامعي

الإشعاع

تصدر عن هيئة المحامين بالقنيطرة

العنوان : مقر هيئة المحامين، المحكمة الابتدائية - القنيطرة

في هذا العدد

50 = 3

المتابعة الوطنية

- الحركة الطلابية الى اين؟
- حوار مع فتح الله وعلو
- حوار مع الطلبة القاعدين
- حوار مع طلبة الاتحاد الاشتراكي
- حوار مع طلبة حزب التقدم والاشتراكية
- حوار مع طلبة إيش (اللجنة الادارية)
- حوار مع عبد العزيز المنبهي

- فاتح ماي والحركات الاصولية
- المعارضة: من الائتلاف الى الاختلاف
- أي منتدى لأي يسار؟
- أزمة العمل الحقوقي
- حوار مع عمر عزيزمان

61 = 51

المتابعة العربية

- تونس: الاحتواء والمغالبة

74 = 62

سأ

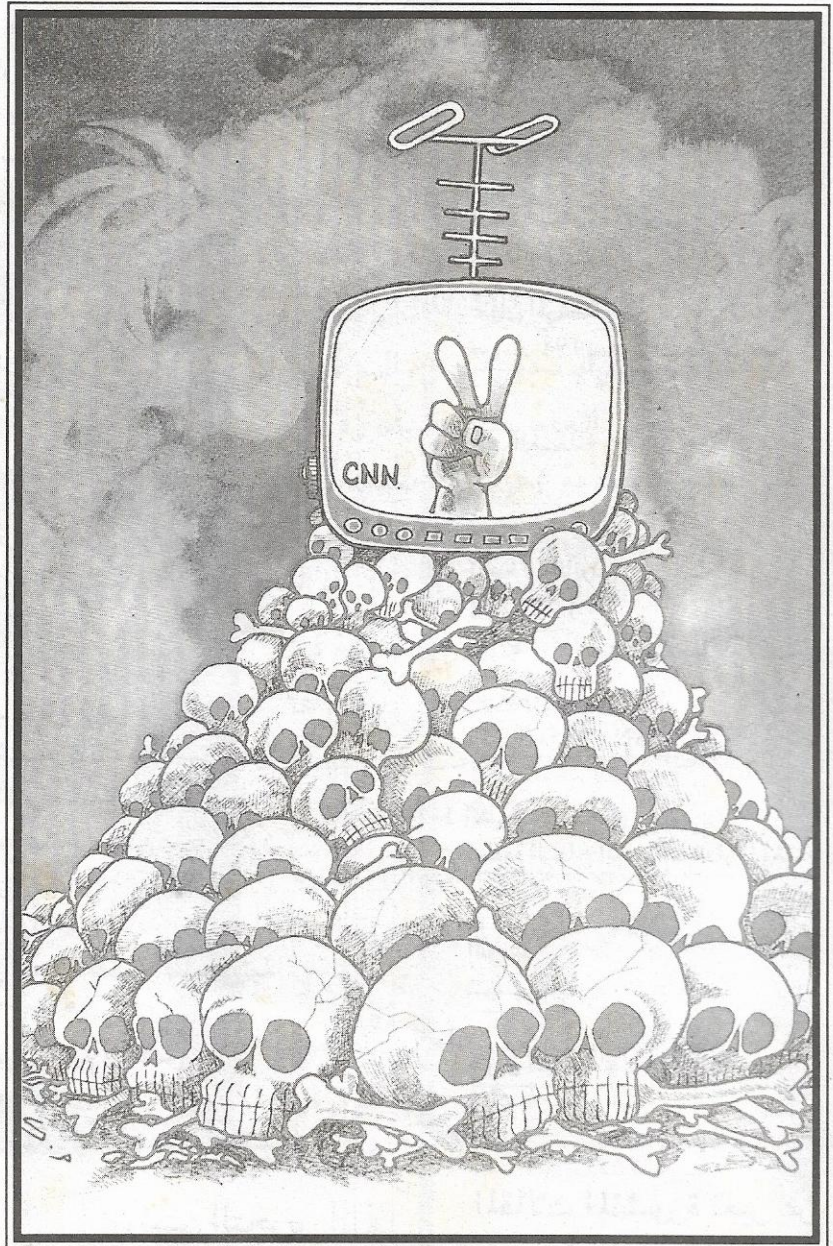
- أمومة بدون مخاطر
- حوار مع مناضلة أسبانية
- صوت المغاربيات في كندا
- حوار مع الجزائرية نصيرة مراح

83 = 74

المتابعة الثقافية

- ملف عن بورخيس

كاريكاتير



المدير المسؤول

محمد معروف

رئيس التحرير

عبد القادر الشاوي

عنوان المراسلة

ص.ب: 198 سلا - المدينة - سلا

ملف الصحافة

17/90

الأيداع القانوني

1990/88

الترقيم الدولي

ISSN 0851/8335

السحب

مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء

التوزيع

شوسبريس

عنوان الغلاف: جاريد

المقالات المنشورة تعبر عن
رأي أصحابها

الكلمة الأخيرة

1

يصدر هذا العدد مرة أخرى مزدوجا، أي تحت ضغط نفس الدوافع التي اضطررتنا لأن نجعل سابقه مزدوجا أيضا. وليس من حقنا، بأي تبرير كان، أن نخفي القول فيما يعترض عملنا في سبيل إصدار هذه المطبوعة المستقلة من صعوبات، لعل اعنفها - على وجه المكاشفة - صعوبة توفير الحد الأدنى من التمويل الضروري لجعل الاستمرار مكسبا والانتظام موعدا قارا والتعدد اختيارا. ولسنا نقول هذا إلا من باب استظهار حقيقة يجب أن تفهم من طرف قرائنا كظرف عابر لا كشكوى أليمة. لأننا نوجد، بطبيعة الحال، في مساحة إعلامية وثقافية محكومة بضوابط خاصة، وأن العمل فيها يتطلب، إن لم نقل يفرض، توفير ما يمكن من اختراق تلك الضوابط. وإذا جاز لنا أن نقول شيئا بهذا الصدد فلا أوضح من أن نعتبر عملنا، في الشروط الراهنة من تطور قدراتنا الذاتية، بمثابة (حرب عصابات) ثقافية من أجل إثبات الوجود ضمانا للإستمرار والتطور.

2

ومع أن عددنا هذا يصادف صدوره من الشهور شهرا ألهب العواطف وغير الأفكار والمواقف منذ قرابة ربع قرن، ونعني هزيمة يونيو 1967 وما تلاها من تحولات في البنى والتصورات، إلا أننا أفردنا مكانة خاصة لواقع حركة طلابية مغربية ما عاد يخفى أنها تعيش أزمة حاسمة على مستويات مختلفة من وجودها وتطورها. ولعله من المفيد أن نذكر هنا، من باب توارد الخواطر، أن هذه الحركة بقيادة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، كانت من أسبق الحركات الطلابية العربية، بعد هزيمة يونية المذكورة، قدرة على التقاط المتغيرات التي صاحبها، إذ تجاوزت معها من موقع دمج المكون الفلسطيني الناهض في احشائها ضمن إشكالية أعمق لحوض النضال الديمقراطي على صعيد الجامعة وداخل البلاد. وهو ما أثمر في نهاية الستينات ذلك الشعار الذي جعل القضية الفلسطينية الفلسطينية مثالا قضية وطنية بامتياز.

فأي تحول جرى؟ ماذا حدث على مستوى القيم والتصورات والاستراتيجيات؟ وكيف تم الانهيار وتعطلت أسباب النهوض؟ إلى أين نسير وهل هناك ما يعادل شوقنا للتغيير على مستوى السؤال والبحث والنضال؟ □

رئيس التحرير

الحركة الطلابية... الى أين؟



ع يأتي هذا الملف حول الحركة الطلابية والاتحاد الوطني لطلبة المغرب في ظرف يتزايد فيه تأزم الوضع التعليمي العام بكل ما يفرزه من نتائج مأساوية على عدة مستويات كانعكاس للإختيارات السائدة.

1- ان الثابت الاساسي في هذا الواقع هو الارتجال والعشوائية في السياسة التعليمية التي يسطرها الحاكمون . لقد افتتحت هذه السنة الدراسية والجامعية 1991/90 بوصول أول فوج من حاملي البكالوريا المعربة في العلوم ، وتم استقبالهم بتصريح لوزير التربية يقول أنه لا يمكن تعريب التعليم العالي العلمي لان شروط ذلك غير متوفرة.



الحركة الطلابية ... الى اين؟

فما الذي تريده الحكومة من وراء هذا الوضع الذي خلقتة بنفسها؟ هل تريد إفراغ كليات العلوم ومدارس الهندسة وغيرها من المؤسسات التقنية التي لا يمكن -بحكم الواقع- متابعة الدراسة فيها الا للمتمكن من المواد العلمية باللغة الفرنسية؟ اننا نعلم صعوبة متابعة التعليم العالي بالفرنسية بالنسبة لمن تم تكوينه وإلى حدود الباكالوريا باللغة العربية، وهو ما جعل نسبة هامة من هؤلاء الطلبة يلتحقون بكليات الآداب والحقوق... هذا في الوقت الذي نعلم فيه -كما تعلم الحكومة قبلنا- ان خريجي هذه المؤسسات الجامعة من أول ضحايا بطالة الجامعيين وانها (أي المؤسسات) تعاني من فقر في التجهيز، كما أن هذا يحدث في الوقت الذي يحدث فيه «نوي الالباب» عن حاجة البلد للأطر التقنية وغيرها للمساهمة في التنمية وعن الحملات الوطنية لتشغيل الشباب... اننا نتساءل بكل موضوعية عن الخيط الرابط لسياسة تحاول ايها المنا بتسامها بالعقلانية والتخطيط العلمي والرؤية البعيدة المدى، ولكننا للأسف لا نجد الا الارتجال الذي يؤدي ابناء هذا الوطن شمه غاليا.

2- أما الوجه الآخر لهذه السياسة التعليمية الرسمية فهو الانفراد باتخاذ

القرارات، وهو من "خصوصيات" الديمقراطية التي ينعم فيها هذا البلد!! ان الاجراءات والقرارات و«الاصلاحيات» كلها أمور تتخذ وتقرر في غياب المعنيين المباشرين (أساتذة طلبة)، وحتى ان تم اخبار جزء منهم بجزء مما سيطبق، فان ذلك يكون فقط من باب محاولة اضعاف المشروعية على الخطوات التي سطرته الحكومة. بل أكثر من ذلك ان الوزارة تهتمش حتى الهيئات التي تنص عليها القوانين التي وضعتها الحكومة (مجالس الجامعات التي ينص عليها ظهير 1975 المنظم للجامعات). ونعتقد ان الحكومة تعاني من «عقدة النضج» وتعامل الجميع كقاصرين. وأبرز مثال على هذه السياسة هو ما يسمى «الاصلاح الجامعي» الحالي وما اثاره في الساحة الجامعية من ردود فعل.

3- وكامتداد لنفس النهج، تصبح الهراوة هي أداة التنفيذ ذلك ان غياب الحوار وعدم اشراك المعنيين في اتخاذ القرار وتسطير المشاريع ووضع البرامج يؤدي بهذه المشاريع إلى العزلة عن الوسط الذي ستتفرس فيه. وهنا تصطدم برفض هذا الوسط لها، وكأنا أمام «un phenomene de rejet» حسب التعبير الطبي عن حالة الجسم الذي يرفض عضوا غريبا عنه يراد انخاله فيه. واذا كان هذا الامر صعبا في الطب واستوجب ابحاثا ودراسات لمعالجته، فان حكومتنا -باطبائها ودكاترتها- وجدت ضالتها نون عناء في الهراوة كطريق لتطبيق الاصلاح التربوي. ولكن للأسف بالنسبة للحكومة فان علماء التربية قد أبانوا عن البون الشاسع الفاصل بين التربية والهراوة. ان أحد أوجه الفشل والارتجال هو انعدام الديمقراطية وغياب الحوار الفعال المؤدي إلى نتائج ملموسة يتم من خلالها التغلب على المشاكل سواء منها «البسيطة» (ملف مطلبية لطلبة كلية مثلا) أو الكبرى (اصلاح تعليمي

شامل). لقد حاولت الحكومة الفرنسية مثلا، بل رئيس الدولة تلاميذ الثانوي رغم المظاهرات التي وصلت حد العنف، وتمت الاستجابة للعديد من مطالبهم ولم يكن ذلك بمثابة هزيمة للحكومة، بل كان انتصارا للديمقراطية والمصالح الفعلية للمواطنين وللبلاد. ومادامت حكومتنا تحتدي بزميلتها الفرنسية، فليكن ذلك في خير الامور واعتماد الهراوة وما جاورها من غرس (الواكس) في الجامعة لا تؤدي إلا إلى الماسي (مثل مقتل طالب بكلية الطب بالبيضاء هذه السنة) وإلى مزيد من تأزيم الأوضاع (خطر سنة بيضاء في بعض المراكز الجامعية).

تلكم بعض جوانب أزمة الجامعة واذا ما أضفنا اليها الوضع المادي للطلبة (منحة هزيلة جدا) الذي لا يستجيب لايست مطالبات الدراسة (الكتب والمراجع...) فأحرى المعيشة من جهة وضعف التجهيزات داخل الكليات وغيرها من المشاكل الملموسة من جهة أخرى، فإنه لا يمكننا الا ان نتساءل عن حقيقة وخلفيات المواقف الحكومية.

في ظل هذا الوضع تأخذ أزمة الحركة الطلابية بعدا يستوجب التساؤل عن دور الفصائل الفاعلة داخلها في مواجهة هذه الوضعية ومدى مساهمتها في توفير شروط اعادة بناء اداتها التنظيمية النقابية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، الذي لابد وان يكون لحضوره دور في بلورة تصور مشترك لمجمل هذه القضايا وغيرها من أجل الدفاع عن مصالح الطلبة وحقوقهم واسماع صوتهم في ما يطرح من المشاريع.

صحيح ان هناك خلافات في التصورات والمؤطرة لمشاكل الجامعة، وهذا امر طبيعي كان دائم الحضور في الاوساط الطلابية كما في غيرها. الا انه لا يمكن لهذه الخلافات ان تجد حلها الصحيح ان لم يتم تجاوز الحلقية والنزعة الحزبية الضيقة والاقصاء المتبادل للتيارات التقدمية فيما بينها. فلا بد من العمل

العصر ويتطلبها الواقع وجعل الجامعة تسترجع اشعاعها داخل المجتمع في صيرورة التنمية الشاملة ويعطي الحركة الطلابية مكانتها في صف القوى المناضلة من أجل التغيير نحو الأفضل لذلك لا يمكن التعامل بقدرسية مع المؤتمرات والمقررات والاشكال التنظيمية لأنها ليست سوى محطات في مسار الحركة الطلابية تنير الطريق بايجابيتها وسلبياتها، كما أنها محكومة بالظروف التاريخية التي عمل في اطارها مناضلون من أجل الأفضل بكل اخلاص من خلال تقاعلمهم مع محيطهم العام والخاص وفي حدود جهدهم وطاقاتهم ووعيمهم. ان اعطاء مضمون متطور لمبادئ الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (الديمقراطية- الجماهيرية- التقدمية- الاستقلالية) واغنائها انطلاقاً من أرضية الواقع ومتطلبات المرحلة لكفيل بالدفع إلى الامام بمسيرة الجماهير الطلابية في دفاعها عن مصالحها الفعلية ومواجهة كل المخططات التي تستهدفها. انطلاقاً من هذا الواقع كان هذا الملف. لقد توجهنا إلى الفصائل الخمسة العاملة في إطار أ.و.ط.ك لتقديم رأيها في الموضوع من خلال عدة تساؤلات: واقع الازمة، أسس، متطلبات إعادة بناء المنظمة الطلابية وآفاق ذلك، الموقف من الاصوليين... فكانت الاستجابة تامة ماعدا الطلبة الديمقراطيون الذين لم يستجيبوا فغاب رأيهم عن هذا الملف. □

بشكل كبير: ففي بداية السبعينات مثلاً كان عدد الطلبة حوالي 20 ألف طالب وطالبة متركزين في الرباط وفاس، أما اليوم (1991) فإن عدد الطلبة وصل تقريباً إلى 200 ألف متواجدين في 11 مدينة جامعية. ان هذا التحول الكمي يضاف إليه غياب الاتحاد الوطني لطلبة المغرب كإطار منذ سنوات عن الساحة يفرض ضرورة الاجتهاد في خلق اشكال جديدة للتأطير والتعبئة من أجل الدفاع عن مصالح الطلبة والجامعة، خاصة ونحن نعلم افتقار أغلب المراكز الجامعية الجديدة لآليات التجهيزات والبنيات اللازمة للتكوين، ولتقاليد نضالية في إطار أ.و.ط.م. ونعتقد أنه لا يمكن لفصيل بمفرده ان يدعي قدرته على القيام بكل ذلك، بل لابد من توفير الشروط لتحقيق طفرة توعية في مسار الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بهدف مواجهة الاوضاع والمشايخ الحالية التي تحاول بعض الجهات الاستفادة منها لتجعل من الجامعة محطة يسود فيها ظلام الارهاب وتخلف القيم الديمقراطية وتؤدي إلى التشرذم والأفق المسدود، خاصة أمام محاولة العناصر التي تدعي انها اسلامية جر الوسط الطلابي إلى معارك هامشية لتحرفه عن مهامه الحقيقية المتمثلة في كل مظاهر أزمة الجامعة والتعليم العالي.

إن ممارسات ومواقف هذه العناصر تشكل الامتداد الموضوعي لسياسة الهراوة والقمع والتهميش، وذلك لكونها تنتشر الارهاب وتعادي أبسط مبادئ الديمقراطية وأدنى ممارسة نضالية تقدمية وتتهجم فعلاً وقولاً على مجموع المناضلين والتيارات والأفكار التحريرية جاعلة من ذلك مهمتها الأولى وأسلوبها في التعامل وهدفها المعلن، وهذا ما يكشف عن دورها في الساحة. كل هذه المكونات تحتم تضافر جهود الجميع من أجل جامعة ديمقراطية مفتوحة على التحولات والابتكارات التي يعرفها

♦♦ إن اعطاء مضمون متطور لمبادئ الاتحاد الوطني لطلبة المغرب لكفيل بالدفع إلى الامام بمسيرة الجماهير الطلابية في دفاعها عن مصالحها الفعلية ♦♦

على توفير أفضل الشروط والآليات لترسيخ ديمقراطية الحوار والقرار والمساهمة في التربية الديمقراطية للشباب الجامعي من خلال فسخ المجال لاوسع الجماهير الطلابية قصد المشاركة في اغناء التراث النضالي لأ.و.ط.م ورسم توجهاته والابداع عن كل الاشكال والتصورات التي توجه وهذا ما يتطلب التجديد والابتكار في أساليب التعبئة واشكال التنظيم والتأطير. فلا يمكن في رأينا الاكتفاء بما عرفه ماضي أعظم في أواخر الستينات او بداية السبعينات ولا حتى بداية الثمانينات، لأن العديد من مكونات الواقع الطلابي تغيرت



الحركة الطلابية ... الى اين؟

غير ان الحوار هذا يكتسي طابعا آخر، إذ أنه يقدم رؤية مغايرة لواقع الحركة الطلابية ولأفاق تطورها، من موقع آخر: الأستاذ الممارس، والمهتم والمشارك... نون أن ننسى بطبيعة الحال، أن فتح الله ولعلو واكب تجربة الحركة الطلابية من موقع المسؤولية قرابة عقد من الزمن.

□ تجتاز الحركة الطلابية المغربية وضعها خاصا، فهل تتابعون بحكم دوركم السياسي والمهني والثقافي هذا الوضع؟ وكيف تنظرون إليه؟ واين (الاتحاد الوطني لطلبة المغرب)؟ - لقد انقطعت الصلة المباشرة بيني وبين الواقع الطلابي منذ سنوات طويلة، ولكنني بحكم المهام النضالية والسياسية التي أقوم بها في الحزب والاتصال خاصة مع إخوان الشبيبة الاتحادية بطبيعة الحال أتابع، وإن بشكل غير مباشر، تطور هذا الجانب الذي يمكن اعتباره الآن خاصا بالشباب. لأنه في وقت من الاوقات ربما في بداية الستينات كانت عبارة الشباب ترتبط بالطلبة في حين يمكن الآن معالجة مفهوم الشباب ضمن إشكالية أوسع: في المجتمع المغربي سواء تعلق الأمر بالناس الذين لم يتمدرسوا أو الذين تعلموا لكنهم انقطعوا عن الدراسة.

لقد عشت بعض أطوار الحركة الطلابية ولذلك تجدني الآن غير مقتنع بأهمية وجود تنظيم طلابي ممرکز على المستوى الوطني. ومع أنه يمكن (للاتحاد الوطني للطلبة) أن يكون مرجعا. وهو مرجع تاريخي ولقد لعب دورا في تكوين، عدد كبير من الأطر المتواجدة بالبلاد، على كل حال وقد يكون مرجعا تنظيميا... لكن بشكل عائم. وهذه فيما يبدو لي ليست خصوصية مغربية. □ يعني أننا أمام اشكالية تبدو جديدة. معني هذا أن أ.و.ط.م في الشروط الراهنة، ومنذ سنوات، يعيش في وضع خاص. هل



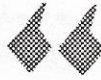
"على الأقل" تحاور فتح الله ولعلو

لست مقتنعا الآن بأهمية وجود تنظيم طلابي ممرکز

ع يمثل الحوار مع الاستاذ فتح الله ولعلو طريقة أخرى في استعادة حقبة من تجربة الحركة الطلابية المغربية كانت فترة نهوض عارم. وقد مثل (الاتحاد الوطني لطلبة المغرب) في ذلك الإبان قوة نقابية طلابية ذات تأثير واضح في مجرى السياسة التعليمية بالبلاد، هذا فضلا عن أدوار أخرى أصبحت جزءا من تاريخ التطور الديمقراطي على صعيد المجتمع.



النضال الديمقراطي هو نضال يجب أن يدفع إلى تقوية جبهة التضامن والتحالف ما بين القوى التقدمية والوطنية



إيمان بضرورة التعدد. ومن جهة ثانية ليس ذلك شعور حقيقي أو مفترض بوجود مجموعة من التيارات التي ظهرت في السنوات الأخيرة والتي تنشط في الساحة الطلابية، وربما يتضح من خلال اختياراتها أنها متناقضة، وهذا لا يساعد على وجود إطار مركزي بالمعنى السابق. إلا يمكننا اعتبار هذين العاملين فضلا عن العوامل التاريخية من العوامل المساعدة؟

— لكن التعدد كان موجودا باستمرار ولكن بشكل آخر. فمثلا في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب سابقا، بل في الاتحادات الطلابية العالمية ما قبل الستينات، كان هناك نوع من التساكن بين قوى سياسية مختلفة ولكنها كانت قابلة بأن يتوحد عملها نقابيا وسياسيا وثقافيا في إطار واحد.. الذي حدث كما اعتقد في أواخر الستينات تجاوز المعطيات الثلاثة التي ذكرت سابقا: مع ظهور التيسر الذي سيلعب دوره بطبيعة الحال. والتيسر نفسه ناتج عن تجاوز هذه المعطيات الثلاثة: فهو نقد للتجربة السوفياتية، هو نقد للحركات الوطنية التي اعتبرت تقليدية بصفة

تنبني خلفية تصورك على هذا الأساس؟ — أريد أن أقول بأن الحركة الطلابية كتنظيم طلابي -يعني في إطار الاتحاد- برزت تاريخيا من خلال عوامل ثلاثة حسب البلدان. وسنرى بأن هذه العوامل الثلاثة قد تلاشت الآن في العالم.

أعتقد بأن العامل الأول كان هو محاربة النازية التي لعبت دورا أساسيا وأدت إلى تكوين تنظيمات طلابية: خصوصا بعد أن تبين للشباب بعد الحرب بأن الكهول لم يلعبوا الدور الأساسي في محاربة النازية. فتحملوا هذه المسؤولية عنهم.

العامل الثاني الذي لعب دورا في تكوين الاتحادات الطلابية هو إحساس الشباب الجامعي بضرورة لعب دور ما في محاربة الاستعمار سواء في البلدان المستعمرة أو المستعمرة. فالحركة الطلابية ظهرت في توازن مع أكبر تنظيم طلابي ظهر في الخمسينات والستينات وهو اتحاد طلبة فرنسا الذي أفرزته حرب الجزائر بالأساس، وكان مقابله هو اتحاد طلابي قوي جدا في بلد آخر هو الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

وهناك عنصر ثالث الذي لعب دوره وإن جاء قبل ذلك وهو المنظومة السوفياتية التي أفرزت هي نفسها، في إطار تنظيماتها العامة، إطارا خاصا بالطلاب.

هذه العوامل الثلاثة كان لها تأثير عالمي أدى إلى انتعاش اتحادات طلابية في العالم. ومن المؤكد الآن أن هذه العوامل تلاشت. ويتجاوز هذه المعطيات أصبحت المجتمعات -ربما- تنتظم أكثر في إطار الأحزاب السياسية، أو التنظيمات النقابية أو التنظيمات الثقافية... فهذا بدون شك لا يترك هامشا كبيرا لتنظم الحركة الطلابية في حد ذاتها ويكون لها إشعاع وطني بطبيعة الحال.

□ هل يمكن أن نفهم أن وراء هذه الفكرة

عامة، وهو ناتج كذلك في البلدان الأوربية عن تكريس التنمية الاقتصادية التي أدت في آخر الأمر إلى غياب الهموم الاقتصادية المطروحة على الشباب الذي بدأ يبحث عن امكانيات التفتح من الناحية الفكرية ونواحي أخرى وليس فقط انطلاقا آخر جعل التساكن بين القوى أمرا صعبا في إطار تنظيم واحد. وكما قلت هذه وضعية انهيار الاتحادات الوطنية الطلابية على المستوى الوطني، سواء في بلدان العالم الثالث -المغرب العربي كمثل- أو في البلدان التي كانت تابعة للنموذج السوفياتي، أو مثلا في فرنسا: ليسوا متسيسين ولكن هناك عدة واجهات أخرى يعمل فيها الطلبة وهذا يعني أن المغرب بالرغم من كل شيء يمكن أن يظل متمسكا بمرجع «اتحاد الوطني»، لأن توقف العمل بـ أ.و.ط.م. ناتج عن عاملين في تداخلهما: القمع السياسي من طرف الحاكمين ثم التكسير الذاتي الناتج عن غياب وحدة الرؤى داخل الحركة الطلابية بالنسبة لنوعية التنظيم، وعلاقتها بالقوى الوطنية والديمقراطية في البلاد.

ولذلك أعتقد بأن النضال الديمقراطي حاليا والذي هو نضال يدفع إلى تقوية جبهة التضامن والتحالف ما بين القوى التقدمية والوطنية وفي نفس الوقت استخراج الدروس من التجربة 15 سنة الأخيرة يفترض أن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب قد يبقى مرجعا: أما الشكل التنظيمي فاعتقد أنه سيكون من الصعب جدا الرجوع به إلى تنظيم مركزي كما في السابق. فعلى الطلبة اليوم من خلال كل التيارات المتواجدة أن يبتكروا طريقة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المدن الجامعية وخصوصية المرافق الدراسية.

□ هل ينطبق هذا التصور على تنظيمات أو تيارات أخرى، موازية أو هامشية في الحركة





الحركة الطلابية ... الى اين؟

الاتحادات الطلابية كانت هي احترام التعدد وقبول الإطار، وهذا يلزمه نضج كما يجب على القوى الديمقراطية مساعدتها.

□ هل يوجد مناخ طلابي الان، بحكم اتساع الحركة الطلابية وعدم تركزها في مكان محدد كما في السابق، يساعد قيام النوع الذي ذكرته من التنظيم؟

— هناك، بدون شك، صعوبات. ولهذا يجب على الانسان أن يكون براغماتيا. يعني يجب النظر الى إمكانيات العمل المشترك في بعض النقاط المعينة وهو ما يخلق تجارب ما بين الافراد. هذا يمكنه أن يؤدي دورا على مستوى مدينة جامعية واحدة لها خصوصيتها. وهذا يمكن أن يقدم مثالا للاحتذاء

واعتبر النقطة الأساسية لهذا العمل هو ضرورة توفر الوعي لدى الطلبة من أجل العمل على تقوية الكيان الذي يجمعهم. وفي نفس الوقت أن يسهروا (وهذا لا أقوله كاستاذ ولكن من خلال التجربة) على عدم مقاطعة المجهود الجامعي الدراسي.. وأعتقد أن هذه هي القوة التي كانت لأوطم، والتي جعلته في واقع الأمر، خاصة في الستينات بالاساس، مدرسة سياسية للأحزاب والبلاد. والذي يخيفني أحيانا أن التجارب خلال السنوات الأخيرة توضح أن النزاعات تؤدي إلى توقف العمل في الجامعة بشكل غير متحكم فيه بطبيعة الحال، وهذا يخلق بذور النزاعات ولكن في نفس الوقت يؤدي إلى تفكير فكري لدى الطالب كشباب مرهون عليه أن يكون نفسه في ذات الوقت.. وأعتقد أن الصعوبة الجديدة لدى طلبة اليوم والتي يجب ألا نستصغرها والتي لم نعشها نحن هي أن الطالب الشاب في الستينات لم يكن لديه خوف على مستقبله من الناحية المهنية. كان مستقبله مضمونا. وهذا بلاشك كان يلعب دورا أساسيا يعطيه ثقة في النفس، كما لا

الطلابية، مثلا: ما الموقف من الاتحاد العام لطلبة المغرب، وما الموقف بالنتيجة من بعض التيارات الجديدة التي لم تكن في السنوات السابقة معروفة على صعيد الجامعة، والتي يمكن أن تسميها بالتيارات الاسلامية، هل يمكن للصيغة الجديدة أن تنطبق على مختلف أشكال العمل والتصور في مختلف المراكز الطلابية؟

— لا أعتقد أنه من أجل الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية للطلبة.. من المفيد أن كل التيارات السياسية وكل الأحزاب السياسية والفكرية المتواجدة أن تعمل على توحيد نفسها في إطار موحد للمخاطبة: مخاطبة المسؤولين من أجل الدفاع، لأن العمل النقابي يتطلب في البداية العمل الوحيد. الا ان الظروف، في آخر الأمر -كما وقع في العمل النقابي العمالي- فرضت الدفاع عن المصالح في إطار التعددية، الحركة الطلابية ليست جزءا من الانتاج، وبالتالي لا يكن تطبيق فكرة التعددية النقابية في الاطار العمالي على العمل في الاطار النقابي الطلابي فالطلبة ليسوا طبقة بالاساس... ولكن سيكون من المفيد أن يوحدا إطارهم، هذا التوحيد الا يعني عدم احترام تعدد المشارب.. الاختلاف كما يقال رحمة، ولكني قلت إن الفكرة الأساسية التي قوت أوطم أو

لا بد من توفر

الوعي لدى الطلبة من أجل العمل على تقوية الكيان الذي يجمعهم...

يعتبر الدراسة عبئا، كان يعتبرها استثمارا، ربما كان هذا بشكل لا شعوري. أما الطلبة اليوم فيواجهون صعوبات تتعلق بأفاق الشغل -بطبيعة الحال- ومن المؤكد أن يؤثر هذا سلبا في إمكانيات الحركة الطلابية، مثلا: العلاقة الموجودة الان بين الطالب والاستاذ لم تعد علاقة موضوعية: هي علاقة منازعة أو خنوع، في حين يمكنها أن تكون علاقة احترام.. علاقة موضوعية طبيعية بين كل واحد يقوم بمهمته.

□ ألا تتصورون ان التسويات التي كانت في اطار أوطم بين الطلبة ربما كان يرجع

التداخل أحيانا، الاستفادة من تجارب القوى السياسية، لأنه لا يمكن لأحد تصور الاتحاد الطلابي، رغم اتساعه، في استقلال عن القوى السياسية الموجودة في الساحة.

- أكيد.. وهذا يعود بنا الى الكلام الذي قلته سابقا. لأنه على أي حال، هناك تداخل وتأثير متبادل بطبيعة الحال. والخطر ربما أو الذي قتل الحركات الطلابية هو أنها عزلت نفسها عن المجتمع، في وقت معين اعتبر فيه الطلبة أنفسهم أنهم أصبحوا قوة ذاتية ويمكنهم أن يغيروا العالم لوحدهم، بل يمكن أن يكونوا أداة تغيير للمجتمع، مما ولد بعض المقولات الخاطئة لدى الطلبة: الحركة الطلابية طبقة اجتماعية.. والذي حدث أن الطلبة حين دخلوا في اطار كهذا عزلوا أنفسهم كما وقع بالنسبة لاتحادات أخرى في فرنسا مثلا عام 1968... بالرغم من أن أحداث 68، والتي أعرفها جيدا، كان لها تأثير ولكن تأثيرها الايجابي كان في وسط المجتمع وليس في أوساط الطلبة.

□ أعود الى أشياء جاءت في كلامك في مرحلة ما حول النزوع نحو التياسر ونحدد القضية بأنها كانت في بدايات السبعينات ربما في المؤتمر 15.

- أنا لم أحضر في ذلك الوقت ولم أشارك في المؤتمر بالطبع.

□ ولكن الاترون أن نزعة التياسر هي نفسها مرتبطة باوضاع، داخلية وخارجية.

- هذا مؤكد...

□ ألا يمكن اعتبار الظاهرة موضوعية؟ كيف ننسى مثلا واقع الاحزاب الوطنية في تلك الفترة؟ ان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بصيغته السابقة، كان مكونا من أجنحة وتيارات متصارعة وأن الحزب لم يتخذ نفسه الجديد وتطوره المعروف عليه إلا بعد انشقاق

يمكن أن تدخل في تفسير الوضع.

□ بالنسبة للعناصر التاريخية التي تكلمت عنها على أساس أنها عناصر لتكون الاتحادات الطلابية اعتبرتم ان هذه العناصر وقع تجاوزها تاريخيا إذ لم يعد مشكل النازية مطروحا، ومشكل محاربة الاستعمار أخذ اشكالا جديدة.. ولكن بالمقابل ربطتم هذا بكون الاتحادات الطلابية تشهد التلاشي نظرا لانتفاء العناصر التي تشكلت على أساسها.. ومن الممكن أن نناقش للمشكل بشكل آخر: هناك عناصر أخرى، يمكن أن نقول بأنها هيكلية وكبرى، مثلا إشكالية الديمقراطية، قضية حقوق الانسان، قضية التنمية بشكل جديد التي تطرح في علاقتها بقرار سياسي مستقل... إذن هناك على المستوى الهيكلي قضايا كبرى يمكن ان تشكل أيضا أساس توحيد اتحادات طلابية طبعها. الاترون ان هنا امكانية الموازنة مع أشكال تنظيمية وبرنامجية، على مستوى تواجد الجامعة في فاس، وجدة.. وفي نفس الوقت على مستوى هذه القضايا الكبرى، قابلة لتشكيل اتحاد طلابي هو -مثلا- الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. ولكن بصيغ جديدة على مستوى المحتوى والمنظور؟

- أنا أسير في هذا الاتجاه.. ان يصبح أ.و.ط.م مرجعا ربما تنظيميا.. لكن مع ابتكار أساليب جديدة. ويكل تواضع أقول إن الطلبة الذين يعيشون هذا الوضع هم الذين سيختارون أسلوبا للوصول لهذه الغاية فلذلك قلت: لابد من نوع من البراغمية، في البداية يلزمهم العمل وفيما بعد يأتي ابتكار الطريقة ومن المؤكد أنه، كما في السابق، لا يمكنهم خوض هذه التجربة وحدهم ولابد من الأخذ بعين الاعتبار التجارب العالمية لان الاشكالية ليست قائمة عندنا نحن فقط.

□ إضافة إلى هذا هناك مرجعيات مختلفة.. ألا تتصورون معي، أن المطروح كذلك، بحكم

أساسها إلى أن التيارات المشكلة لأ.و.ط.م كانت تيارات تابعة لأحزاب وطنية وتقدمية: الاتحاد الوطني للقوات الشعبية سابقا، حزب التحرر والاشتراكية. وهو ما كان يسهل، بحكم هذه الانتماءات، السيطرة على الوضع الطلابي وإبراز للمنظمة الطلابية ككل بصفة المناضل الطلابي النقابي... أما الآن فقد بدأنا نلمس مجموعة من الفئات، يمكن أن نقول تيارات كبيرة أو صغيرة الحجم، ليست لها ارتباطات مباشرة باطر العمل السياسي النقابي.

- هذا عامل ربما من العوامل الذي له مفعوله. ولكني ألاحظ -مثلا- أن الاحزاب السياسية التي عرفت نسبيا في بداية الستينات ومنتمية للثمانينات نوعا من الركود، بدأت تعرف نوعا من الانتعاش. الان المجتمع لديه علاقات مع هذه الاحزاب وربما يمكن للاحزاب أن تلعب دورا مهما.. لأن فكرتك صحيحة: فمثلا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية -كحزب- كان يواجه صعوبات كثيرة جدا نتيجة القمع في الستينات.. الشيء الذي جعل جزءا كبيرا من الطلبة، بالرغم من انتمائهم إليه، في وضع من الاستقلالية، لا أقول الاستقلالية التامة، ولكن حضورهم كانت له خصوصية في الوقت الذي كانت القيادة متابعة والمناضلين متابعين.. معنى هذا ان الارتباط وحده لا يكفي بل هناك عوامل أخرى بدون شك هناك معطيات مرتبطة بعدد الطلبة، وكذلك من المؤكد بالاطار الاجتماعي للطلبة: في ذلك الوقت كانوا ينحدرون من فئات اجتماعية محدودة مرتبطة خاصة بالمدن. وبدون شك فتعميم التعليم قد لعب دورا نسبيا بطبيعة الحال... وتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، بشكل غير ايجابي، ساهم في خلق ظروف التميع والتحلل في المجتمع الطلابي... هذه كلها عناصر ومعطيات متقاطعة ومتداخلة وكل واحدة





الحركة الطلابية ... الى اين؟

1972.. اذن ونتيجة لظروف اجتماعية منها السياسي والايدولوجي والفكري وفيها ايضا طبيعة الحركة فهذا يبدو موضوعيا.

- نعم هناك بدون شك تداخل عوامل: الحركة الطلابية وغيرها . فهذه العوامل التي ذكرت موجودة ولن أعيدها .. بالنسبة للعوامل الخارجية فانا أعتقد أن هزيمة 1967 وما تلاها سواء في الحركة الفلسطينية وتأثيرها بطبيعة الحال، والمنازعات ذات الطابع التيساري التي وقعت في 1968 في أوروبا من مناهضة حرب الفيتنام...

هذا كله كان له تأثير. فهذه المعطيات بتدخلها مكنت الطلبة أن يلعبوا دورا معينا في العالم، ولكنهم قفزوا بعيدا فانوجنوا في متفلق أصبحوا فيه لا يعرفون ماذا يحدث سواء في مجتمعهم أو في العالم. في حين أن المجتمعات تغيرت وكذلك العالم، لكن الطلبة ظلوا في انعزاليتهم ، وهو أمر سلبي بالنسبة للتنظيم الطلابي في كل العالم.

□ هذا سيكون مبخلا يعيدنا الى تجربتكم الشخصية.. في أية سنة كنتم في قيادة أ.و.ط.م؟

- أنا تقريبا بدأت في 1961 وانتهيت في 1968. 1961: في اول تعاضدية كانت هنا بالرباط. وفي 1963 في اللجنة التنفيذية التي كان يرأسها في ذلك الوقت حميد بريدة بعد ذلك ذهبت إلى فرنسا

ككاتب لفدرالية فرنسا آنذاك ثم عدت الى المغرب في 1966 إلى 1968 ولمدة سنتين كنت رئيسا لأ.و.ط.م انتخبت في اجتماع يكاد يكون سريرا لانه كان قد منع..

□ في تلك المرحلة ما هي التيارات التي كانت موجودة في الاتحاد وكيف كانت العلاقة فيما بينها..

- الذي كان واضحا آنذاك ان هناك تيارين: التيار الاتحادي والتيار التحرري. وكان الحضور مكثفا للاتحاديين بالمؤكد. كما كان حضور اخوان التحرر والاشتراكية الذين كانوا متواجدين على كل المستويات بطبيعة الحال. كان العمل بين التيارين يأخذ شكل التباري وهذا شيء معقول ولكنه كان في نفس الوقت عملا وحديا لتقوية الاتحاد الوطني.

□ لكن ألا ترون معي والمسألة قد يكون فيها قليلا من الاحراج -انه في تاريخ أ.و.ط.م وفي تاريخ العمل على صعيد الأجهزة أساسا في إطار اللجنة -التنفيذية أن القسمة لم تكن دائما عادله- من وجهة نظري- إما لأن الأغلبية كانت للطلبة الاتحاديين وبالمقابل كان الطلبة التحرريون يشكلون -وهذا مناخ عشناه- أقلية بالمقارنة والمؤكد أن الاتحاد الوطني لم يعرف في تاريخه رئيسا عن الطلبة التحرريين.

- أعتقد أنني لم أعد في سن الدخول



الفكرة الأساسية التي قوت أ.و.ط.م هي

احترام التعدد وقبول الإطار، وهو ما يتطلب

نوعا من النضج في الظروف الحالية من

تطور الحركة الطلابية



في مثل هذه المناقشات لاننا كنا نعيشها عندما كنا طلبة بنوع من الشغف هذا شيء طبيعي ولكني اعتقد وحتى نكون موضوعيين فهذا كان ناتجا عن توازن القوى. يجب أن نأخذ بعين الاعتبار، وهو ما يصح بالنسبة للحاضر أيضا أن وزن ومركز أو موقع الطلبة الذين ينتمون إلى حزب في الحركة الطلابية له علاقة بوزن الحزب في المجتمع، أعتقد أن هذه النقطة أساسية لانجاح الحركة الطلابية التي كانت هي الواردة في ذلك الوقت باعتبار أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي جاء من يسار حزب الاستقلال كان له ثقله في المجتمع، فكان على الطلبة أن يأخذوا هذا بعين الاعتبار. كان هذا الثقل كذلك يلاحظ إلى حد ما في الحركة الطلابية، وكان طبيعيا أن تأخذ العناصر الاتحادية دورا أساسيا في القيادة. واعتقد ان الذي حدث فيما بعد هو ان الحركة الطلابية لم تعد تأخذ في اعتبارها ثقل التنظيمات السياسية في المجتمع. وهنا أقول أن الحركة الطلابية يجب أن تحافظ على علاقتها بالمجتمع ولا ينبغي أن تعزل.

□ الا يكون الامر، ليس فقط لان الحركة الطلابية لم تعد تأخذ بعين الاعتبار ثقل الحركة السياسية في المجتمع ولكن أيضا لان حضور هذه القوى السياسية في الطلبة لم يعد أساسيا؟

- أنا قلت أن هناك عاملين يجب أخذهما

بعين الاعتبار: أولا حضور الأحزاب داخل الحركة الطلابية، ولكن كذلك حضور الأحزاب في المجتمع هذان عاملان يجب أن يدخلوا في المعادلة.. لكننا لم نرجع بعد إلى الماضي..؟

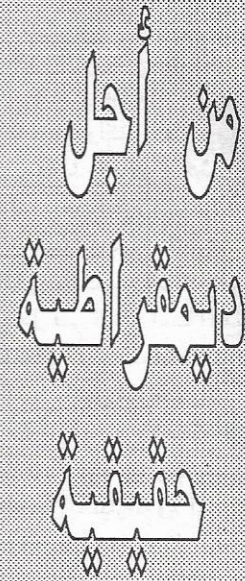
□ ماذا عن مرحلة 1961 إلى 1968 إذا عبت بذاكرتك إلى الماضي كيف تقيم تجربتك في إطار الحركة الطلابية؟
- المهم في الحركة الطلابية ألا أحد يمكنه أن يتحدث عن تجربته الشخصية لأن التجربة كانت جماعية، واعتقد أن هذه نقطة أساسية تعلمنا من الاتحاد الوطني العمل الجماعي. وأعتقد أن الأطر التي تخرجت من أ.و.ط.م تتوفر على قدرة كبيرة للعمل في إطار جماعي لأنها تعلمت التساكن مع الأفراد... هذه نقطة أولى ولكني أعتقد بأننا عشنا مرحلة تداخلت فيها عوامل مختلفة.. العامل الأول هو كون المغرب قد حصل على استقلاله وبالتالي كان يبحث عن السبيل الذي سيمضي فيه من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. هل سيمضي في طريق الاستقلال الثقافي والاقتصادي والاجتماعي لتدعيم الاستقلال السياسي، أو سيخلق قطيعة ما بين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والوضع السياسي. بطبيعة الحال هذا هو الموضوع الذي كان سائدا ومعناه موضوع طبيعة السلطة في المغرب. وهذا كان يؤثر على الحركة الطلابية. لقد كانت نضالات الحركة الطلابية نقابية وثقافية، ولكنها مرتبطة أيضا بقضية الدستور في 1961 وقضية الانتخابات الأولى في 1962 و1963... النقطة الثانية هي أن الحركة الطلابية كانت جزءا من الحركة الشبابية التحررية في العالم، لأن مشكل التحرر كان مطروحا: كانت حرب الجزائر في طريقها إلى النهاية. وكانت حرب فيتنام في بدايتها، كانت -على أية

حال- الحركة الطلابية تعتبر هي الاداة لمواجهة الامبريالية داخل البلد، أو في إطار مغربي أو عربي... ولا يمكن أن ننسى أنه كانت هناك مواجهات كبيرة ضد أوضاع مهمة في الحركات التحررية في العالم الثالث سواء في أمريكا اللاتينية أو إفريقيا أو في المغرب العربي... عاشت الحركة الطلابية آنذاك وبقوة قضية اختطاف الاخ المهدي بنبركة الذي كان جزءا من عدد من المواجهات من الحركات العالم الثالثية، والعالم بصفة عامة. بدون شك العنصر السلبي الذي يلعب دوره هو هزيمة 1967 حتى اننا لم نشعر بوضوح في ذلك الوقت بروز التنظيم الفلسطيني في 1965 لكي نعطي قيمته. بل بالعكس أستطيع أن أقول -وهذه من الذكريات التي اكاد أقول بأنني كنت أفخر بها- أنني في عام 1966، في الاتحاد الطلابي بفرنسا كان هناك 75 تنظيما طلابيا عالميا حاضرا، فطرحنا القضية الفلسطينية لأول مرة على أساس أنها يجب أن تكون في استقلال عن كل تحكم أو وصاية أوبوية من طرف العرب بل من طرف الانظمة العربية.
في ذلك الوقت عندما طرحنا المسألة تعجب الجميع، واعتقد أن ذلك الطرح هو الذي جعلها تقبل في إطار أوربي بذلك الشكل في ذاك الوقت وكان حاضرا معنا لأول مرة فلسطيني لزال موجودا في الحركة الفلسطينية واعتقد مع جبهة من الجبهات هو (تيسير قبة) الذي كان رئيسا للاتحاد العام لطلبة فلسطين في ذلك الوقت، هو نفسه لم يفهم ذاك الطرح. ولذلك -في الواقع- صدمنا في 1967 دون أن نفهم 1965. من المؤكد أن عنصرا آخر عشناه هو المنازعة في الوسط الطلابي: منازعة النموذج الرأسمالي وفي نفس الوقت بداية منازعة النموذج السوفييتي، إما عن طريق التيار الكوبي، أو عن طريق التيار الصيني (الثورة الثقافية..). أعتقد أن الطلبة المغاربة كانوا تحت

تأثير هذه العوامل جميعها. ومن المؤكد أن الحظ الذي كان لدينا أن عددا كان قليلا إلى حد يمكن القول أن الطلبة كانوا يشكلون نخبة من الناحية الثقافية وهو ما جعلهم يتعلمون ويعلمون في نفس الوقت ويفرضون وجودهم على المجتمع.

□ الخصوم يقولون أن أ.و.ط.م كان بمثابة مدرسة لتخريج أطر استفادت منها السلطة أكثر مما استفادت منها القوى الاجتماعية العاملة والناهضة في أفق التحرر.
- أولا الاتحاد الوطني الذي أتكلم عليه هو أ.و.ط.م 1958 أي منذ البداية ومن المؤكد أن جزءا كبيرا من الأطر الموجودة في البلاد تكونت في الاتحاد الوطني وفي قيادات أ.و.ط.م. وأعتقد أنه من حق كل فرد أن يغير أفكاره. ولكني أعتقد بأن أ.و.ط.م كانت مدرسة للبلاد لأن الكثير من أطره تكونت وأصبحت أطرًا مقتدرة ليس فقط تقنيا بل سياسيا أيضا. مقتدرة للتعامل مع الآخر. الذي حدث في الواقع هو التردّي الذي حصل في السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كذلك والذي جعل الأدوات الخريجة من أ.و.ط.م والتي أصبحت أدوات عاملة في المجتمع لا يمكن أن تستعمل دائما استعمالا ايجابيا ولكن على أي حال كل واحد له حق اختياراته ولا أحد بإمكانه أن يعطي الدروس في هذا الإطار أبدا. □

الحركة الطلابية ... الى اين؟



نور الدين جريز

عن الطلبة القاعديين

جامعة محمد بن عبد الله - فاس



* ماهي في تقييمكم مميزات واقع الحركة الطلابية حاليا؟

- الجواب على هذا السؤال غير ممكن، إلا من جهة ضبط الحصيلة التاريخية للحركة الطلابية منذ المؤتمر السابع عشر وما انتهى إليه من فشل، وإلى ما كرسه هذا الفشل من نتائج سياسية ونقابية وتنظيمية كانت لها باعتبار أن مسار هذه الأخيرة يتفاعل مع معطيات الصراع الاجتماعي العام. ولقد خلف هذا الوضع نتائج مختلفة.

أوضاع الحركة الطلابية

على المستوى الموضوعي: السمة الرئيسية الأولى:

استمرار وضع الحظر العملي لأ.و.ط.م، الذي بدأت بوابره الأولى تظهر مباشرة بعد فشل المؤتمر 17، وتكرس بشكل واضح سنة 1984، تزامنا مع الهجمة القمعية التي ووجهت بها الانتفاضة الشعبية ليناير 1984 والتي نالت الحركة الطلابية قسما وافرا منها. ولقد أدت محصلة القمع هذه إلى:

- حظر شامل لنشاط أ.و.ط.م
- ضرب الأجهزة التنظيمية وأساسا الأجهزة التحتية
- اعتقال مناضلي الحركة الطلابية ومسؤوليها

- عسكرة الجامعة
- ضرب جميع أشكال الممارسة النقابية داخل الجامعة المغربية
السمة الرئيسية الثانية:

نتائج تطبيق «الإصلاح الجامعي»
لقد أدى ذلك وساهم بشكل كبير في إضعاف بعض الجوانب النضالية للحركة الطلابية والتي تقلص جماهيرية أ.و.ط.م ولو أن ذلك كان نسبيا ومحدودا. هناك أيضا

مستجد إضافي تمثل في المد الظلامي الذي يعتبر معطى جديدا في الواقع الراهن للحركة الطلابية والذي ساهم بقسط وافر في تعطيل مسيرتها ووازي في خطورته الدور الذي لعبه حظر أ.و.ط.م على مستوى نضالية الحركة على المستوى الذات:

حافظت الحركة الطلابية نسبيا على حصيلة تجربتها التاريخية وتمثل ذلك في استمرارها رغم كل الشروط الصعبة في مواجهة المخططات القمعية التصفوية. واتخذت هذه المقاومة أشكالا دفاعية مباشرة بعد المؤتمر 17. وشيئا فشيئا بدأت تنتقل إلى مستوى القدرة على تحقيق مكاسب جديدة، على المستوى الديمقراطي أساسا لبلورة شعار النضال من أجل انتزاع المشروعية العملية للإطار الطلابي باعتباره المهمة المركزية.

- بموازاة مع ذلك ناضلت الحركة الطلابية ضد «الإصلاح الجامعي» وتصدت لمضاعفاته على الصعيد الذاتي.

- وأبانت الحركة الطلابية أيضا على قدرة التصدي للمد الظلامي الذي استهدف ضرب الهوية الكفاحية والطابع التقدمي لأ.و.ط.م، والتي هي الحصانة الفعلية للحركة الطلابية ولإنجازاتها التاريخية. وهي الضمانة اللازمة لاستمرار أ.و.ط.م كموقع مشرق في النضال العام.

- إضافة لوعينا بضرورة هذه الهوية، هناك مسألة أساسية ساهمت بشكل نسبي في عرقلة مسيرة أ.و.ط.م هي الوضعية التنظيمية. فالحظر العملي كانت له آثار سلبية على الوضع الذاتي. فغياب قنوات تنظيمية قادرة على تأطير الممارك النضالية، وكذا غياب إدارة تنظيمية وطنية ساهم بشكل نسبي في هذه العرقلة مما جعل الحركة الطلابية تنم نسبيا بالتشتت. إضافة إلى غياب ملف مطلبية نضالي وطني الذي من شأن الدفع بالحركة الطلابية إلى تحقيقه

ولكن على الرغم من هذا التحسن لازالت هناك مجموعة من القضايا التي يجب العمل على تسويتها لتحقيق علاقة مسؤولة بين هذه الفصائل من جهة وتكون في مستوى الإجابة على المهام المطروحة على المستويين المحلي والوطني من جهة أخرى.

* ما هي من وجهة نظركم القواسم المشتركة بين مختلف الفصائل التي تسمح بتطوير العمل المشترك وباسترجاع الدور الاشعاعي لأوطم؟

- القاسم الأول بين الفصائل الخمس هو وحدة الانتماء لأوطم.

ثانيا: تعاطيها الموضوعي مع مصالح الطلبة رغم الاختلافات الموجودة بينهما كتيارات.

ونرى أن هناك امكانيات كبيرة لانجاز مهام وبرامج نضالية مشتركة يكون الحد الأدنى المتفق عليه هو الضابط.

موضوعيا نجد ان الحظر المحلي والاصلاح الجامعي، معطيان واقعان يسمحان بالعمل المشترك رغم التفسير والفهم المختلفين لهاتين المسألتين وانعكاس ذلك على تصور آليات العمل.

لقد أبانت التجربة أن الخلاف لازال حاصلا بين هذه الفصائل حول مجموعة من القضايا وهو خلاف يجد جنوره في الواقع العام للصراع الطبقي بالبلاد.

هناك أيضا داخل الحركة الطلابية خلافات بين الفصائل الأربعة التي لها امتداد سياسي خارج الوسط الطلابي، حول فهم النضال الديمقراطي الشيء الذي يؤدي إلى فتنهم مختلف للممارسة

مصلحة الحركة الطلابية: مركز الصدارة

نؤكد من جديد على أن هناك إمكانيات

هناك امكانيات فعلية للعمل المشترك، خصوصا اذا وضعت مصلحة الحركة الطلابية في مركز الصدارة

الحافلة، لعقد المؤتمر الاستثنائي الذي يجب أن يكون التتويج الفعلي لذلك كله.

الحركة الطلابية والفصائل السياسية

* ماهي نوعية العلاقات القائمة بين مكونات الحركة الطلابية، وتحديد الفصائل السياسية التقدمية العاملة داخل أوطم؟
- ان تجربة اللجان التنظيمية والتمثيلية أثمرت على الأقل في هذا الجانب، بتطوير هذه العلاقات على المستوى النضالي. ذلك أن تجربة هذه اللجان شكلت في بعض المواقع إطارا فعليا لتفاعل الفصائل فيما بينها، وأكسبت علاقاتها حيوية كبيرة كانت غائبة في السنوات السابقة.

التقدم المنشود من أجل استعادة الدور التاريخي لأوطم.

في هذا الإطار اتجه تفكيرنا إلى إيجاد أشكال جديدة لتفصيل الوضع الطلابي وكانت الخطوات الأولى التي تم إنجازها:

- المستوى الأول: تشكيل مجموعة في اللجان التنظيمية بصفة أساسية في المواقع التي حققت تراكمات نضالية كمية كافية لاستيعاب الدور المنوط بها.

على المستوى المحلي هنا كانت الخطوة الأولى هي تشكيل لجنة للحوار على مستوى الجامعة، من بين مهماتها الأساسية الاشراف على المعارك النضالية، والحوار مع الإدارة بشأن مجموعة من المطالب.

المستوى الثاني:
المرحلة الثانية تمثلت في تحول هذه اللجان إلى إدارات لها تمثيلية كاملة، سميت باللجان الجامعية الانتقالية، نظرا للوضع الانتقالي الذي تعيشه الحركة الطلابية، من مهماتها توفير الشروط النقابية والتنظيمية والنضالية لتخطي هذا الوضع المؤقت.

هذه الخطوة كانت لها مردودية ايجابية، وأهمية كبيرة حيث أنها استطاعت أن تفرض وجودا عمليا لأوطم. وانتزاع اعتراف جزئي بنشاطه، من خلال مجموعة من الأنشطة الثقافية والنضالية التي أشرفت عليها هذه اللجان وأطرتها.

أظن أن هذه من بين الخطوات الأساسية التي قامت بها الحركة الطلابية خصوصا في سنوات 89/90.

ولازال موكول لهذه اللجان انجاز مجموعة من المهمات عن ضمنها التعبئة الشاملة لخوض معارك تكون في مستوى خلق الشروط الضرورية لاستكمال هيكله أوطم الذي نعتبره الخطوة الضرورية، أخذا بعين الاعتبار التراكمات النضالية





الحركة الطلابية ... الى اين؟

العقل؟ بمعنى آخر ما هي القضايا الكبرى التي من شأنه فهم مشترك حولها أن يطور ويقوي العمل الموحد مما سيعطي دفعا حقيقيا للحركة الطلابية ولا و.ط.م؟

- إضافة إلى مواجهة مخططي الإصلاح والحظر العملي، هناك نقاط أخرى تقدم بها النهج الديمقراطي في مناسبات متعددة. من ضمنها على المستوى

الطلابية. الخلاصة أن ليست لنا علاقة صراع مجردة بالمعنى الاقصائي أو الهيمني مع الفصائل الأخرى.

وللتذكير فنحن الذين بادرننا إلى خلق اللجان التنظيمية للتسريع بخروج الحركة الطلابية من وضعها الحالي.

أما الخلافات السياسية فهي ليست كبيرة في مجموعة من القضايا والعديد فيها، إضافة إلى أنه ليست لنا شروط مسبقة لتطوير علاقتنا مع باقي الأطراف

النقابية والعقائدية

* هل من توضيحات إضافية حول موقفكم من تيارات الاسلام السياسي؟

- نلاحظ أولا أنه يتم عادة نعت الطلبة القاعديين بالاحاد والكفر والزندقة وما شاكل ذلك.

وردا على ذلك نؤكد بأن أ.و.ط.م إطار نقابي وليس عقائدي.

ثانيا: لا يمكن لأي كان أن يدعي تمثيل الاسلام، سواء داخل المغرب أو خارجه.

ثالثا: ان التيارات الأصولية هي حركات سياسية تتستروا

هناك من يتكلم عن فصيل سادس مع انه لا يعترف بأي فصيل تقدمي ويحاول معارضة النهج الديمقراطي



الديمقراطي، ضرورة النضال من أجل فرض ديمقراطية حقيقية، وعلى المستوى التعليمي، النضال من أجل تعليم يستجيب لمصالح ومطامح أبناء الشعب.

فالمشكل ليس أساسا برنامجيا، بل يكمن في اختلاف الرؤى، وفي القراءات السياسية المتباينة للظرف السياسي ومن ضمنها الموقف من الاسلام السياسي.

فنحن نرى بأن موقف التيارات التقدمية الأخرى من التيارات الظلامية يعرقل تقارب تصوراتنا وفهمنا لوضع وأفاق الحركة

فعلية للعمل المشترك، خصوصا إذا وضعنا مصلحة الحركة الطلابية في مركز الصدارة من تفكيرنا وجهدنا يلغي أية نظرة هيمنية أو إلحاقية لأ.و.ط.م، الشيء الذي يعني أن الضابط كما قلت هو صيانة المبادئ الأربعة والدفاع عن الهوية الكفاحية والتقدمية لأ.و.ط.م وأن يبقى هذا الأخير مرتبطا بمصالح الجماهير والقضايا العربية وقضايا التحرر عالميا.

إن المشكلة التي نواجهها بهذا انصدد هي أن بعض الفصائل لازالت تنظر إلى مصير

ومصلحة أ.و.ط.م من خلال مصلحتها كتيارات، حيث ترى أن تطابقا معينا يجب أن يتم على هذا الأساس لكن لنا اليقين أن هذه الفصائل على الرغم من ذلك بإمكانها أن تجد قواسم مهمة وفاعلة فيما بينها على أرضية مصلحة الحركة الطلابية في جميع تشعباتها وقضاياها إذا هي فتحت نقاشات مسئولة وناضجة.

* على هذا الأساس ما هو برنامج الحد الأدنى الكفيل بتحقيق تقارب على مستوى التصورات ووحدة على مستوى

الدين.

فهذه الحركات الموجودة حاليا، ليست لها بزمج سواء داخل الحركة الطلابية أو خارجها، اللهم مواجهة الشيوعيين والملاحدين وهذا واضح في جريدة الإصلاح أو مجمع البحرين أو الراية أو المسلمون وغيرها.

فنحن لا نعادي الاسلام باعتباره عقيدة تخص الفرد في علاقته بالوجود والإلاه.

أما هذه التيارات فإنها تلعب على الشعور الديني لدى الطالب أو لدى الشعب، وتجده فيه أرضية خصبة لنشاطها في حين أن المطلوب

انضباطا لآخر مؤتمر ناجح ونظرا أيضا إلى أن الحركة الطلابية لم تخرج بمقررات أخرى في المرحلة اللاحقة وذلك راجع بالضبط لفشل المؤتمر 17.

فموقفنا إذا نوحشين جانب يرتكز على تقويم تاريخي للمؤتمر وجانب ينطلق من المعطيات الحالية ومن ضرورة التطور الجماعي على أساس قانوني وشرعي بالنسبة للحركة الطلابية، من الضروري بالطبع تفعيل هذه المقررات لكي تتلاءم مع مجموع التغيرات اللاحقة بالحركة الطلابية: توسع رقعة المواقع الجامعية، التوسع الكمي، توسع الجماهيرية...

* لماذا نتحدثون عن مؤتمر استثنائي وليس عن مؤتمر عادي؟ ألم يحن الوقت لكي يتم عقد مؤتمر عادي لأ.و.ط.م انطلاقا من أن الضروريات الموضوعية تتطلب اصطفاها جديد للحركة الطلابية؟

- الحديث عن هذا الموضوع يرجعنا إلى التاريخ وإلى نتائج المؤتمر 17 بالضبط وما انتهى إليه من فشل.

فالطابع الاستثنائي للمؤتمر المقبل ناتج في جانب من الشروط الاستثنائية التي واجهت الحركة الطلابية منذ ذلك الوقت، والوضع الحالي نفسه يتم بالاستثنائية، ماعدا ذلك وهذا ليس هينا، فهو سيكون مؤتمرا كباقي مؤتمرات الحركة الطلابية مع كونه محملا برهانات متعددة وثقيلة، وتعامله مع حصيلة التجربة المذكورة بظروفها الموضوعية والذاتية سيستدعي تعاملنا استثنائيا.

* ما هي إذن الشروط الضرورية للبديء بتحضير المؤتمر وعقده؟

- المبدأ هو أن يكون مؤتمرا يتوج فعلا مسيرة الحركة الطلابية وانجازاتها أما الشروط اللازمة لذلك فهي:

أولا: استكمال الهيكلة التحتية لأ.و.ط.م انطلاقا من حصيلة تجربة اللجان

للتصدي لتيار النهج الديمقراطي باعتباره الفصيل الأقوى داخل الحركة الطلابية ومن جهة أخرى فإن التيار الأصولي يستهدف المساهمة في تصفية التيارات الديمقراطية الفاعلة على الساحة الطلابية وإضعاف الحركة الطلابية وتحبيدها عن الصراع الدائر على المستويات الديمقراطي والنقابي والتعليمي والنضالي.

المؤتمر 16: أرضية الهيكلة

* لماذا تستندون في موقفكم إلى قاعدة مقررات المؤتمر الوطني 16 وكيف تربطون بين نتائجه، مع أنه ليس آخر مؤتمر، وبين متطلبات الظروف الراهنة؟

- للتذكير فإننا كنا دائما نعتبر المؤتمر 16 لأ.و.ط.م: 1- مؤتمر بيروقراطيا من ناحية المقررات التنظيمية التي شكلت تراجعا عن مقررات المؤتمر الوطني 15، بل تراجعا حتى عن المقررات التنظيمية السابقة عن هذا الأخير. ومن جهة أخرى فإنها لم تستجب للتحولات الكمية والكيفية التي عرفتتها الحركة الطلابية في الفترة الفاصلة بين الحظر القانوني وانعقاد المؤتمر 16. الشيء الذي أثر على التطور التنظيمي اللاحق لعمل الحركة الطلابية.

2- مؤتمر تراجع: نظيرا للتوجه السياسي العام الوارد في بيان المؤتمر والذي لم يستجب لمنجزات الحركة الطلابية سواء على المستوى السياسي أو على المستوى النقابي، وأنه كان نسخة مطابقة لتوجه الفصائل المهيمنة داخل المؤتمر، والتابعة لقوى سياسية وأساسا الاتحاد الاشتراكي.

ومع ذلك فإننا نعتبر تلك المقررات هي المرجع، هيكله أ.و.ط.م، من الناحية القانونية (مع ضرورة تعديلها). وهذا يعتبر من جهة

هو طرح برامج سياسية تتماشى مع ضرورات وتقاليد العمل السياسي وفيما يخص أ.و.ط.م طرح برنامج أو برامج تتلاءم وتتماشى مع مبادئه.

ونسجل هنا بأنه طلبية التقدم والاشتراكية يطرحون في العديد من المناسبات التعامل الإيجابي مع القوى السياسية المذكورة وموقف طلبية الاتحاد الاشتراكي ملتبس في هذه النقطة كما في قضية أخرى تتعلق بخلاف سياسي تاريخي داخل الحزب أما موقفنا كمنهج ديمقراطي فهو واضح ونرفض أي تعامل معهم، وذلك لعدم وجود تيار مستنير يمكن أن يطرح علينا عناء التساؤل وعناء الإجابة على التعاطي معه كتيار سياسي له منطوق في التعامل مع التيارات التقدمية، وله موقف من السلطة، وتصور للتحالفات..

على هذا الأساس فإننا نعتبرهم جزء من تكريس الحظر العملي، والشواهد والوقائع التي تزكي هذا الموقف كثيرة وأصبحت تمتد على خارطة المواقع الطلابية وحتى خارجها.

ومن خلال تتبع ما جرى في عديد من المناطق وأثناء الأسابيع الثقافية والمهرجانات نلاحظ أنه لما أصبح «الحرس الجامعي» عاجزا عن نفسها تعمل هذه العناصر على تعويض هذا النقص ومن هنا صيحة ما طرحه الرفاق في مكناس من أنه يجب النضال من أجل رفع الحظر العملي عن أ.و.ط.م وكذا رفع الحظر الظلامي عنه ان عمل هذه التيارات وسلوكاتها بالأشكال التي نعيشها يرجع في جزء منه إلى عجزها عن بلورة برنامج سياسي على مستوى الشارع وهي تنتهج تكتيكات جديدة للبحث عن مخارج لأزمته.

هناك من يتكلم عن فصيل سادس، مع أن هذه التيارات لا تعترف بأي فصيل تقدمي وتحاول التناور مع فصائل أخرى





الحركة الطلابية ... الى اين؟

التنظيمية الانتقالية

ثانيا: توفير شروط أرضية نقابية ونضالية ضرورية تجمع بين الفصائل. لأننا لا يمكن أن ندخل المؤتمر في غياب هذا الشرط لأننا نرى أنه بدون ذلك لن يتوفر له النجاح القانوني.

أما الشروط السياسية وهي تهم المستوى الديمقراطي في جميع جوانبه فعلى الحركة الطلابية أن تتقدم في انتزاع مكاسب ديمقراطية تكون حصانة للمؤتمر الاستثنائي.

فاذا نظرنا إلى الوقائع والمعطيات الحالية، فإنها أبعد ما تكون عن توفير شروط النجاح السياسي للمؤتمر. ففيما تتوفر مشروط النجاح القانوني والنضالي فإن امكانية النجاح السياسي المطلوب لازالت غير متوفرة نسبيا لبقاء عديد من الإشكاليات عالقة والتي لا يمكن حلها بسرعة.

انتعاش الحركة الطلابية

بعد الإضراب العام والتطورات اللاحقة وظهور بوادر نهوض وانتعاش النضال الجماهيري، اعتقد أن الظروف تفرض تطورا جديدا وكفاحيا للنضال

الديمقراطي لانتزاع مكتسبات سياسية واجتماعية ونقابية الا يستلزم ذلك من الفصائل التقدمية التغلب على الاشكاليات المذكورة أعلاه لكي يلعب أ.و.ط.م دوره كجزء من الحركة الجماهيرية والمجتمع المدني؟

- القواسم المشتركة الموضوعية موجودة في علاقتنا بالفصائل الأخرى داخل الحركة الطلابية (ح.ط) وذلك قبل 14 دجنبر. ومعركة الاضراب العام خلفت تفاعلات على جميع العلاقات واتاحت امكانيات حقيقية للدفع بالعمل المشترك. من هنا نرى بأن النضال من أجل انتزاع المشروع العملية لأ.و.ط.م قد يكون نقطة اللقاء الكبرى على مستوى النضال الديمقراطي عموما وتحقيق الحريات الديمقراطية داخل الجامعة المغربية ومن ضمنها الحريات النقابية.

وعلى مستوى آخر فإن المعركة تلك لم تغير ما هو مطلوب من الحركة الطلابية. ولكن مما يسجل أننا لم نلاحظ أن مغزى معركة 90/12/14 قد انعكس على أساليب تعامل الفصائل الأخرى، وإنما العلاقات لم يحدث عليها تطور إذا استثنينا التعامل في إطار اللجان التنظيمية وإذا كنا قد لمسنا بوادر التغيير في هذا المجال بعد 14 دجنبر، فإنه خلال معركة المواجهة ضد العدوان الامبريالي على العراق لاحظنا تغييبا سياسيا ونضاليا ملف النضال الداخلي، مما يجعلنا نتخوف من أية مساومة قد تضيق من امكانية العمل الوحدوي.

إن طلبية النهج الديمقراطي من خلال هذا المنبر يؤكدون بكل قوة أنهم لن يدخروا جهدا من أجل الإسهام في بلورة وحدة الحركة الطلابية وتقدمها الفعلي وتحقيقها لمهامها، غير أن هذه الإرادة السياسية وهذه الروح يجب أن تسود لدى الجميع. ولكننا بالمقابل لن نقبل أي ابتزاز سياسي من طرف أي كان ومستعدون لتحمل المسؤولية إذا دعت الضرورة، ولا نعتبر أننا

إن المشكلة التي تواجه الحركة الطلابية هي أن بعض الفصائل لا زالت تنظر الى مصير ومصلحة أ.و.ط.م من خلال مصلحتها كتيارات

نواجه داخلها أية معضلة سياسية تعوق ذلك. * ما هي الخطوات الملحة التي

تقترحون

- من الواضح أن خلق وبناء لجنة تنسيق وطني أصبحت تفرض نفسها على أن تتشكل من اللجان الأوطمية التي لها وحدها الشرعية النضالية ومنخرطة في تاريخ الحركة الطلابية. ونرفض بشكل قاطع أية لجان أخرى مشبوهة متمثلة فيها التيارات الظلامية.

وسيكون على لجنة التنسيق تلك

- قيادة معارك وطنية

- تشكيل لجان في المواقع التي

تفتقد

- هيكلة أ.و.ط.م في المواقع المتقدمة

- الإشراف على المؤتمر بعد توفير

شروطه كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

ويجب أن يتم ذلك بالتنسيق مع من

تبقى من أعضاء اللجنة التنفيذية ونرى أن

على أن فشل مؤتمرين متتاليين يؤدي إلى حل المنظمة من هنا يفهم حرصنا على مستلزمات التحضير ويرجعنا إلى المسؤوليات التي يتحملها سواء المنسحبون من المؤتمر 17 مع الدلالات والأبعاد السياسية لذلك أو خطر أية دعوة إلى عقد المؤتمر بشكل متسرع. □

بتهمة مختلقة «الانتماء إلى منظمة سرية»، ودلت حيثيات الاحكام الكثيرة على غياب أي مستند لذلك سوى تأكيدات الحاضر. نريد في الأخير أن نلاحظ بأنه لا تمكن المجازفة بعقد المؤتمر دون توفير شروط نجاحه للأسباب المذكورة سابقا وأيضا لكون القانون الداخلي لأوطم ينص

يكون لهذه اللجنة دور تقريبي، إضافة إلى توفيرها على برنامج نضالي وطني.

* كثيرا ما توبع مناضلون من النهج الديمقراطي وورد ذلك أيضا في محاضر الشرطة بأن القاعدين منظمة سرية. هل لكم من توضيح بهذا الصدد؟

- الطلبة القاعديون فصيل من الفصائل السياسية الخمس العاملة في إطار أوطم ويعتبر امتدادا نوعيا لتجربة النهج الديمقراطي (الجهة الموحدة للطلبة التقدميين) لمرحلة السبعينات. يعمل منذ 1979 كلائحة طلابية مستقلة ببرنامج ديمقراطي ويتصور سياسي شامل للعمل النقابي.

لقد قمنا بتقييم هذه التجربة التاريخية الطويلة وخلصنا إلى ضرورة بلورة علاقة نوعية جديدة مع الحركة الطلابية تراعي خصوصية الحقل النقابي وتقدر إيجابا حجمه وإمكانياته وطبيعته الجماهيرية، وبالتالي اختيار الأشكال والبرامج المناسبة للعمل النضالي داخله، والتي شأنها أن تفتح الحركة الطلابية على مختلف التفاعلات السياسية والنضالية التي يفرزها الصراع الطبقي داخل المجتمع.

ولقد شارك في هذه العملية «الطلبة اللجانين» بدنامية كبيرة مستندين على حصيلة تجربتهم القاسية طيلة مرحلة الحظر «القانوني» (73-78) واستطاع طلبة النهج الديمقراطي الكشف عن الكثير من مواطن الضعف والقصور في تجربتهم.

لقد تحملنا كامل مسؤولياتنا طيلة هذه الفترة العصيبة رغم الحملات القمعية والسلوكات الشوفينية، والتشكيك في هويتنا السياسية وتوالي النعوت المتنوعة من فوضوية ويسراوية وتطرف.

لقد تتبّع الرأي العام مسلسل المحاكمات التي طالت الطلبة القاعديين

من أجل تنظيم الفعل النضالي

عبد الحميد لبتة — محمد أولجور

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

* ما تقييمكم لوضعية الحركة الطلابية بشكل عام؟

ع - إن المكسب الأساسي الذي حققته الحركة الطلابية خلال السنتين الأخيرتين هو إعادة فرض الذات. وهو مكسب مهم جدا. فبعد الحصار الذي عانت منه، أصبحت الآن صاحبة موقع فاعل داخل الجامعة، أي أن العمل النقابي عاد ليحتل مكانته بعد مرحلة الفراغ أو شبه الفراغ التي كانت سائدة من قبل. وتتميز هذه السنة على الخصوص بقيام هيكل تنظيمية نقابية لها ملفات مطلية تدافع عنها. وهو ما يمكن اعتباره تحولا في العمل النقابي مقارنة بالمرحلة السابقة تلكم بشكل عام أهم الخطوات التي قطعتها الحركة الطلابية.

* معلوم أن الوضعية الحالية التي تعيشها الحركة الطلابية ناتجة عن السياسة الرسمية التي استهدفها، هذا جانب، أما الجانب الآخر لهذه الوضعية فهو كونها أيضا ترجع لعوامل ذاتية منها التناقضات بين المكونات الفاعلة داخل الطلبة انطلاقا من ذلك ما هي هذه التناقضات وما هي كيفية معالجتها أخذنا بعين الاعتبار الدروس المستخلصة



الحركة الطلابية ... الى اين؟

من المراحل السابقة وما هي اشكال حل هذه التناقضات بشكل ديمقراطي وفعال بما يقدم المصالح الفعلية للحركة الطلابية ومتطلبات مواجهة الأوضاع المتردية داخل الجامعة؟

- لقد مست السياسة المتبعة منذ بداية الثمانينات على الخصوص العديد من القطاعات الاجتماعية ومنها التعليم ككل والتعليم العالي بالأخص. ومن ضمن ما شملته هذه السياسة هو تقنين ولوج المعاهد وعسكرة الجامعة وطرده الطلاب وغيرها من الجوانب التي تشكل بداية تطبيق بنود ما يسمى بالإصلاح الجامعي وستكون لهذه العوامل انعكاسات كبيرة على الحركة الطلابية المغربية. أما العوامل الذاتية السلبية التي كان لها أثر عن تازيم وضع الحركة الطلابية فقد أدت إلى تفجير المؤتمر السابع عشر، وهذا ما سهل مأمورية الاجهاز على العديد من المكتسبات داخل الجامعة. ولقد أدى هذا الوضع الى نوع من الفراغ النقابي والسياسي امتد تقريبا من 1981 إلى 1988، مما جعل بعض التوجهات الجديدة تظهر داخل الطلبة منها انتعاش الحركة الاصولية وضرب الاعراف والتقاليد التي كانت سائدة داخل الجامعة وفراغ ثقافي فتح المجال لترسيخ فكر استسلامي وغير تقدمي... كل هذا أدى إلى

نوع من الوعي داخل المكونات الطلابية التي تجمع على رفع الحظر من أوطم وتحقيق وحدة تتجاوز التناقضات الثانوية بين الفصائل من أجل إعادة هيكلة المنظمة الطلابية بطريقة ديمقراطية وتقديمية تخدم مصالح الحركة. وهذا ما يستوجب الاستفادة من التجارب السابقة التي عاشتها الحركة الطلابية. بطبيعة الحال ان هناك اختلافات تظهر حول نوع الشعارات التي يجب التركيز عليها. فهناك فصائل لازالت ترفع شعار رفع الحظر العملي على أوطم. بالنسبة الينا كطلبة اتحاديين، وخلال المؤتمر الرابع للقطاع الطلابي الاتحادي رفعنا شعار تثبيت الحق النقابي ومواجهة سياسة الطرد والقمع اعتبارا لكون تاريخ الاتحاد الوطني لطلبة المغرب لم يكن مفروشا بالورود، بل كان دائما يواجه الاجهاز على الحق النقابي والتعسفات وغيرها في ظل تحمل هذه المعطيات بدأت تظهر ملامح برنامج نضالي على أساس ملف نقابي كما انطلقت نقابات سياسية داخل الجامعة وسيترامن ذلك مع انتعاش الحركة الاصولية التي ستحاول قيادة جزء من الطلبة وتعدده على أساس شعارات بعيدة ومتناقضة...

* لنترك الآن الحركة الاصولية التي سنعود اليها فيما بعد، ولنحاول تحديد نوعية الخلافات داخل الفصائل الخمسة. لقد اشرتم لحد الآن إلى خلاف حول الشعار، فماذا عن البرامج والاستشراف القريب لوضعية أوطم كمنظمة ورؤيتكم لطرق حل هذه التناقضات؟

- هناك أولا خلاف بين هذه المكونات حول هيكلة أوطم. فهناك بعض المكونات التي ترى ضرورة هيكلة فوقية، أي أن تجتمع الفصائل وتتفق على خلق جهاز معين يشرف على الهيكلة التحتية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب. اما بالنسبة الينا كطلبة اتحاديين

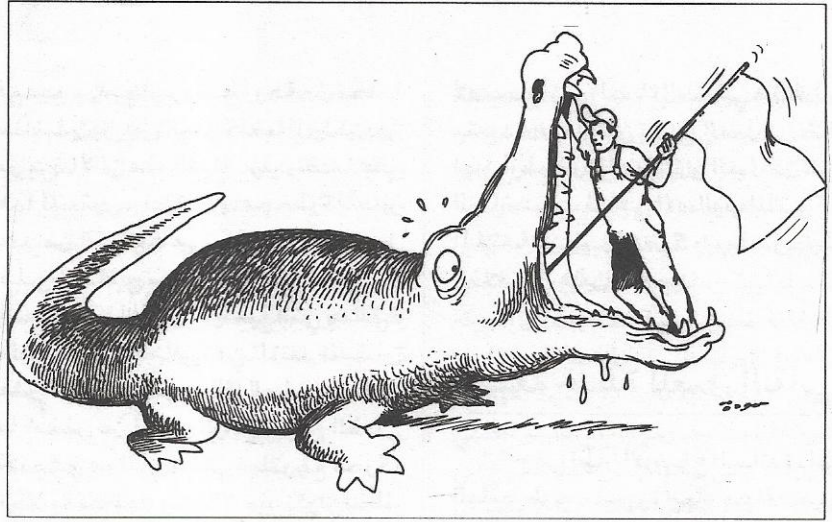
فإننا نرى أن تتم الهيكلة وفق أرضية المؤتمر 16 لأوطم باعتباره آخر مؤتمر له توصيات ووثائق. بطبيعة الحال ان الانطلاق من أرضية المؤتمر 16 لا يعني الوقوف عندها بحرفية مطلقة، بل لابد من أخذ التحولات التي عرفتتها الحركة الطلابية بعين الاعتبار. ان عدد الطلبة الآن أصبح 180 ألف طالب تقريبا وهناك 80 مؤسسة جامعية تنتمي 11 جامعة. فنحن إذن أمام تحولات كمية لابد وأن تستجيب لها طبيعة الهيكلة. لذلك فإننا نرى أن يتم بناء هيكلة تحتية قبل الوصول إلى تكوين الهيات الفوقية... وهناك مكونات أخرى لم تطرح لحد الآن تصورات واضحة بخصوص الهيكلة، ربما ان ذلك راجع لخلافات داخلها، الامر الذي يجعلها تتعامل بنوع من الانتقائية مع برامج باقي الفصائل. هذا هو الخلاف القائم الآن في الساحة الطلابية حول هيكلة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وهو في اعتقادي الخلاف الجوهرى القائم حاليا.

من أجل وحدة جميع الفصائل

* هل هناك جوانب أخرى؟

- أود العودة إلى نقطة وضع الحركة الطلابية. ان الملاحظ هو ان هناك فعلا عمل متواصل منذ سنتين تقريبا تساهم فيه جميع الفصائل. وقد ساهمنا فيه سنتين تقريبا تساهم فيه جميع الفصائل. وقد ساهمنا فيه كطلبة اتحاديين انطلاقا من توصيات مؤتمرات القطاع الطلابي الاتحادي وخاصة المؤتمر الأخير، وحددنا من مهامنا الأولى تكسير الحصار المضروب على الحركة الطلابية. ثم انطلقنا ثانيا من ضرورة تنظيم الفعل النضالي والنقابي داخل كل مؤسسة جامعية. كما وضعنا أيضا منطلق آخر هو ضرورة تحقيق مكتسبات الحركة الطلابية في

الخطر العملي كمدخل للقيام بنشاط نظامي لتحقيق مكتسبات ومطالب أخرى، اننا نرى أن في هذا الشعار نوع من التقصير في التفكير وفي النظرة للعمل داخل الحركة الطلابية، فلا يمكن تحريك الساحة الطلابية دون تحقيق مكتسبات ملموسة، ولا يمكن أيضا الوصول إلى ذلك دون تنظيم الفعل النضالي، خاصة وأن هناك مرحلة طويلة تفصلنا عن المؤتمر السابع عشر وأواخر مراحل العمل النقابي المنظم، ان هذه المدة التي تصل إلى سبع أو ثمان سنوات عرفت تغييرا في القاعدة الطلابية، بحيث تخرجت أفواج وجاءت أخرى جديدة إلى الجامعة لا تعرف وجود العمل النقابي داخل منظمة طلابية هي أوطم. لذلك نرى انه من الضروري تحديد منطلقات واضحة للعمل وتحديد برنامج مدقق. هذا هو رأينا في شعار رفع الحظر العملي عن أوطم. أما عن باقي التناقضات داخل الحركة الطلابية فإننا نقول أنها ليست جديدة على الساحة. ولكن يمكننا القول أن هناك معوقات داخل الفصائل المكونة للحركة الطلابية الا أننا نعتبر أن أهمها هو انعدام برامج واضحة لدى مجموع الفصائل، ذلك انه ليست جميع الفصائل تتوفر على برامج في رأيي الشخصي، كذلك أن جميع الفصائل ليست موحدة على مستوى البرنامج والشعارات والممارسات على المستوى الوطني، فهناك فصائل تتكلم خطاب معين داخل مركز جامعي محدد ثم تتحدث خطابا آخر في مركز جامعي آخر. وهذه أمور لاحظناها خاصة خلال السنة الماضية. أما هذه السنة فقد قامت بعض هذه الفصائل بنوع من مراجعة الذات واستطاعت ان تطور تصورها. تلكم إحدى الإيجابيات التي نلاحظها هذه السنة، الامر الذي جعل هذه السنة أحسن من سابقتها بحيث أصبحنا نجد فعلا ملفات نقابية محددة واستطاعت



الوضعية الحالية ناتجة عن السياسة الرسمية التي استهدفتها، وترجع ايضا لعوامل ذاتية منها التناقضات بين المكونات الفاعلة داخل الطلبة

تقتصر على وزارة التربية الوطنية زيادة على الكليات. فمن بين ما استهدفته سياسة اللامركزية هذه تشتيت الحركة الطلابية وفعلها النضالي بجانب ما رافق ذلك من قوانين ما سمي بالاصلاح الجامعي والتي أصبحت تلغي كل أسس ديمقراطية داخل الجامعة. هذا هو الفضاء الموضوعي الذي اشتغلنا فيه كحركة طلابية، وفي إطاره طرحنا كطلبة اتحاديين ضرورة تجاوز شعار رفع الحظر العملي المفروض على أوطم، لاننا نعرف تاريخيا ان الحكم وسياسته لم يقبل بديمقراطية حقيقية والدليل طبيعة المؤسسات الدستورية وغيرها القائمة الآن. لذلك لا نرى فائدة في شعار رفع

ظل وضع مادي جد متأزم داخلها. وهنا أصل إلى جانب من سؤالكم المتعلق بالسياسة الرسمية. اذ نلاحظ أنها اتجهت نحو اللامركزية ووسعت رقعة المراكز الجامعية مع ما رافق ذلك من تزايد كمي. وإذا ما قارنا الوضع الحالي بمرحلة السبعينات فإننا نجد ان الحركة في تلك المرحلة كانت متركزة في ثلاث أو أربع مراكز جامعية يوجد بها عدد محدود من المؤسسات. أما الآن فان عدد هذه المؤسسات قد تجاوز الثمانين كما سبقت الإشارة إلى ذلك، إضافة إلى كون هذه المؤسسات تابعة لعدد من الوزارات ولا





الحركة الطلابية ... الى اين؟

الحركة الطلابية أن تحقق خلالها مجموعة من المطالب منها ارجاع المطرودين وعودة الانشطة الثقافية كتقليد في الجامعة، وهي أمور مهمة جدا مقارنة بالماضي. اذن من المعوقات الموجودة هو ان بعض الفصائل لا تتوفر على برامج بل ليس لديها حتى خطاب موحد وممارسات موحدة على المستوى الوطني. اذ سبق لنا كطلبة اتحاديين ان نزلنا سنة 1989 ببرنامج إلى الساحة الطلابية وكنا نتمنى ان يتم نقاش مع رفاقنا داخل الحركة الطلابية من خلال مقارنته مع برامج باقي الفصائل، وليس من خلال ممارسة «البوليميك». اننا لا ندعي امتلاك نظرة مثالية، ولكننا نريد ان نسترجع للحركة الطلابية مكانتها ودورها كرافد من روافد الحركة الوطنية والتقدمية. كمثال للوضعية التي نتأسف لها، هي انه في الوقت الذي كانت الطبقة العاملة تخوض معركة هامة في الدفاع عن اوضاع مجمل الشعب، لم تكن حضور الحركة الطلابية ومساهمتها في المستوى المطلوب نظرا لغياب الاطار النقابي المنظم الذي يجعلها تشكل سندا مهما للطبقة العاملة. صحيح ان الطلبة قاموا بدعم الاضراب العام، ولكن في اعتقادي ان مساهمتهم كانت سيكون بشكل أهم وأقوى لو توفرت شروط ذاتية متقدمة أكثر. اذن لما طرحنا برنامجنا في الساحة

لم نجد برامج أخرى مطروحة، بل وجدنا مناضلين يريدون العمل كفصائل ولكن دون برامج. الا ان هذه السنة عرفت تقدما على هذا المستوى. واعتقد ان اهم خطوة لتجاوز عدد من الخلافات هي ان يتوفر كل فصيل على برنامج محدد. اما عن الأرضية السياسية فأظن أن الأرضية التي صادقت عليها الحركة الطلابية في المؤتمر السادس عشر قابلة ان تشكل منطلقا للعمل. ان أساس ما تمخض عن المؤتمر الرابع للقطاع الطلابي الاتحادي هو العودة لكي تسترجع الحركة الطلابية مكانتها، ولكننا لا نريد تكرار اخطاء الماضي. اننا لا نريد ان ينجح مؤتمر ويفشل الذي يليه، بل نريد ان يتم خلق آليات تضمن الاستمرار رغم الخلافات. وتشكل تجربة الكونغرس الديمقراطية للشغل مثالا عن دينامية منظمة ديمقراطية ناجحة بنسبة كبيرة، يمكننا الاستفادة منها.

* هناك أيضا في الجانب التنظيمي خلاف حول طبيعة بناء الهياكل هل يتم ذلك بشكل تحتفي ام فوقي، وحتى بالنسبة

لاصحاب رأي البناء التحتي هناك آراء متعددة، فهناك من يطرح العمل من خلال لجان أوطمية وهناك من يرى العمل من خلال التعااضديات، فماهي الاساليب المقترحة أو الملائمة من وجهة نظركم؟ وما هو جوهر الخلاف بين هذين الطرحين؟

صيغة جديدة للعمل النقابي

- في إطار الاوضاع السائدة داخل الجامعة طرحت ضرورة ايجاد صيغة تنظيمية للعمل النقابي. فطرحت مسألة صيغته: هل يتم تشكيل ما تنص عليه القوانين الداخلية لأوظم، أي لجن الاقسام ثم مجلس الكلية ثم التعااضدية... ذلك أننا وجدنا أنفسنا أمام تشكيل هياكل كل ما يطلق عليه اسم: لجنة نقابية، لجنة الحوار، لجنة أوطمية، لجنة فصائلية... وهكذا تعددت الاسماء بتعدد المراكز الجامعية. بالنسبة لنا رأينا ان تكون هذه اللجن كنواة لمرحلة قادمة هي مرحلة مجلس الكلية ثم التعااضدية في أفق خلق

لا بد من بناء هيكلية تحتية قبل الوصول الى تكوين الهيآت الفوقية. والخلاف داخل الحركة الطلابية هو خلاف حول هيكلية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب

وعلى هذا الاساس طرحنا برنامجنا الذي هو قابل للاغناء والتعديل.

الوحدة النضالية من أجل الحق النقابي

نعتقد نحن انه من الممكن ان يحصل تقارب بين جميع الفصائل المكونة للحركة الطلابية. اننا نعيش وضعا خاصا بحيث ان الثمانينات عرفت تطبيق جانب من اصلاح 1975، والان هناك اصلاح آخر أكثر سلبية من سابقه في طور التطبيق. واذا استطعنا ان نرسخ داخل أوطم نوعا من الديمقراطية والتعددية والتربية الديمقراطية وحق الاختلاف وغيرها وان يتم توحيد الحركة الطلابية على أساس شعارات مركزية تضمن وحدتها النضالية من اجل تنبؤ الحق النقابي ورفع عسكرة الجامعة وملف مطلبتي وطني محدد يستجيب للمرحلة، فان ذلك سيشكل أساس التقارب. ثم ان الظرف السياسي الآن يحتم ضرورة وجود أوطم كقوة فاعلة نظرا لمكانته ودوره في مجال الصراع الدائر في المجتمع حاليا.

انطلاقا من مختلف هذه الجوانب يمكن لجميع الفصائل المكونة للحركة الطلابية ان تدفع بالعمل أماما، وان تخلق تقاليد جديدة وتتغلب على الخصم الحقيقي الذي يواجهنا. قد نختلف في التحليل السياسي والطبقي ولكن هناك خصم نواجهه جميعا يفرض سياسته علينا في المجال التعليمي الذي نعيش فيه.

* هناك معطى موضوعي الآن في الجامعة وهو وجود التيار الأصولي، فكيف تتظنون إليه ولكيفية التعامل معه انطلاقا من مبادئ الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وما هي صيغة التعامل معه حسب رأيكم كأفراد وكتيبار؟

الطلابية. وهناك رأي آخر يرفض الحديث عن الهيكلية. وفي اعتقادي ان الرأي الأول لم يعد يناقش اذ تم رفضه داخل الساحة الطلابية منذ البداية. بقيت المناقشة منحصرة في الرأيين الآخرين أي رأي الهيكلية التحتية والرأي الرافض للحديث عن الهيكلية والداعي إلى ضرورة رفع الخطر العملي. اذن هذا هو قطب الخلاف التنظيمي داخل الحركة الطلابية حاليا.

* هل يظهر لكم على المدى القريب امكانية توفير حد أدنى مشترك مع باقي الفصائل الخمسة أو بعضها لتحقيق تقدم في انجاز المهام المطروحة على الحركة الطلابية، وما هي أولويات العمل في نظركم لتوفير شروط هذا التقدم؟

- في اعتقادنا ان الشروط التي تفرض نفسها علينا كمنطلق هي وضعية الحركة الطلابية ووضع الطالب والوضعية المادية والوضع التعليمي والوضع الديمقراطي وتسيير الجامعة، هذه كلها أوضاع تتطلب منا جميعا الاشتراك في مواجهتها، اضافة إلى ذلك هناك ما سمي بالاصلاح الجامعي الذي نزلت به وزارة التربية والذي يستوجب منا مواجهته بكل قوة والتصدي إليه ان هذا الاصلاح الجديد يستهدف الجميع ويتطلب من الجميع الوقوف في وجهه. فكما ان الاصلاح السابق يمس مصالح الشعب ككل من خلال اهدار الاموال الطائلة وتعميق المديونية والخضوع لتوجيهات جهات غير وطنية، كذلك فان الاصلاح الحالي سيزيد من تعميق هذه الوضعية وسيكسر مشكلة البطالة وتعميق سياسة التجهيل وبياباز فإن الظروف الموضوعية هي معطى أولي لفائدة وحدة الحركة الطلابية. ان المهمة الأولى التي حددناها كطلبة اتحاديين هي مواجهة هذه المخططات التي يطرحها الحكم

لجنة تنسيق وطنية تشرف على هيكلية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وعقد مؤتمر استثنائي. وفي المقابل كان هناك طرح آخر يقول بأنه هناك تشتت وليست هناك وحدة نضالية ولا وجود لقيادة نقابية مركزية وغير ذلك، فعلينا -حسب هذا الرأي- أن نشكل أولا لجنة تنسيق وطنية تضم فصائل الحركة الطلابية تشرف على عملية الهيكلية. وهذا هو جوهر الخلاف. وهناك طرح ثالث يقول ان الهيكلية ليست مطروحة مادام الحظر العملي مفروضا على أوطم، ولكن هذا الطرح في نظرنا لا يقدم العمل. ونعتقد أنه لا يجب أن ننتظر حتى يقال لنا لقد رفع الحظر، بل لابد من خوض المعارك وطرح برامج وتوفير برنامج حد أدنى يشمل كل مكونات الحركة الطلابية في أفق بناء اداة نقابية منظمة. هذه هي الخلافات القائمة الآن والملاحظ الآن ان هناك مسألة خطيرة ظهرت مؤخرا وأصبحنا نشهد معها تهميش النقاش حول الهيكلية وغيرها، وهي أن الساحة أصبحت تهتم أكثر بقضايا عامة على هامش أزمة الخليج والاضراب العام، الامر الذي قد يهمل ما تحقق من نقاش بخصوص العضلات التي تواجهها الحركة الطلابية.

كتكميل لهذه الجوانب، أود تركيز الاطروحات التي راجت داخل الحركة الطلابية بخصوص الهيكلية أولا هناك من يرى ضرورة الهيكلية السريعة التي تتم في أقرب وقت أو بالتالي أولوية اقامة هيكلية فوقية، ثانيا هناك من يرى ضرورة هيكلية تحتية تضمن قوة الحركة الطلابية وتساهل التطور، نظرا لكون المدة الطويلة نسبيا التي عاشت فيها الساحة فراغ أو شبه فراغ نقابي كانت لها انعكاسات على اعتبار ان الطلبة الجدد لم يعيشوا مرحلة التنظيم النقابي، وبالتالي لابد من اقامة هيكلية تحتية لاعادة خلق التقاليد النقابية داخل الحركة





الحركة الطلابية ... الى اين؟

وايديولوجيا.

* ولكن ما هو موقف الطلبة الاتحاديين منهم؟

- سيظهر للكيفية التي تنظر بها هذه العناصر للعمل النقابي والشعارات التي ترفعها داخل الحركة الطلابية ثم علاقتها بالمكونات العاملة داخل أوطم ثم نظرتها لأوطم في مرحلة سابقة ونظرتها الآن للمنظمة الطلابية. فبخصوص العمل النقابي الذي نعتبره يهدف تحسين الأوضاع المادية والمعنوية للطلبة، نجد ان هذه العناصر تنظر إلى (العمل النقابي) على انه يدخل ضمن الجهاد، فتحقيق المكتسبات المادية للطلبة ليس مهما بالنسبة لهم لان الهدف أسمى على اعتبار ان ما يحققه الجهاد لصاحبه هو الجزاء في الآخرة، وهذا ما تركز عليه ممارستهم لكل اشكال الارهاب والعنف داخل الجامعة. اذن هناك تناقض بيننا وبينهم على مستوى فهم العمل النقابي أما على مستوى الشعارات، فإننا في الوقت الذي نجد فيه

- لن اتحدث عن التيار الاصولي كظاهرة في المجتمع، بل سأحصر الكلام عنها في الوسط الطلابي. لقد عرفت ممارستهم داخل الجامعة مجموعة من المراحل من ابراز الذات الى فرض الذات فمحاوله الهيمنة. وغالبا ما ينعثون في الجامعة بالظلامية. هناك تساعل مطروح عن أهدافهم. الواضح حاليا هو ان هدفكم ليس العمل النقابي بل القيام بعمل سياسي، كما ان مهمهم الأساسي هو البحث عن ساحة يشتغلون داخلها سياسيا ويكونون أنفسهم فيها. لقد سبق لهم ان تقدموا بطلب تأسيس هيئة ولم تتم الاستجابة لهم، وفضاء تحركهم وممارستهم السياسية محدود: فهناك المسجد كفضاء للاستقطاب، اما الممارسة فانهم يراهنون على الجامعة لتجسيدها من خلال تظاهرات، تجمعات، نقاش سياسي وايديولوجي ومجادلة الآخرين ومن تم تكوين أطرهم. وأعتقد الآن أن هدفهم هو هذا الجانب السياسي بالضبط. وما يدعم هذا الرأي هو انهم لا يبذلون أي اصرار في الدفاع عن الملفات النقابية. فالانشطة الثقافية بالنسبة لهم اهم من ذلك، وتظهر من خلالها الامكانيات المادية التي يستعملونها ويستندون اشخاص من خارج الجامعة في هذه الانشطة وبالتالي فهدفهم الاول هو نشر خطابهم وتكوين أطرهم سياسيا

الفصائل التاريخية داخل الحركة الطلابية ترفع شعارات جلاء الاواكس من أجل جامعة ديمقراطية رفع الخطر عن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وغيرها من الشعارات التي ترفعها الفصائل المتواجدة في الجامعة، في هذا الوقت نجد هذه العناصر ترفع شعارات الله اكبر، عاصفة للاحاد ناسفة وان المنظمة الطلابية «ستكون ان شاء الله اسلامية» إلى غير ذاك، وتكشف هذه الشعارات عن طبيعة تواجد هذه العناصر، عن بداية الثمانينات كانوا يسمون المنظمة الطلابية «الاتحاد الوثني لملاحدة المغرب» ويعتبرون ان مهمتهم كأعضاء في جمعية العدل والاحسان هي محاربة الماركسية والاشتراكية والتيارات المتبنية لها والغاء الحزبية من الجامعة. كما أن ممارستهم لما يسمى العمل النقابي عندهم تتمثل أولا في كونهم يشكلون لجنة مستقلة يسميها الطلبة «لجنة الاخوانجية» بجانب اللجنة النقابية لباقي الفصائل، اما عن الملف الذي يقدمونه للادارة فانه يكون هزليا جدا ويركز على مسائل لا تشكل جوهر المشاكل التي يعاني منها الطلبة في الكلية (خلق مسجد...)، ثم انهم لما يريدون التعامل مع مبادئ الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ككل فتعاملهم معها يتم بشكل انتهازي اذ يأخذون منها مثلا مبدأ الجماهيرية والديمقراطية فقط وذلك كمدخل لتأكيد الاعتراف بهم وبحقهم في المشاركة مع باقي الفصائل المكونة لأوطم، مع الغائهم لباقي مبادئ المنظمة الطلابية. مثال آخر أنهم كانوا يطرحون سنة 1987 استعدادهم للمصادقة على البيان الختامي للمؤتمر السادس عشر ولكن على أساس حذف فقرة تشير إلى بناء المجتمع الاشتراكي. كل هذا يدل على التناقضات التي تطبع ممارسة ومواقف هؤلاء العناصر، اضافة إلى ما تمت الاشارة اليه من كون هدفهم الاول لا علاقة له بخدمة الحركة الطلابية بل اساسا استغلال

إننا نرفض العنف
داخل الساحة
الطلابية تحت أي
شعار كان، ولو
كان بإسم
"الجهاد"

1- لا يجادل احد على الأقل ضمن
الفصائل الفاعلة في اطار الاتحاد
الوطني لطلبة المغرب ان السياسة
الرسمية المتبعة في مجال التعليم عامة
والتعليم العالي على وجه الخصوص كانت لها
عواقب جد سيئة على واقع ووضعية الحركة
الطلابية المغربية وكذا على تطور اطارها
النقابي التاريخي أ.و.ط.م ولعل هذا التأثير
السلبى لم يتجل فقط في قمع وتطوير كل
تحدي طلابي بل وهذا الاهم -في اعتقادي-
فقد انعكس على مستوى التعليم من حيث
البرامج والمواد المدرسة والمناهج المستعملة
في التلقين الشيء الذي أدى إلى انخفاض
ملحوظ في مستوى تكوين الطلبة وتراجع
كبير في درجة التحصيل والوعي وهو امر لا
يشجع البتة على بدل الجهود التربوية
والعلمية اللازمة سواء من طرف المؤطرين أو
المتعلمين. وفي ظل هذا الوضع يزداد الوعي
السياسي داخل الجامعة تازما يجعل غير
قادر على التمييز بين ما هو ثانوي وما هو
رئيسي. فمن المؤكد اذن أن أوضاع الحركة
الطلابية المغربية من خلال اطارها النقابي
أ.و.ط.م ترتد في جانب كبير منها الى ما
تعرضت عبر تاريخها من قمع وتسلط وحظر،
إلا أنه ينبغي التذكير ان التنظيم الطلابي لم
يكن وحده معرضا لمثل هذه الممارسات -وان
كان نصيبه منها أقوى- بل شملت جل القوى
السياسية والنقابية الديمقراطية، دون ان
تخلف مثل هذا التعثر الزمن الذي يعيشه
أ.و.ط.م وهذا يدفع الى الاعتقاد بوجود
عناصر أخرى ذاتية ساهمت في الحيلولة
دون اخراج أ.و.ط.م من أزمته والتعدي
الجدي والمنظم لكل ما يمس الحركة الطلابية
في مصالحها ومطالبها، والا كيف نفسر
قدرة القوى السياسية الأخرى والنقابية على
تجاوز ما تعرضت له. ولعل المسألة ستوضح
أكثر لو استطعنا الاجابة على السؤال
التالي: إلى أي حد تصمم السلطات في

الحركة الطلابية كورقة ضغط سياسية وربما
سيكشف المستقبل القريب عن نواياها وقد
تلجأ إلى بناء تنظيميها الخاص بها...
انطلاقا من كل ذلك فان موقفنا صريح منهم
باعتبارهم عناصر لا يمكنها ان تكون
كعناصر فاعلة داخل الاتحاد الوطني لطلبة
المغرب.

... أريد أن اضيف ان ممارسات
هذه العناصر تكشف عن دورهم. فنحن
نرفض أي دخول لممارسة العنف داخل
الساحة الطلابية تحت أي شعار كان سواء
باسم الجهاد أو غيره من المقولات. ان
دخول هذه الممارسة المدججة بالسلاسل
والخناجر وغير ذلك إلى الساحة الطلابية هو
من مخططات التي تستهدف الحركة
الطلابية خدمة لاهداف السلطة. ان اجهزة
القمع كانت تاريخيا هي التي تمارس العنف
في الجامعة. والان أصبحنا نجد أيضا
أواكس اضافة للطراف من داخل الطلبة
التي أصبحت بدورها تقوم بهذه الوظيفة.
ان هؤلاء الناس (الأصوليين) لا يمكن
تصورهم داخل الاتحاد الوطني لطلبة
المغرب لان ممارستهم تتناقض مع مبادئ
المنظمة التي من ضمنها التقدمية. فهل
ستتحالف مع القوى الرجعية التي تتحالف
في العديد من القضايا مع النظام. ان من
يقبل بمبادئ أ.و.ط.م وينضبط لها لا يمكن
رفضه من أي طرف كان، كما أن موقعه
يكون بطبيعة الحال هو خندق باقي
الفصائل التقدمية. أما من يرفضها أو
يجزئها بانتهازية كما يفعلون، فاننا لا
نعتقد ان له مكان داخل الاتحاد الوطني
لطلبة المغرب. □

من أجل تنمية
العمل الوحدوي

محمد نبيل بنعبد الله

الكاتب الأول للشبيبة المغربية

للتقدم والاشتراكية



الحركة الطلابية ... الى اين؟

الظروف الراهنة على استمرار الحركة الطلابية على ما هي عليه؟ وهل هذه الوضعية هي فعلا في مصلحتها حتى تعمل على الابقاء عليها؟

وبالرجوع الى العوامل الذاتية المرتبطة بشكل مباشر بدرجة الوعي السياسي لدى الطلبة، فأننا نعتقد ان احد هذه العوامل الخلط بين الاختلاف والتناقض واحلال الثاني محل الاول. ويتجلى هذا الخلط في استمرار الرؤية التي تريد ان يكون للحركة الطلابية تصور سياسي بل وايدئولوجي شامل وموحد وكأنها مطالبة بخوض معركة التغيير في طليعة الجماهير الشعبية وقواها الحية مما يجعل اطارها النقابي ينزل عن مهامه الرئيسية من دفاع من حقوق الطلبة وتلبية مطالبهم المادية والمعنوية والمساهمة في صياغة برنامج تعليمي بديل يخدم ليس فقط مصالح الطلبة بل ومصالح الوطن.

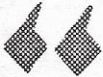
نحو برنامج نقابي واضح

ومن جهة أخرى، فإننا نسجل ان الحركة الطلابية ظلت متشبثة باطارها أ.و.ط.م رغم كل الاهوال التي تعرضت لها، وان كان هذا التشبث في حد ذاته ايجابيا

باعتباره ينم عن حرص الحركة الطلابية على وحدتها النقابية، فانه تشبث يطفى فيه الجانب العاطفي على التقييم الموضوعي للتجربة حيث ان هذا التشبث مصحوب باعتبار أ.و.ط.م بمثابة اسطورة تم فيها احلال الخرافات والالهام محل الحقائق التاريخية المرتبطة بمحطات تاريخية في حياته كالمؤتمرات وفترة المنع واعادة الهيكلة الخ... الشيء الذي يبدو معه ان الحركة الطلابية فقدت ذاكرتها مما يدفعها الآن إلى إعادة نفس التجربة بون التمييز بين ايجابياتها وسلبياتها. وبون الاخذ بعين الاعتبار بان واقع السبعينات ليس هو واقع التسعينات مما يقتضي في نظرنا التفكير بجدية في أ.و.ط.م متجدد قادر على



إن واقع السبعينات ليس هو واقع التسعينات مما يقتضي التفكير بجدية في أ.و.ط.م متجدد وقادر على استيعاب الواقع الجديد



لديمقراطي وبناء دولة القانون واحترام حقوق الانسان واصلاح الاقتصاد الوطني في اتجاه تلبية مطالب اوسع الجماهير الشعبية والرفع من مستوى عيشه على أساس سياسة التحالفات المتوقعة على تقوية وحدة القوى الوطنية والديمقراطية التي تشاطرنا نفس الاهداف المرحلية.

أما فيما يتصل ببرنامجنا الخاص بالقطاع الطلابي والجامعة والتعليم فأننا لا نختلف مع باقي الفصائل حول الملف

استيعاب هذا الواقع الجديد وعلى تطوير اساليب جديدة تهدف عبر جمع شمل اغلبية الطلاب -وهو مالم يتم تحقيقه بعد- إلى الدفاع من مصالحهم -التي لا تهم طالبا بون آخر ولا فصيلا أكثر من غيره- عبر صياغة برنامج نقابي واضح بل وتصور لمستقبل التعليم العالي في بلادنا في اطار يحترم التعددية والاختلاف، اطار يجعل من الاختلاف اختلافا ويعتبره امرا طبيعيا ومشروعا ومن التناقض تناقضا والتمييز فيه

إن انجاح التحضير للمؤتمر المقبل يجب اعتباره وسيلة وليس غاية، وهو يقتضي توفر الإرادة السياسية الوحدوية

بدورها للمشاركة في اتجاه بناء.
وانطلاقا من ذلك، ينبغي العمل على
هيكله الهيئات القاعدية لأ.و.ط.م على ضوء
المقرر التنظيمي للمؤتمر 16 فقط لتعذر
الانطلاق من شيء آخر غير موجود على أن
تبقى كامل الصلاحيات مفتوحة أمام المؤتمر
المقبل لاعادة النظر في هذا المقرر الذي
نطمح بدورها إلى تعديله في العديد من
بنوده.

ولانجاح هذه الخطوات، يجب اشراك
أكبر عدد ممكن من الطلبة عن طريق تعبئتهم
حول برنامج مطالبي محدد يعتمد على نضال
مسؤول ومنظم يتموقع في خندق الحركة
الوطنية والديمقراطية التي بدورها عليها أن
تقدم كل الدعم لهذه الخطوات.

5- أن التيارات الاصولية تشكل اليوم
واقعا ملموسا في الساحة الطلابية ولا يمكن
في كل الاحوال تجاهله. صحيح أننا نختلف
مع تصورهم لمستقبل المجتمع واساليب
عملهم. الا ان تشبثنا بمبادئ أ.و.ط.م يفرض
علينا قبول التعامل على أساس مصالح
ومطالب الطلبة الفعلية والحقيقة مع كل من
يحترم دوره بمبادئ أ.و.ط.م ويلتزم بها قولا
وممارسة بغض النظر عما يسميه البعض
بالمشروع التاريخية ويستعملها مبررا
للاقصاء متناسيا أنه الى حدود نهاية
الستينات كان أ.و.ط.م يتشكل من فصلين
فقط ومن ضمنهما فصلينا فلو كانت
«المشروع التاريخية» مبررا موضوعيا
للاقصاء لما شكلت اليوم تلك الفصائل التي
ابتدعت هذا الشعار مكونا من مكونات
أ.و.ط.م. وكخلاصة نقول ان مبادئ أ.و.ط.م
قارة وثابتة وصالحة وينبغي ان تكون ملزمة
للجميع. والعمل الفعلي بها وحده قادر على
اخراج أ.و.ط.م والحركة الطلابية من الأزمة.



ابدا ان يتحقق لان فصيلنا يشكل واقعا
لملموسا وفعالا في الساحة الطلابية وفصيلا
غيرا على استقلاليته وحرية رأيه ولا يمكن
تجاوزه والغاؤه بأي حال.

4- أن انجاح التحضير للمؤتمر المقبل
الذي يجب اعتباره وسيلة وليس غاية في حد
ذاته يقتضي في نظرنا شرطا أساسيا لم
يتوفر بعد رغم ضرورته الموضوعية ويتعلق
الامر بالإرادة السياسية الوحدوية الواضحة
للتيارات المنتمية للأحزاب الوطنية
والديمقراطية الفاعلة داخل أ.و.ط.م وهي
إرادة يجب ان تجعل المصلحة الطلابية فوق
كل اعتبار وان تتسم بالليونة والتفتح بشكل
يجعلها قابلة لاحترام مكانة ودور الفصائل
الأخرى واشراكها في اطار ديمقراطي بناء
على ان يقابل ذلك استعداد هذه الفصائل

المطلي ونعتقد انه يجب ان يصاغ في اطار
برنامج نقابي واضح تتدرج فيه المطالب
حسب الاولويات بارتباط مع وضعية الجامعة
والبلاد. وبالنسبة للتعليم الجامعي وفي
الوقت الذي يطرح فيه مشروع اصلاح
جديد وكثير حوله الحديث، نقر بدورها
بضرورة هذا الاصلاح على أساس ان يقوم
على ديمقراطية التعليم وتعميمه ومجانيته وعن
استقلالية الجامعة وهيكلها واحترام حرمتها
وحتى نضمن مردوبيته ونرفع من مستواه
ينبغي اعادة النظر في البرامج والمناهج
التعليمية حتى تواكب العصر والتطورات
العلمية والتكنولوجية في ارتباط بحاجيات
البلاد في ميدان البحث العلمي والتنمية مما
يستلزم ضرورة تكييف السياسة التعليمية
لسوق الشغل في اطار تصور تنموي
شمولي.

تقوية العمل الوحدوي

3- لا نعتقد انه يمكن لاحد داخل
أ.و.ط.م ان يعارض في كل ما سبق ان
تقدما به. ومن ثمة، فأننا نرى ان كل هذه
الفصائل يمكن ان تعمل معنا من اجل هذا
البرنامج في اطار ما نسميه بوحدة العمل لو
توفرت شروط حسن النية والارادة الفعلية
لذلك. نحن من جهتنا نؤكد من جديد على
استعدادنا التام لخوض نضال مشترك لما
فيه خير الحركة الطلابية المغربية، مع اننا
نعتبر اننا اقرب إلى التيارات المنتمية إلى
الأحزاب الوطنية والديمقراطية خصوصا
بالنظر إلى ما يتصل بالعديد من القضايا
التي تمس المجتمع المغربي وذلك مصدر
الحاجنا على تقوية العمل الوحدوي وتنقيته
من كل ما يشوبه من سلبيات ومن كل
المحاولات التي تهدف بين الفينة والأخرى
إلى السعي وراء تهميشنا وهو ما لا يمكن



الحركة الطلابية ... الى اين؟

والمحاكمات الصورية التي استهدفت العشرات من مناضلي الحركة الطلابية كتجلي لواقع الحظر العملي على أ.و.ط.م وعلى العمل النقابي بالجامعة. هذا عن الجانب الموضوعي في الأزمة الذي لا يختلف أحد حول بوره فيها. إلا أن ما يهمنا هنا هو الإشارة إلى أن القمع صفة ملازمة للطبقة الحاكمة ببلادنا بالنظر إلى طبيعتها اللاديمقراطية وبالتالي يطرح السؤال لماذا عجزت الحركة الطلابية وأ.و.ط.م ابتداء من الثمانينات خصوصا عن مواجهة مسلسل القمع ذاك وتجلياته وانعكاساته التعليمية والنقابية؟

إن الجواب على ذلك التساؤل يتمثل في الجانب الثاني من الأزمة، أي الجانب الذاتي منها كعامل حاسم في انتاج واقع أزمة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. فماذا نقصد بالأزمة في شقها الذاتي؟

أزمة الحركة الطلابية

تتمثل الأزمة الذاتية في كونها أزمة فهم لا علمي للعمل النقابي مازال سائدا داخل الحركة الطلابية، وكان سائدا طوال تاريخ المنظمة ووصل إلى المأزق في المؤتمر 17 وما شهده من مخطط لإفشاله. إن الأزمة أزمة فهم لا تميز حدود العلاقة بين النضال النقابي والنضالي السياسي وطبيعة تلك العلاقة، ولا حدود العلاقة وطبيعتها بين التنظيم النقابي والتنظيم السياسي. ومن هذا الفهم اللاعلمي للممارسة النقابية تبلور اتجاهان انحرافيان داخل جسم الحركة الطلابية: اتجاه يميني يعمل على فصل العمل النقابي كليا عن النضال السياسي، وفصل النضال الطلابي عن النضال الجماهيري العام (مثلما فعل ويفعل نفس

من أجل رفع الحظر العملي عن المنظمة الطلابية

اللجنة الوطنية لطلبة (الاتحاد الاشتراكي)

اللجنة الإدارية الوطنية

مستوى التعليم الجامعي ببلادنا في نهجين متوازيين ومتكاملين: أولا سلسلة من الإجراءات التصفوية في إطار ما يسمى بـ«الاصلاح الجامعي» المزعوم استهدفت تكريس تعليم نخبي ومصادرة حق الجماهير الشعبية في تعليم ديمقراطي شعبي. ثانيا شن حملات قمع متوالية استهدفت اجتثاث الاتحاد الوطني لطلبة المغرب من الساحة الطلابية كإطار استطاعت الجماهير الطلابية من خلاله أن تقف بحزم في وجه المؤامرات والمخططات التصفوية. فكانت المتابعات والاعتقالات

بالفعل، وكما جاء في سؤالكم، فانتاج واقع الأزمة التي تعرفها الحركة الطلابية وإطارها النقابي أ.و.ط.م يعود إلى تفاعل عدة عوامل موضوعية وذاتية. يتمثل الجانب الموضوعي للأزمة في طبيعة الاختيارات الطبقيّة السائدة في مجال التعليم الجامعي ببلادنا، كجزء من الاختيارات السائدة ببلادنا، اقتصاديا اجتماعيا وسياسيا بما هي اختيارات تبعية لا شعبية ولا ديمقراطية. وقد تمثلت هذه الاختيارات على

ع

تتأثر بها وتتفاعل معها جدليا. هذا مع التأكيد على استقلالية المنظمة في نضالاتها وقراراتها، وعلى العلاقة الديمقراطية الواضحة التي يجب أن تربط القوى والمنظمات التقدمية بالحركة الطلابية وإطارها النقابي أ.و.ط.م، كما أن تأكيدنا على التنسيق لا يعني في أي لحظة ممارسة الانتظارية أو رهن الحركة الطلابية بالقرار السياسي لتلك القوى.

ومن جهتنا كطلبة الاتحاد الاشتراكي -اللجنة الادارية الوطنية، فقد عملنا ولازلنا نعمل بكل جدية ومسؤولية وفق ما تمليه علينا مبادئنا على المساهمة في إخراج الحركة الطلابية من واقعها الراهن، سواء على المستوى النضالي في الساحة الطلابية أو على مستوى تطوير النقاش والمساهمة منا في بلورة برنامج جد أدنى. والتذكير بالنقاشات التي احتضنتها صحافتنا الحزبية سواء على صفحات «المسار» الموقوفة أو «الطريق»، وكذا برنامج الحد الأدنى الذي اقترحنه على الساحة الطلابية وفصائلها المناضلة، (وهي الأرضية المنشورة بالعدد الأول من «الطريق» بتاريخ 25 مارس 1989)، والمذكرة المفتوحة التي وجهها اخواننا بفدرالية أوروبا الى فصائل الحركة الطلابية كأرضية لوضع حد لواقع التراجع الذي تشهده الحركة (وجهت المذكرة بتاريخ 10 ابريل 1986)، بالإضافة إلى مختلف بيانات قطاعنا الطلابي فرعيا ووطنيا، نون أن ننسى دعوة اللجنة المركزية لحزبنا في اجتماعها بتاريخ 11 ابريل 1989، إلى تصعيد النضال الطلابي.

2- لا بد من الإشارة أولا أننا وفي انتظار استكمال الاعداد المادي والمعنوي لعقد المؤتمر الوطني الرابع للحزب، فإن ما يحكمنا سياسيا هو ما سطره المؤتمر

الأزمة الذاتية في جوهرها تتجسد في غياب تصور علمي للعمل النقابي وما ينعكس من هذا الغياب على مستوى الممارسة النقابية

تصورنا لتوفير شروط تجاوز الأزمة الذاتية للمنظمة في أفق هيكلتها وعقد المؤتمر الاستثنائي.

ورقينا أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بالإرتباط الإيجابي بالحركة الجماهيرية، وبالتنسيق الفعال مع كافة القوى والمنظمات التقدمية والديمقراطية، وإذ نؤكد على ذلك فانطلاقا من قناعتنا بأن الحركة الطلابية هي جزء من حركة التحرر الوطني المغربية

الاتجاه في المنظمات العمالية) والعمل على تكريس وفرض هيمنته ووصايته على الحركة الطلابية. واتجاه فوضوي لا ضوابط برنامجية لديه ولا تصور سوى ترديد عدد من الشعارات السياسية (التي ليست أكثر من طبول جوفاء كما كان لينين يردد دائما في جداله مع الفوضويين)

إذن فالأزمة الذاتية في جوهرها تتجسد في غياب تصور علمي للعمل النقابي وما ينعكس عن هذا الغياب على مستوى الممارسة النقابية، فلا غربة إذن أن تفتقد جل الفصائل لتصور واضح للعمل النقابي (ونود هنا أن نميز بين برنامج نضالي وتصور للعمل النقابي لأن هناك من يقدم برنامجا مطلبيا باعتباره تصورا للعمل النقابي!) ومن هنا أيضا عجزت الفصائل على بلورة برنامج نضالي حد أدنى يجيب على الاشكاليات المطروحة في الواقع وعلى متطلبات المرحلة والخروج بالحركة الطلابية وإطارها العتيد أ.و.ط.م من المأزق الراهن. بناء على تحديدنا لعناصر الأزمة في شقيها الذاتي والموضوعي نعتقد أن المطلوب راهنا للخروج من واقع الأزمة هو:

- 1- بلورة برنامج نضالي حد أدنى بين فصائل الحركة الطلابية أساسه المصلحة العليا للجماهير الطلابية.
- 2- فتح نقاش واسع واضح وديمقراطي بين مكونات الحركة الطلابية وبين هذه الأخيرة والجماهير الطلابية بهدف بلورة الأشكال والأساليب النضالية لتحويل البرنامج إلى قوة مادية في الواقع.
- 3- تصحيح العلاقة بين الفصائل وبين هذه الأخيرة والجماهير الطلابية على أساس المبادئ الأربعة الضابطة للعمل الجماهيري توجهها وممارسة. تلك هي الخطوط العريضة في





الحركة الطلابية ... الى اين؟

الدخول في لعبة وحدها الطبقة الحاكمة تصنعها وتخرجها وتوزع فيها الأنوار، لتساهم بدورها في إضفاء المصداقية على مسلسل الاجهاز على حقوق ومكتسبات الجماهير الشرعية.

من جهة أخرى فقد ظلت تلك الأحزاب «قبة» البرلمان، ولم تستطع أن تتجاوز في تنسيقها حدود جدرانها، وقد عجزت حتى الآن ليس عن تحقيق مطامح واهداف الجماهير الشعبية ولو في حدها الأدنى، بل انها ليست قادرة حتى عن التعبير عن تلك المطامح والاهداف.

4- إن حزبنا وانطلاقا من تشبته المبدئي بمغربية الصحراء قد ربط دائما تحرير الصحراء بالاضاع الداخلية وبضرورة إقامة حياة ديمقراطية سياسية واقتصادية واجتماعيا. ولكنه يرفض «الاجماع» حول الاختيارات اللاشعبية واللاميموقراطية السائدة باسم الاجماع حول القضية الوطنية وبناء على تلك الثوابت في تحليلها للمرحلة الراهنة، نرى أن الواقع الراهن يتطلب نبذ ترجمات المهادنة و«السلام الاجتماعي» التي تدعو اليها وتمارسها أحزاب المعارضة البرلمانية وتدعو إلى الاكتفاء بالنضال الجماهيري الفعال قصد تحويل ميزان القوى لصالح الجماهير الشعبية الكادحة، ومواجهة الهجمة الشرسة على حقوقها ومكتسباتها المادية والمعنوية. وهو نضال يتطلب بلورة برنامج نضالي حد أدنى بين القوى التقدمية الديمقراطية بالبلاد ونرى في هذا الاطار أن المسألة الديمقراطية تحتل مركز الصدارة في نضالات الجماهير الشعبية وقواها الحية، بما تعنيه المسألة من تغيير كامل وشامل للدستور وفصل السلط واحترام حقوق الانسان المدنية والسياسية والنقابية، وانتخابات حرة ونزيهة... وانطلاقا من قناعتنا المبدئية بوحدة اليسار (وحدة نضالية وليس شعاراتية أو برلمانية) فقد دعت

الوطني الثالث للحزب، وكذا بياني اللجنة المركزية (فاتح ابريل 89 و 20 ماي 1990)، وبناء طبعاً على ثوابت حزبنا المبدئية والسياسية الاشتراكية العلمية والخط النضالي الديمقراطي، وانطلاقاً من قراءته العلمية للواقع، ومن مواقفه التي تثبت صحتها يوماً عن يوم، يمكن -إن شئنا التركيز- التأكيد على:

- 1- أن الاختيارات الطبقيّة السائدة ببلادنا هي اختيارات تبعية لا شعبية ولا ديمقراطية اقتصادية واجتماعيا وسياسيا.
- 2- أن ما يطلق عليه «مسلسل ديمقراطي» ليس أكثر من مسلسل انتخابي يهدف إضفاء مصداقية وشرعية على الاختيارات الطبقيّة التي تقودها الطبقة الحاكمة. وقد حكم حزبنا على هذا المسلسل منذ 1978 «بالاخفاق المبين» وبانه «الديمقراطية المزيفة في أبشع صورها وأقبح مظاهرها»، كما أن إفلاس هذا المسلسل ليس إلا جزءاً أو وجهاً من أوجه غياب الديمقراطية على جميع المستويات.
- 3- أن ما يساهم في إضفاء «الشرعية» على هذه الديمقراطية المسوخة هو مشاركة الأحزاب التقدمية وقبولها

اللجنة المركزية لحزبنا في بيانها ليوم 20 ماي 1990 إلى ضرورة خلق جبهة وطنية تقدمية لتنظيم وتأيير وقيادة نضال جماهيري فعال من أجل فرض برنامج الحد الأدنى الذي تلتقي حوله كل القوى التقدمية وتلتف حوله كل الطبقات والشرائح الاجتماعية ذات المصلحة في التغيير.

المهمة الأساسية: مواجهة التخریب الجامعي

هذا بخصوص برنامجنا في جانبه العام، أما بخصوص برنامجنا الخاص بالقطاع الطلابي، فلابد من الاشارة وتأكيد أن برنامجنا في القطاع الطلابي مستمد من البرنامج العام لحزبنا ومن مبادئه وتراثه النضالي. كما أن تواجدنا وفعلنا داخل أ.و.ط.م هو فعل تمليه علينا قناعاتنا ومبادئنا واقتناعنا بالاشتراكية العلمية مكحور لممارستنا وتوجه نشاطنا المرتكز على الالتحام بالجماهير الطلابية وتلمس مشاكلها والنضال من أجل تحقيق مطامحها، والانخراط معها إلى جانب كل الجماهير الشعبية في الصراع ضد الطبقات السائدة.

إننا وانطلاقاً من تشخيصنا للأزمة في شقيها الذاتي والموضوعي، وكما بسطناها أعلاه قدمنا للحركة الطلابية برنامجاً حد أدنى، (نشر بالعدد الأول من «الطريق») استهدف الارتقاء بالنقاش بين فصائل الحركة الطلابية إلى مستوى كفيل بصياغة برنامج يحظى بتزكية كل مكونات وجماهير الحركة الطلابية. هذا البرنامج الذي وقف على السمات الأساسية لكل من واقع الحظر العملي و«الاصلاح الجامعي»، ومن خلال ماورد في أرضية الحد الأدنى يمكننا تحديد النقط البرنامجية والتي تهم مستويين اثنين: المستوى المادي التعليمي والمستوى

كما تضطلع لمهمة الإعداد والتحضير للمؤتمر الاستثنائي بالتنسيق مع ما تبقى من أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر 16 والذين جددت فيهم الثقة في المؤتمر 17. وقد اقترحنا أن تتشكل لجنة التنسيق هاته من اللجان الانتقالية المنتخبة في العديد من المواقع الجامعية.

هذا ما اقترحناه كبرنامج حد أدنى وكصيغ نضالية للخروج بالحركة الطلابية وأطارها أ.و.ط.م من الأزمة الراهنة.

ولابد من الإشارة، ان بعض الفصائل مازالت تعمل على إعاقة هذا الشكل التنظيمي تحت مختلف التبريرات، وذلك ما وقع مثلاً خلال الاسبوع الثقافي الأخير بجامعة فاس. إلا أن ذلك لن يمنعنا من مواصلة على بلورة هذه الصيغة التنظيمية الكفيلة برسم أفاق ملموسة لهيكل المنظمة.

بخصوص هذا المسألة، وانطلاقاً من فهمنا للعمل الجماهيري وإقرارنا بمشروعية الاختلاف داخله، فنحن دائماً مستعدون للعمل والتنسيق مع كل مكونات الحركة الديمقراطية والتقدمية شريطة أن يؤسس هذا التنسيق على أسس مبدئية في إطار ما أسميناه أعلاه بالجبهة العريضة على المستوى السياسي العام. أما على مستوى الأطارات النقابية وضمناها أ.و.ط.م فالتنسيق يجب أن يتأسس على قاعدة المبادئ الأربع توجها وممارسة الضابطة للعمل الجماهيري، بعيداً عن كل حزبية ضيقة وعقلية الاقصاء والهيمنة.

معنى ذلك ان الاقرب إلينا يتعدد على ضوء مدى الارتباط بقضايا الجماهير الشعبية عامة والمستعدة لتقديم التضحيات في سبيلها.

الكل متفق على أن المحور البرنامجي هو رفع الحظر العملي على (أو.ط.م) وهيكل المنظمة وعقد المؤتمر الاستثنائي



2- المستوى الديمقراطي:

- النضال من أجل رفع الحظر العملي عن المنظمة العتيدة أ.و.ط.م، وعن نشاط الأجهزة التحتية والسماح لها بإقامة التجمعات العامة والأنشطة الإشعاعية والتثقيفية.

- فرض الحقوق الديمقراطية المشروعة (حق التظاهر، حق الاضراب... الخ) - النضال من أجل وضع حد للمتابعات التي يتعرض لها مناضلو أ.و.ط.م، وإطلاق سراح كافة المعتقلين مناضلي الحركة الطلابية.

- النضال من أجل إجلاء ما يسمى بـ«الحرس الجامعي» (الواكس)

- عودة المطرودين بسبب نشاطهم النقابي لمتابعة دراستهم الجامعية.

إن النضال على هذين المستويين يتعدد ضمن شعار مركزي هو هيكل المنظمة في أفق عقد المؤتمر الاستثنائي، ولتأطير نضالات الجماهير الطلابية وتنسيقها وطنياً نرى أنه لابد من خلق لجنة تنسيق وطنية لتوجيه وتنسيق النضالات الطلابية وطنياً،

الديمقراطي.

1- المستوى المادي والتعليمي: ننطلق فيه من أن المهمة الأساسية للمقاومة على عاتق الجماهير الطلابية وفصائلها والتي يجب تشكل محور نضالنا هو مواجهة مخطط التخريب الجامعي.

يتمثل برنامجنا في هذا المستوى في:

- مواجهة البنود المتعلقة بالطرد والنضال من أجل الغائهما وتسجيل كافة الطلبة المطرودين بدون قيد أو شرط.

- زيادة المنحة وتعميمها والنضال من أجل فرض منحة رابعة.

- تحسين وجبات الأكل وظروف السكن والنقل... الخ

- إصلاح نظام الامتحانات - تحقيق استقلال الجامعة وحرمتها

وديمقراطية تسييرها الإداري بإشراك ممثلي الطلبة.

إشراك ممثلي الطلبة في مداورات الامتحانات.





الحركة الطلابية ... الى اين؟

– الموقف من «الاجماع» ومن «المسلسل الديمقراطي»، فمن جهتنا نعتبر الوجود لما يسمى بالاجماع إلا كيوقة للمهادنة و«السلم الاجتماعي»، وأن «المسلسل الديمقراطي» المزعم ليس أكثر من لعبة كاريكاتورية لا تتوفر على الحد الأدنى من المشروعية، وهدفها إضفاء مصداقية على الاختيارات الطبقية للطبقة الحاكمة المفروضة علينا. طبعاً فموقفنا هذا يشاطرننا فيه جل الفصائل الأخرى أو ما يسمى في الساحة

مازالوا مصرين في بعض المواقع الجامعية على عدم «الاعتراف» بنا كفصيل سياسي عامل داخل أ.و.ط.م! ونحن بالنسبة لهم فصيل طلابي وليس سياسياً!!!... ويكفي أن أذكر هنا أن طلبة أ.ش.م.س رفضوا خلال الأسبوع الثقافي الذي نظمته مؤخرًا اللجنة الانتقالية الجامعية بفاس، أن تلقي كلمة الشبيبة الاتحادية-اللجنة الإدارية-وهذبوا بالانسحاب من الأسبوع، في موقف ابتزازي يذكرنا باستمرار وجود عقليات هيمنية داخل الحركة الطلابية. ومع ذلك فقد سحب



في أفق عقد المؤتمر الاستثنائي

نعتقد أن الشروط السياسية لانجاح التحضير وعقد المؤتمر الاستثنائي تتطلب أولاً شرطاً سياسياً يسمح بعقد مؤتمر يحقق القفزة النوعية المنشودة، ونعني بذلك: الديمقراطية، بما تعنيه من وضع حد للقمع المسلط على الحركة الطلابية وإطاراتها العتيد أ.و.ط.م، وإطلاق سراح جميع مناضلي الحركة الطلابية المعتقلين، ويدهي أن ذلك لن يتحقق إلا بخوض نضال جماهيري حقيقي لفرض حقنا في العمل النقابي وعقد مؤتمر منظمنا بتنسيق مع كافة القوى التقدمية.

ثانياً: وعلى مستوى الذاتي، فالشروط السياسية تعني إيجاد أرضية حد أدنى حول عدد من القضايا ذات البعد السياسي والتي لا يمكن فصلها عن الحركة الطلابية ومتطلبات النهوض:

– الموقف من «الاصلاح الجامعي» حيث تتراوح مواقف الفصائل بين الرفض المطلق لبنود ذلك «الاصلاح» (وهذا هو موقفنا كفصيل)، في حين تبدي بعض الفصائل الأخرى استعدادها للتعامل معه أو مع بعض بنوده، وخاصة مراسيم ظهير

العناصر الظلامية التي بدأت تبحث لنفسها عن موقع داخل الحركة الطلابية هي عناصر تستغل الدين لضرب الحركة الطلابية وتحريف نضالاتها وافراغها من بعدها الكفاحي التقدمي



مناضلونا الكلمة حرصاً على انجاح الأسبوع واكتفوا بكلمة توضيحية حول هذه المسألة.

ثم هناك أيضاً، ودائماً في إطار الموقف من القوى السياسية العاملة في أ.و.ط.م، موقف بعض الطلبة القاعديين من جميع القوى السياسية الأخرى ومعاداتها كأنها تناقضهم الرئيسي، والترديد الدائم للزامة «الأحزاب كلها إصلاحية رجعية متواطئة مع النظام!!!...»، والحقيقة أن مثل هذه المواقف التي تفقد إلى الرزانة والنضج هي التي تصب في طاحونة مخططات الطبقة

الطلابية بـ«التحالف الثلاثي».

– الموقف من القوى السياسية العاملة كفصائل في أ.و.ط.م، ونقصد بذلك الإشارة إلى بعض «المفارقات» التي تشهدها الساحة الطلابية، ففصائل الحركة الطلابية تناضل جميعها ونكتسب شرعيتنا من نضالها في الساحة الطلابية، ومع ذلك فما زالت الكثير من الحزازات والحساسيات السياسية والحسابات الضيقة تحكم علاقة الفصائل فيما بينها أو تحديداً بعض الفصائل ببعض الآخر، ولعل المثال الأكثر إثارة أن طلبة الاتحاد الاشتراكي-المكتب السياسي

الحاكمة.

- الموقف من التعدد النقابي: حيث بدأت تبرز بعض الدعوات إلى التعامل مع الاتحاد العام لطلبة المغرب. في حين تعتبر الموقف الثابت داخل الحركة الطلابية أن أ.و.ط.م هو الممثل الشرعي والوحيد للطلبة المغاربة. وحتى نكون واضحين فهل يملئ هذه الدعوة هو التنسيق مع حزب الاستقلال على المستوى البرلماني وخصوصا على المستوى الشبيبي، وهو التنسيق الذي ألقى بـ«ظلاله» على الحركة الطلابية تحت شعار «وحدة الاطارات النقابية».

- الموقف من القوى الطلابية: حيث يغيب لدى جل الفصائل موقف واضح وحازم من هذا الفصل الجديد من محاولات الطبقة الحاكمة الهادفة الى اشتات أ.و.ط.م وتحريف نضالاتها كاطار تقدمي يتخندق الى جانب الجماهير الشعبية في مواجهة الاختيارات الطبقية السائدة.

تلك في رأينا هي أهم القضايا التي على الفصائل أن تناقشها بكل مسؤولية وبعيدا عن كل شوفينية وحسابات ضيقة لايجاد أرضية سياسية حد أدنى للتوافق باعتبار ذلك بوابة رئيسية للتوافق على أرضية حد أدنى نقابي وتنظيمي.

أما بخصوص الحد الأدنى النقابي فالكل متفق على أن المحور البرنامجي هو رفع الحظر العملي عن أ.و.ط.م، هيكلية المنظمة وعقد المؤتمر الاستثنائي.

بخصوص الشرط التنظيمي فلن نأتي بجديد لأن مقررات المؤتمر 16 هي المحددة مع التعامل معها بمرونة وفق التحولات التي تعرفها الحركة الطلابية وأهم مهمة تنظيمية الآن هي خلق لجنة تنسيق وطنية باعتبارها أولا صيغة تنظيمية لتوحيد وتوجيه النضالات وطنيا وثانيا لجنة لتحضير

شروط المؤتمر الوطني الاستثنائي.

5- لا بد أولا هنا من توضيح أمر هام غالبا ما يكون موقع لبس هو أن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب لم يكن موقفه أبدا ضد الدين ولم يعتبر في أي لحظة من تاريخه أن الدين الاسلامي محط نقاش أو خلاف، ولكن ما وقف ضده أ.و.ط.م ومناضله التقدميون هو تسييس الدين واستغلاله لأهداف رجعية ولضرب الحركة التقدمية.

انطلاقا من ذلك نعتبر أن العناصر الطلابية التي بدأت تبحث لنفسها عن موقع داخل الحركة الطلابية هي عناصر تستغل الدين لضرب الحركة الطلابية وتحريف نضالاتها وإفراغها من بعدها الكفاحي التقدمي في مواجهة المخططات الطبقية الرجعية، ولابد من القول في هذا السياق أن العناصر الطلابية كعنصر دخیل على الحركة الطلابية هو من إفرازات أزمة هذه الأخيرة في شقها الموضوعي والذاتي، كما هي نتيجة لتراجع القوى التقدمية في تأطير الجماهير الشعبية وتسليمها بالفكر النقدي التقدمي.

وحين نقول أن تلك العناصر «الأصولية» عناصر طلابية ورجعية فلأنها تعتبر فكرا وممارسة أن تناقضها الرئيسي هو مع القوى التقدمية وفصائل الحركة الطلابية، وليس مع الطبقة الحاكمة. كما نعتبر أن التناقض ذلك الحركة الطلابية هو بين «المسلمين» و«غير المسلمين» فتتصب بذلك نفسها وصية على الاسلام!، وقد أبانت بالأمس أن فكرها فكر فاشي يتأسس على منطق أنها «الحق» وكل ما عداها «باطل» هي «الحلال» والآخر «الحرام»... وانطلاقا من هذا الفكر المتعصب للديمقراطي فهي تلجأ لكل الأساليب لفرض «حقها» بدأ من الارهاب الفكري حتى الارهاب المادي، وهم في ذلك ليسوا أكثر من أداة في يد الرجعية لتنفيذ مخططات الحركة الطلابية وتحريف نضالاتها وتوجيهها الديمقراطي التقدمي، ولعل دم

الشهيد عمد بن جلون مازال شاهدا عن طبيعة تلك العناصر الفاشية وعن هويتها كأداة في يد الرجعية لمواجهة الحركة التقدمية. كما أن ممارستها داخل الجامعة مازالت تؤكد طبيعتها تلك وتثبت أن تلك العناصر هي فعلا عناصر دخيلة على الحركة الطلابية وعلى أ.و.ط.م بما هي عناصر معادية فكرا وممارسة لمبدأ التقدمية والديمقراطية كمبدأين ثابتين في فكر وممارسة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

من هنا جاء موقفنا حازما تجاه تلك العناصر المشبوهة، واعتبارنا أنهم جزء لا يتجزأ من المخططات الرجعية لاجتثاث الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وإفراغه من مضمونه الكفاحي التقدمي. وقد دعونا كل الفصائل المناضلة (جلها) لم يعبر عن موقف حازم وواضح من تلك العناصر بل وهناك من يغازلها) في العديد من بياناتنا لمواجهة هذا المد الطلابي دون هواده كمهمة نضالية تستدعيها ضرورة تحصين المنظمة والدفاع عن هويتها التقدمية الديمقراطية المعادية للرجعية بكل تصنيفاتها وشعاراتها.

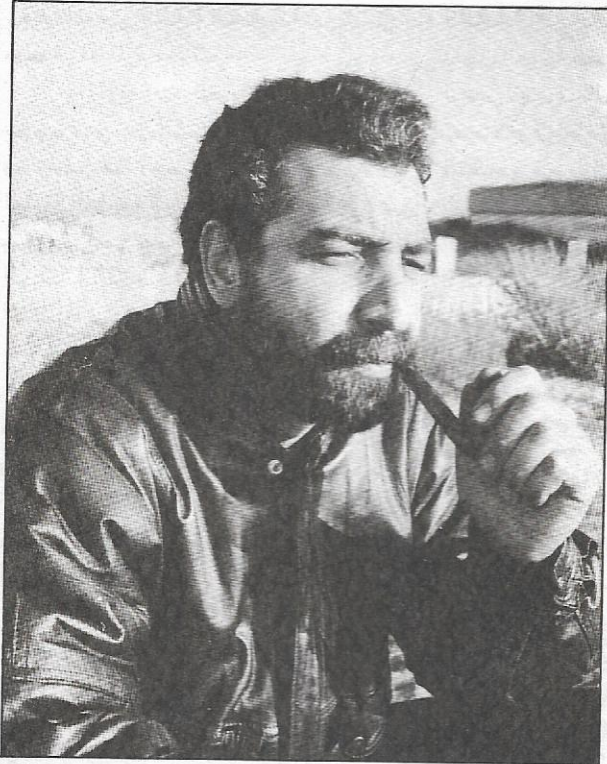
في ختام هذا الحوار نود أن نجدد -من على هذا المنبر- دعوتنا لكل الفصائل المناضلة أن تتحمل مسؤولياتها التاريخية في النهوض بالحركة الطلابية والارتقاء بها وباطارها العتيد الاتحاد الوطني لطلبة المغرب إلى مستوى الأداة القادرة على مواجهة وإحباط مخططات الطبقة الحاكمة التي ما فتئت تواصل هجومها وإجهازها على مكتسبات وحقوق الجماهير الطلابية والشعبية عامة. وبقينا أن ذلك لن يتحقق الا بالتركيز على القواسم المشتركة وتجاوز التناقضات الثانوية والاحتكام إلى مبادئ المنظمة نهجا وممارسة، وعلى أساس وضع مصلحة الجماهير الطلابية فوق كل اعتبار...



الحركة الطلابية ... الى اين؟

عبد العزيز المنبهي لـ " على الأقل ":

لا بد من نقد الأخطاء، قصد تطوير الأساليب الجديدة



لا يذكر اسم عبد العزيز المنبهي عادة إلا مقرونا بتجربة خاصة، ارتبطت بتمكن اليسار الجديد (الماركسي-اللينيني) من قيادة المنظمة الطلابية (أ.و.ط.م) وتحكمه في توجيه مسارها النقابي والسياسي. وبغض النظر عن مختلف التقييمات المثارة بصدد هذه القضية، فإن المسألة التي لا يمكن أن تغيب عن متتبع أوضاع الحركة الطلابية أن «سيطرة» اليسار الجديد على قيادة المنظمة النقابية للطلبة كان تعبيرا عن تنامي (الوعي اليساري) في الجامعة المغربية وتغيرا في استراتيجية النضال.

التقدمية على امتداد الساحة العربية. لقد كان المغرب يعيش أزمة عميقة على كافة المستويات ادت إلى احتداد الصراع داخل المجتمع وتصاعد نضالات الجماهير الشعبية في جميع القطاعات بل وصلت حدة التناقضات إلى حد أن عرف المغرب محاولتين انقلابيتين. ولا ننسى أن حالة الاستثناء كانت سارية المفعول منذ 1965 بكل ما تمثله من الغاء لكل أشكال الحريات العامة.

المؤتمر الخامس عشر: ظروفه وملابساته

ان الكلام عن المؤتمر 15 للاتحاد الوطني لطلبة المغرب يتطلب الإشارة ولو بشكل موجز إلى الوضعية العامة السائدة في البلاد آنذاك اضافة الى بعض المؤشرات الدولية التي كان لها تأثير على مستوى فكر وممارسة مجموع القوى



سجلت مقررات المؤتمر 15 مواقف خاطئة من الأحزاب الوطنية. وكان على النقد أن يكون وسيلة تستعمل بشكل ديمقراطي للوصول الى وحدة

مبادئ ثورية كانت في غير محلها، كما انها لا تتماشى والخط الديمقراطي لأوطم. وهذا خطأ سياسي.

2- سجلت المقررات مواقف خاطئة من الاحزاب الوطنية التي تم انتقادها بشكل حاد، هذا في الوقت الذي كان يجب فيه ان يكون النقد وسيلة تستعمل بشكل ديمقراطي للوصول إلى وحدة متينة في صفوف الحركة الطلابية ذاتها. والواقع أن المواقف التي اتخذتها قيادة المؤتمر المنبثقة عن اللجنة التنفيذية للمؤتمر 14 والشكل الذي تعاملت به مع ممثلي القاعدة الطلابية في المؤتمر الخامس عشر دفع بأغلبية المؤتمرين إلى الدفاع بشكل متطرف عن روح وجوهر مبادئ المنظمة الطلابية وروح المؤتمر الخامس عشر.

مرحلة ما بعد المؤتمر 15

ومباشرة بعد المؤتمر بدأ الحكم في الهجوم على الحركة الطلابية وقمعها، وذلك بعد مرحلة التصعد التي تمت في محاولة 16 غشت الانقلابية. ونذكر من بين الاجراءات التي اتخذها النظام في هذا الاطار: الغاء المدرسة العليا للأساتذة وتعويضها بالمراكز التربوية، ادخال العمل بنظام الخمس سنوات في المدرسة المحمدية للمهندسين، العمل بنظام أربع سنوات في جميع الكليات، اغلاق معهد العلوم الاجتماعية، اغلاق كلية الآداب لمدة سنة، استقدام عدد من الاساتذة المرتزقة من المشرق العربي، وسيروج ذلك بالقرار الجائر المتمثل في حل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب واعتقال مسؤوليه ومناضليه. لقد جاء هذا الاجراء في إطار الحملة العامة التي استهدفت مجموع مناضلي القوى الديمقراطية والتقدمية وتم

وتميزت هذه المرحلة ايضا بتزايد حملات القمع واقامة محاكمات صورية للمناضلين التقدميين إلى غير ذلك هذا دون اغفال تفشي الانتشارية والبيروقراطية داخل الهيئات السياسية والنقابية أما على المستوى العربي والدولي فلا يمكن ان نفغل ما كان لتجدر نضال الشعب الفلسطيني من انعكاس على كافة القوى التقدمية والثورية في الساحة العربية اضافة طبعاً إلى اشعاعات كل من الثورة الثقافية الصينية وانتصارات الشعب الفيتنامي على الامبريالية الامريكية دون أن ننسى تصاعد نضالات الشبيبة في أوروبا الغربية...

كانت هذه هي الظروف المحيطة التي لا بد استحضارها عند الحديث على المؤتمر الخامس عشر الذي انعقد من 11 إلى 18 غشت 1972 أي سنتين بعد المؤتمر الرابع عشر المنعقد سنة 1970. ويرجع طول مدة انعقاد المؤتمر أساساً إلى افتعال مشاكل مسطرية من قبل اللجنة التنفيذية المنبثقة عن المؤتمر 14 وتماطلها في الحسم لمدة خمسة أيام انتهت بتخلي أغلبية اعضائها عن مسؤوليتهم وانسحابهم بدون تقديم التقريرين الادبي والمالي اللذان يعتبران بمثابة تقييم للتجربة السابقة. وامام هذه الوضعية كان لزاماً على المؤتمر ان يصدر بياناً لشرح هذا الواقع وادانة ممارسة اللجنة التنفيذية السابقة.

والواقع ان المؤتمر الخامس عشر شكل نقطة تحول بارزة في تاريخ الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، أي أنه كان بمثابة نهوض قاعدي وسط الطلبة دفع بنضالات أوطم إلى الامام واستطاعت خلاله قيادة جديدة من كسب ثقة الجامهير الطلابية وبلورة وصياغة برنامج متقدم في مواجهة مخططات الحكم ويربط بين المطالب الآتية والشعارات البعيدة ويعالج مهام المنظمة الطلابية على الجبهات النقابية والثقافية والسياسية والتنظيمية كما ان أساليب النضال عرفت تطوراً مهماً وتصاعدت نضالات الطلبة دفاعاً عن مطالبهم المشروعة. ان أي تجاهل لهذه التطورات ولهذا المؤتمر لن يكون الا من منطلق حسابات سياسية ضيقة.

نقد أخطاء المؤتمر 15

وفي نفس الوقت يجب تقديم ملاحظات نقدية على مقررات هذا المؤتمر. فلا بد من نهج أسلوب نقد الأخطاء من أجل تطوير الأساليب السديدة.

1- لقد تجاوزت مقررات المؤتمر الخامس عشر الحد الذي يجب الوقوف عنده للدفع بالمنظمة في اتجاه متقدم، ذلك انها طرحت





الحركة الطلابية ... الى اين؟

ايهام الجماهير الطلابية باستحالة التعايش النضالي بين مختلف وجهات النظر السياسية. وهكذا تم تحويل التناقض الأساسي الى تناقضات عدائية في صفوف الحركة الطلابية وأصبح الموقف من قضية الصحراء هو أساس تعامل المكتب الفيدرالي. وستؤدي هذه الممارسات والمواقف وغيرها من الاجراءات (مثل طرد فرع تولوز...) إلى تجسيد واقع الانشقاق في دجنبر 1977. ورغم جميع المحاولات التي تمت لمعالجة هذه الوضعية، ظل المكتب الفيدرالي متشبثا بمواقفه وممارساته مكرسا بذلك واقع الانشقاق والتقسيم.

من رفع الحظر عن أ.و.ط.م إلى المؤتمر 16

لقد ظلت الجماهير الطلابية متشبثة بمنظمتها وكافحت من أجل رفع الحظر عنها والدفاع عنها، وقدم مناضلوها العديد من الضحايا من أجل ذلك. وفي ظل التحولات التي عرفها الوضع وبفضل تضامن القوى الديمقراطية وطينا وبوليا مع نضال الطلبة المغاربة من أجل رفع الحظر عن أ.و.ط.م استطاعت الحركة الطلابية ان تحقق هذا المكسب، الذي يوفر لها الاطار لتوحيد صفوفها والدفاع عن مطالبها... لقد استطاعت الحركة الطلابية الوعي بضرورة الوحدة وتجاوز الانقسام وحققت ذلك من خلال خلق تنسيق وطني وحدوي في ماي 1979 واقرار مواقف وحنوية ديمقراطية من ضمنها الموقف الذي اتخذ من وضعية التقسيم في الخارج وكيفية معالجته بحيث دعى الى حل الاطاريين وتنظيم انتخابات موحدة. وقد

منع صحفها وارسال الطرود المفعومة لاطرها...

ان الهدف من حل أ.و.ط.م كان هو ضرب احدى القطاعات المناضلة خاصة منذ ان عملت المنظمة الطلابية بشعار المؤتمر 15 «لكل معركة جماهيرية صداها في الجامعة». كما كان هذا الاجراء دليلا على عجز الحكم عن ايجاد حلول فعلية للمشاكل التي تتخبط فيها الجامعة ويعاني منها الطلبة، وفي الوقت نفسه كان مدخلا لسياسية تعليمية تصفوية سينفرد بتطبيقها. ورغم كل ذلك بقيت الحركة الطلابية صامدة من مواجهة هذه الاوضاع ومتشبثة بمنظمتها ومطالبة برفع الخطر عنها واطلاق سراح مناضليها. وبذلك استطاعت الوقوف في وجه كل المحاولات التي استهدفت خلق اشكال بديلة عنها أو روجت لفكرة خلق منظمة جديدة.

تجربة الانشقاق في فيدرالية أوروبا الغربية

للطلبة أ.و.ط.م

ابتداء من سنة 1974 طرحت قضية الصحراء وعرفت الساحة الوطنية سياسة الاجماع والسلم الاجتماعي وما سمي بالمسلسل الديمقراطي، وسيكون لهذا الوضع انعكاساته على الحركة الطلابية خاصة فيدرالية أوطم في اوروبا الغربية. لقد نهج المكتب الفيدرالي -في ظل هذا الوضع- ممارسة تتناقض ومقررات المؤتمر 15 وتحاول طمس التناقض الرئيسي في الصراع وتجلو ذلك في العديد من المواقف اذكر منها عدم فضح اعتقالات ماي - يونيو 1977 والصمت المطلق عن اعتقال نائب الرئيس (عيد الواحد بلكبيري) وسكوت المكتب الفيدرالي عن محاكمة 1977 وعن التدخل العسكري للمغرب في زاير وعن استشهاد سعيدة المنهبي... لقد تم نقل الصراع من كونه ضد سياسة الحكم الى شحن التناقضات داخل الحركة الطلابية ونعت المناضلين بأوصاف دنيئة وذلك بهدف

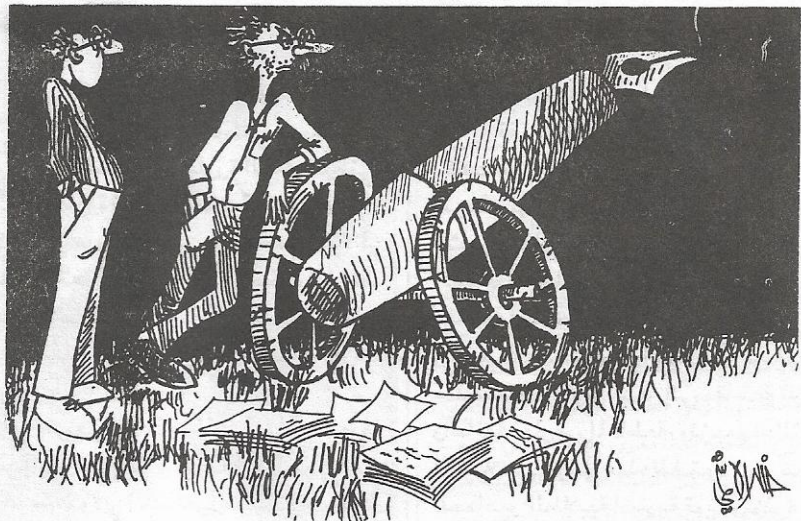
إن الهدف من حل أ.و.ط.م كان هو
ضرب إحدى القطاعات المناضلة...
خاصة بعد ان عملت هذه المنظمة
بشعارات المؤتمر 15 وأساسا بـ
"لكل معركة صداها في الجامعة"

بالأبيض

ما أحوجنا إلى نحوين كسبويه كي يوضحوا ويعيدوا لنا شرح بعض الكلمات، هذا ما رددته مع نفسي عندما بدأت الكلمات ذات المعاني المتباينة تتقارب في الدلالة عند البعض حدث هذا عندما نعتت الساقطة بالساقطة، والغريب أن يقع هذا الخلط اللغوي في بلاد تحمل كلمة العربية كاسم علم لها، والحكاية باختصار أنه في زمن كثر فيه الكلام عن، حقوق الإنسان، وعن المساواة بين الجنسين أي بين الرجل والمرأة، وفعلًا قطعت بعض الدول أشواطها في هذا المجال وصاغت على المواثيق والاتفاقيات الدولية، كالاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفي جميع المجالات، العمل، التعليم... الخ، نجد أنه مازالت النساء في بعض البلدان محرومات من أبسط الحقوق، فالمرأة السعودية من النساء اللواتي يعانين من هذه الوضعية المزرية إذ أنها تواجه واقعا إستثنائيا في مرارته، وما زالت تعامل بعقوبة القرون الوسطى حيث يتم تغيبب فاعليتها إجتماعيا بشتى الوسائل ويدعوى الاخلاق والتقاليد، أما علاقتها بالعالم الخارجي فلا تتم إلا عن طريق «ولي الامر»، والطريف في الامر أن تمنع من قيادة السيارة وهنا بيت القصيد. حيث أنه يوم 6 نونبر الماضي قامت 48 امرأة وعيا منهن بما حرمن منه من حقوق بسيطة، فعلن وبشكل عملي رفضهن لهذا المنع المجحف حيث جبن شوارع العاصمة الرياض وهن يسقن السيارات لبعض الوقت وكانت هذه صفعة للذين ظنوا أنهم نجحوا في اسكات المرأة السعودية وإلى الابد وأنها غير قادرة عن اللطافة بحقوقها المداسة والتي ديست معها حتى كرامتها كإنسانة.

كان هذا فعلا تعبيراً عن تبلور وعيها بقضيتها رغم الحواجز والفتاوى القائلة بأن المساواة بين الرجل والمرأة «خروجاً عن الفطرة»، وهذه العقيدة هي التي اصدرت منشورات تنعت فيها المطالبات بالحق في السياقة بأنهن ساقطات وما حدث يوم 6 نوفمبر لم يكن سوى تعبير عن إرادة في التحرر والانعتاق فلماذا لا نرى في تحوير اللغة إحكاماً للقهْر؟

فتيحة...



تبيننا مواقف التنسيق الوحدوية متمشيا مع التوجهات الوحدوية للحركة الطلابية وعبرنا عن ذلك في بيان صدر على اثر اجتماع كتاب الفروع (12-13 ماي 1979). لقد وضعت نتائج هذا التنسيق الايجابي فعلا اللبنة الاساسية للسير نحو مؤتمر ديمقراطي وحوي يؤكد موقع الحركة الطلابية وبورها في الصراع الدائر داخل المجتمع خدمة لمطالبها المادية والمعنوية وفي ارتباط مع مصالح عموم الجماهير الشعبية الا ان الاتجاه المتعنت دفع بأوطم الى عكس نتائج التنسيق الوحدوي وبالتالي العودة الى ممارسات خاطئة لفرض اختياراته وتشريعها في المؤتمر. واذكر من ضمن ذلك:

- حل اللجان التي انشئت في اطار التنسيق الوحدوي سواء منها المكلفة بتقصي الحقائق (بخصوص الانشقاق) أو المكلفة بتوفير شروط انعقاد المؤتمر 16.

- التوجه الذي سارت عليه جريدة أوطم والذي ساند الاتجاه الانشقاقي في الخارج على حساب الاتجاه الآخر (وهو ما يتعارض والانشقاق الحاصل مع هيئة التنسيق الوحدوي في لقاء 6 ماي 1979).

- عدم الالتزام بما اتفق عليه مع هيئة التنسيق عن الوضع بالخارج من حل الاطارين وتنظيم انتخابات موحدة.

- منع مندوبي الاتحاد الفيدرالي من المشاركة في المؤتمر واعطاء بطاقات لمندوبي الطرف الآخر من طلبة أوربا، وبالتالي لم يسمع المؤتمر رأينا بتاتا...

كل هذا - وغيره - يكشف عن نوايا مبيتة الهدف منها عزل جزء من قواعد أوطم عن منظماتها وهو ما يتنافى ومقررات التنسيق ومبادئ المنظمة.

نظرا لكل هذه الحيثيات وللظروف المحيطة ولضغط الحكم لم يستطع المؤتمر السادس عشر ان يحقق تلك النقلة الهامة والضرورية التي تكون في مستوى ما قدمته الحركة الطلابية من تضحيات وما قامت به من كفاحات دفاعا عن مطالبها ومنظمتها، ولذلك لم يرق الى مستوى اعطاء دفعة قوية لاعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب كإطار شرعي وحيد معبر عنها وقادر على توحيدها وتوجيهها توجيها يركز على مبادئ المنظمة التي أطر عملها منذ التأسيس باعتبارها منظمة تقدمية ديمقراطية جماهيرية ومستقلة...



الحركة الطلابية ... الى اين؟

الحركة الطلابية خلال ثلاثة مواسم

جامعة مكناس كمراجع

ميلود بنباقي

تشكل الحركة الطلابية رافدا من روافد النضال الوطني بإسهاماتها الملحوظة في بلورة العمل الوطني. وتأتي خطورة الحركة الطلابية من كونها نواة تكوينية و«مدرسة لتخريج» المناضلين. إلا أن الحركة تعرف حاليا أزمة لا يكاد يختلف حولها اثنان، وإن كان الاختلاف يبقى قائما بعد ذلك حول تحديد مكونات الأزمة وأسبابها.

تسعى هذه المحاولة إلى «تأمل» الحركة الطلابية في إحدى جامعات المغرب، هي جامعة «مولاي اسماعيل» بمكناس، خلال ثلاثة مواسم جامعية، هي 1988-1989/1989-1990/1990-1991. (ورغم أم موسم 90-91 لزال مستمرا، إلا أنه أشرف على نهايته، وامتحانات الدورة الأولى جرت في تواريخها المحددة(*)).

سيقول قائل: إن هذا يؤدي إلى تجزئ العمل الطلابي وعدم تناوله في شموليته وكليته- غير أن الهدف من هذا التجزئ هو تفادي إصدار أحكام عامة مجانية ومبهمه، واتخاذ جزء من الخريطة الجامعية نقطة مرجعية وأرضية للأحكام والملاحظات.

أهم محطات العمل الطلابي خلال ثلاثة مواسم جامعية

1- موسم 1988/1989: افتتح هذا الموسم بتجمعات تعبوية، كان الهدف منها توعية الطالب الجديد وتعريفه بالاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وبأسس العمل النضالي.. ثم شرع في مناقشة المشاكل الطلابية (المكتبة، المنحة، القاعات، الأوكس...) إلا أن أهم وأبرز ما ميز الموسم هو مقاطعة الامتحانات، وما أعقب هذه المقاطعة من هزات عنيفة خلخلت الحركة

الطلابية بجامعة مولاي اسماعيل، بمكناس. فقد تمت مقاطعة الامتحانات التي كانت مقررة أيام 10 - 11 - 12 ماي 1989 فتم تأجيلها الى أيام 29 - 30 - 31 من نفس الشهر. وخلال الفترة ما بين 10 و29، عرفت الساحة الجامعية مناقشات حادة حول مقاطعة الامتحانات ثانية أو عدم مقاطعتها، وانقسمت الجماهير الطلابية إلى فئتين متناقضتين، الأولى تدعو إلى مقاطعة ثانية، والثانية تعارض المقاطعة، وتزعمها «التيار الاسلامي». وفي هذه الفترة تعرضت الجماهير الطلابية لضربة قوية ومؤثرة من طرف قوات التدخل السريع والقوات المساعدة. فائتاء تجمع طلابي بكلية العلوم مساء يوم 19/5/1989، اقتحمت قوات التدخل السريع الحرم الجامعي، وشنت أعمال عنف ضد الطلبة المتظاهرين وخلفت العملية عشرات الضحايا (جروح وكسور خطيرة، وداجت أخبار عن وقوع قتلى)، إضافة إلى موجة من الخوف والفرع بين صفوف الطلبة.

وفي يوم 29 ماي، تمت مقاطعة الامتحانات، وقامت قوات الأمن بحملة واسعة، شملت اقتحام وتفتيش مساكن الطلبة واستنطاقهم، ومطاردة مناضليهم.. وتم اعتقال أغلب القادة والمسيرين، وصدرت في حقهم أحكام بالسجن بلغت أحيانا ثلاث سنوات. وجرى الامتحانات أيام (26-27-28 يونيو) في ظروف أمنية مشددة، حيث كانت قوات الأمن تطوق الجامعة، بل وكانت موزعة داخل الحرم الجامعي نفسه.. وقد تمت الامتحانات في بورة واحدة، فحرم الراسبون فيها من الدورة الثانية القانونية. لقد شكلت أحداث هذا الموسم ضربة عنيفة ونكسة مرة، كان لها أثر سيء على العمل الطلابي، وعلى علاقة الجماهير الطلابية بأوطم، هذه العلاقة التي ستتسم ابتداء من هذا الموسم إلى اليوم،



القمع لا يشل حركة من الحركات، إلا إذا كانت هذه الحركة مهياة لهذا الشلل وكانت تضم بداخلها الشروط التي لا تسمح بالمقاومة والصمود

هذا المبدأ يقود إلى أبعاد الكفاءات وتهميش نوي المؤهلات وعدم الاستفادة منهم... وهذا كله يقضي إلى أزمة القيادة، المتمثلة في التسبب الذي يطبع قيادة الجماهير الطلابية. إذ لم يعد الطلبة يختارون ممثليهم، وتمت الاستهانة بمسؤولية القيادة التي أصبحت ميدانا لكل من هب ودب.

2- مبدأ الجماهيرية: وباختلال مبدأ الديمقراطية، اختل مبدأ الجماهيرية، بصفة حتمية وضرورية. فتغيب الديمقراطية أوصل إلى تغيب الجماهير في اتخاذ القرارات

إن تفسير الأزمة بالحملات القمعية وعمليات المطاردة والإعتقال، لا يعد تفسيراً كافياً وشفافاً، لأن القمع لا يشل حركة من الحركات، إلا إذا كانت هذه الحركة مهياة لهذا الشلل وكانت تضم بداخلها الشروط التي لا تسمح بالمقاومة والصمود.

إن أزمة الحركة الطلابية تعود -في تقديرنا- إلى خيانة مبادئ أوطم والتنكر لها. وسنحاول أن نقف عند كل مبدأ على حدة.

1- مبدأ الديمقراطية: إن عدم احترام

بالاستخفاف واللامبالاة، وعدم الثقة، بل والنفور أحياناً (يستشف هذا من أحاديث الطلبة وتصريحاتهم)

2- موسم 1989/1990:

خلال هذا الموسم أينعت ثمار النكسة التي عرفتتها الحركة الطلابية في الموسم السابق. حيث عرف العمل الطلابي تراجعاً خطيراً تمثل في ضالة التجمعات الطلابية وانكماشها، وفي التذمر وخيبة الأمل التي أصبح الطلبة يتعاملون بها مع حركتهم.. وأيضاً في خلو الساحة الجامعية من القاذرة.. فالبعض في السجن، والبعض الآخر مطارّد. وأثناء هذا الموسم بدأ «التيار الإسلامي» يسيطر نفوذه على الحركة الطلابية مستفيداً من هذا التراجع.

3-موسم 1990/1991: أهم ما يسم هذا الموسم هو أن قيادة الجماهير الطلابية انتقلت إلى «التيار الإسلامي»، فأغلب التجمعات قادها هذا التيار الذي لم يكن له مثل هذا النفوذ في المواسم السابقة. كما عرف الموسم صراعاً -مؤمياً أحياناً- بين هذا التيار وبين التيارات الأخرى المكونة للحركة الطلابية، تجلى في الممارك والمشاجرات التي تمت وسط الحرم الجامعي، أو خارجه.

وكان لأزمة الخليج ثقلها على الحركة الطلابية خلال هذا الموسم، حيث نظمت تجمعات وتظاهرات كبرى للتنديد بالعوان ومساندة الشعب العراقي، إلا أن هذه التظاهرات كانت تنتهي بصراع بين «التيار الإسلامي» والتيارات الأخرى.

أين هو سر الأزمة؟

الحركة الطلابية كما رأيناها، من خلال ثلاثة مواسم بجامعة مكناس، وصلت إلى أزمة «خائفة»، فما هو سر هذه الأزمة بالضبط؟!





الحركة الطلابية ... الى اين؟

واختيار أساليب النضال، وانتقاء ممثليها. صحيح أنه يتم عقد لقاءات وتجمعات جماهيرية، ولكن التسيير كان في الغالب «ينزل من السماء»، فلم نر الطلبة يختارون قادتهم بصفة ديمقراطية صريحة.. كل مارأيناه هو انه في كل يوم ينزل إلى الساحة مسير جديد، تدعمه جماعة من أصدقائه، يشاركونه الرأي «أو يشاركونه المسكن ومسقط الرأس».

إن الجماهير الطلابية -بعد تغييب الديمقراطية- لم يعد يهملها اختيار ممثليها. لقد أصبحت مستعدة لتقبل أي ممثل «متطوع»، دون تدقيق في كفاءته ودوافعه ونيتيه.. فخلال انتقاء لجان الأفواج -وهي محاولات لم تشمل، طيلة المواسم الثلاثة، جميع المستويات، ولم تلق نجاحا كبيرا- كانت القاعات والمدرجات تشهد انسحابات جماعية، وتصرفات لا مبالية.

وكنا نلاحظ أثناء التجمعات العامة، أن الجماهير تلاحظ وتسمع وتتقبل، ويتخذ القرار أمامها دون أن تبدي معارضة أو تأييدا، وأية كلمة احتجاج كانت تعتبر فوضى وشغباً، ولم يكن ينظر إليها على أنها موقف وتعبير مشروع عن الرفض. وهكذا طبقت قرارات (مقاطعة الدروس، مقاطعة الامتحانات...) دون موافقة شرائح عريضة من الطلبة.. بل بقرار مجموعة

معينة العدد.

3- الإستقلالية: استقلالية هيئة أو منظمة تعني عدم تبعيتها لحزب أو سلطة أو منظمة أخرى.

إن أوطم منظمة تتكون من خليط من الانتماءات الفكرية والحزبية، فكيف تحقق استقلالها عن هذه التيارات؟! يتحقق ذلك باحترام وتطبيق المبدئين السابقين (الديمقراطية والجماهيرية)، فعبرهما تحقق المنظمة استقلالها وأصالة قراراتها. ولكننا رأينا كيف تم التنازل لهذين المبدئين -على الأقل خلال المواسم الثلاثة- مما جعل المنظمة في مهب القرارات الحزبية وغير الحزبية، لا القرارات الطلابية.

4- التقديمية: لاشك في أن أوطم نشأت منظمة تقديمية.. إلا أن التقديمية ليست مجرد «حسن نية»، بل لابد أن تترجم على أرض الواقع النضالي.

إن خلل الديمقراطية والجماهيرية والاستقلالية، انعكس سلباً على تقديمية المنظمة.. فواضح أن لا تقديمية مع غياب المبادئ المذكورة.. إن التقديمية تصبح حينئذ، شعاراً وتظل مجرد مطمح لا تساعد الإمكانيات على الوصول إليه.

استنتاج قصير

الحركة الطلابية في أزمة. الأزمة ذاتية.. إن المفروض إذن، القيام بنقد ذاتي قصد تصحيح الأخطاء، واختيار الطريق الأفضل، وانتقاء أدوات أجود للعمل. ولعل الظروف العامة، في البلاد وخارجها، تفرض على جميع الحركات والهيئات والمنظمات، أن تراجع أوراقها قصد انطلاقة جديدة، مبنية على الاستفادة من أخطاء الماضي، والتطلع بعمق إلى المستقبل.. والتكيف مع المعطيات الراهنة. □

وثيقة

الإتحاد الوطني

طلبة المغرب:

بعد أربع

وثلاثين سنة

تمثل الورقة المدرجة هنا وثيقة صحفية يعود تاريخها إلى منتصف الخمسينات، سنة واحدة بعد استقلال المغرب. أي إلى التاريخ الذي انعقد فيه المؤتمر التأسيسي (للاتحاد الوطني للطلبة المغاربة). وسوف يدرك القارئ أن الملتزمات الصادرة عن المؤتمر، على الأقل من خلال المؤشرات الواردة في هذه الوثيقة الصحفية، كانت تعكس في تلك المرحلة جملة من الشروط، لعل بعضها مازال يحمل في معناه طابع الجودة.

هي جزء هام من مطالب مجموع الشعب المغربي العظيم.

وقد تجلّى وعي طلابنا في هذه الملتزمات، إذ عبروا فيها عن تضامنهم مع الجزائر المكافحة، وقرروا الانخراط في الاتحاد الدولي للطلبة (الذي يضم طلبة دول مؤتمر باندونغ) وأعلنوا عن رغبتهم في تأسيس اتحاد لطلبة شمال إفريقيا، وطالبوا بجلاء سائر القوات الأجنبية عن أرض الوطن، وضم الأجزاء التي لاتزال قانونيا

وعسكريا في يد الاستعمار الأجنبي، وطالبوا بإجبارية التعليم الابتدائي ومجانيته، وتأسيس جامعة مغربية عصرية، وتوحيد برامج التعليم، والمساواة في المنح، وإقرار «الأجرة المقدمة» واهتماما خاصا بإخوانهم طلبة الجبال.

إننا إذ نجدد تهانينا لطلبتنا، ونعبر لهم عن متمنياتنا وعسى أن تكون تجربة العام الجديد في حياتهم الدراسية، باعثا لهم على انتخاب لجنة تنفيذية يتوخون في اختيار اعضائها الكفاءة وحدها، بقطع النظر عن الميول السياسية والمصالح الحزبية، فبذلك يضمنون لانفسهم نجاحا أقوى وأبقى.

(عاش اتحاد الطلبة، وإلى الأمام).

جريدة الراي العام، العدد 364، ص3، 11 يناير 57

(تمكنت من حضور الجلسة الافتتاحية للمؤتمر التأسيسي للاتحاد الوطني للطلبة المغاربة، وتتبع بعد ذلك أخبار جلساته. ويسعدني اليوم أن أحيي ما وفق إليه طلبتنا من توحيد جهودهم وتنظيمها داخل «اتحاد» كانوا، وكانت البلاد كلها في حاجة إليه.

وتأسيس هذا الاتحاد من ظواهر تطور الوعي في مختلف طبقات الشعب وعناصره، ودليل على استفادة طلابنا من التجارب والمحن التي اجتازها

المواطنون، كل في دائرة عمله الخاصة،

وتغلبهم على النزعات الضارة التي كانت تبث

بينهم شرور الخلاف،

وتوهي عملهم،

وتقلل من تأثير. والآن

وقد لمسوا ضرورة

الاتحاد الذي هو في

الحقيقة واجب أكيد

يقع على عاتق كل

القوات الحية في البلاد

في سائر ميادين

العمل، أصبح في استطاعتهم المساهمة الفعالة في تحقيق آمال الأمة والعمل بجانب الطبقة العاملة على السير المنظم نحو الغد المأمول.

وقد دلت ملتزمات المؤتمر، على أن طلبتنا

يشعرون بمسؤولياتهم نحو شعبهم، وأنهم ضنينون

باستقلال الوطن، شديدو التعلق بالروح

الديمقراطية، نزاعون إلى التقدم والتحرر الحق.

ونحن نهنتهم من صميم الفؤاد على نشاطهم،

ونتمنى لهم التوفيق الكامل في تحقيق مطالبهم التي

أجريناه مع الاستاذ عمر عزيان، العضو المؤسس والرئيس الفعلي لهذه المنظمة منذ تأسيسها في دجنبر 1988 إلى تاريخ تقديم استقالته احتجاجا على طبيعة سير العمل الداخلي بعد ذلك بأقل من عام (سبتمبر 1989)

أفق محتمل لتجاوز الأزمة الذاتية

افتتحت الجلسة الأولى من يومي (11 و12 ماي 1991) المؤتمر الأول للمنظمة المغربية لحقوق الانسان بقراءة التقرير الأدبي وتقرير آخر حول وضعية حقوق الانسان بالمغرب، ثم أعطيت الكلمة لممثل دولة فلسطين وللمثلي جهات حقوقه بدولة الجزائر. أما بعد الزوال فقد بدأت فعليا أعمال الجلسات المغلقة بما كان فيها من عرض للتقرير المالي ومناقشة التقرير الأدبي. وكانت أول عقبة صادفها النقاش على هذا المستوى متعلقة بالمصادقة على التقرير الأدبي، إذ أثير جدل مكثف حول الوضعية التنظيمية للمنظمة (ورقة خاصة) بحيث أخذ حيزا أساسيا بل مركزيا على حساب أعمال اللجان، وأظهر أشغال المؤتمر، كهممة ذاتية ومستقلة، بل ورأي فيها بعض المؤتمرين عاملا رئيسيا في الشلل الذي أصاب المنظمة وأضر بكثير من المهام المطروحة في ساحة عملها (حقوق الانسان).

وقد لاحظ أحد المهتمين بهذا الصدد «أن المنظمة إذا كانت قد تأسست للنهوض بحقوق الانسان المغربي والمساهمة في حمايتها وتحقيق ضمانات ممارستها على أصعدة مختلفة بما في ذلك نشر وتعميق الوعي بحقوق الانسان الفردية والجماعية في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمدنية والسياسية، فإن حصيلة عمل المنظمة يبدو ضعيفا إذا ما قورن بالمهام التي كانت

المنظمة المغربية لحقوق الانسان:

أزمة العمل الحقوقي؟

عقدت المنظمة المغربية لحقوق الانسان مؤتمرها الأول

يومي 11 و12 ماي 1991، بعد أن أجل لفترة، وأيضا بعد أن

عاشت هذه المنظمة الفتية أزمة عميقة كادت أن تعصف

بوجودها ولعلها تركت بصمات قوية على سير عملها، والأهم من

هذا وذاك أنها طرحت أسئلة جوهرية، كانت في حكم المسكوت

عنها، حول مستقبل العمل الحقوقي في المغرب ومجمل علاقاته

بالواقع السياسي السائد في البلاد وبالانتماء الحزبي وبطبيعة

الاستقلالية المنشودة وكذا بمفهوم حقوق الإنسان... الخ.

قائمة كاملة بعدد الأعضاء المنتجين للمجلس الوطني، الا ان ذلك لم يكن كافيا بطبيعة الحال لمعرفة أهم التعقيدات التي طبعت يومين كاملين من النقاش والصراع. وهوما ترك الباب مفتوحا أمام مختلف التأويلات. ومنها الموقف الملتبس الذي وقفه اعضاء (منظمة العمل الديمقراطي) اثناء المؤتمر وبعده.

ورغبة منا في تعريف القارئ بأجواء المؤتمر الأول ندرج فيما يلي، تعليقات خاصة حول الموضوع، مشفوعة بحوار هام

وجدير بالإشارة أن الظروف الخاصة التي مرت فيها أجواء المؤتمر أحيطت بكتمان إعلامي معين، فلم يتسرب أي شيء عن طبيعة المناقشات (الحامية) التي اعترضت المؤتمرين حول ظروف الأزمة التي مرت بها المنظمة في السابق، ولا عن ردود الفعل التي أثارها (التقرير الأدبي) ولا عن نوعية المشاكل السياسية التي انقسم حولها المؤتمرون (الخليج مثلا) ومع أن صحافة المعارضة نشرت بلاغا صحفيا قصيرا عن قضايا النقاش وموضوعاته، ثم نشرت

مطروحة عليها، وعلى نحو خاص بالمستجدات والأحداث التي عرفتها البلاد، بدءاً من تصاعد وتيرة الخروقات التي أودت بحياة المواطنين في أحداث 14 ديسمبر وصولاً إلى الاعتقالات والمحاكمات التي انكشفت على هامش حرب الخليج.

بينما جاء على لسان مهتم آخر «أن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان إذا كانت قد التزمت بتحقيق الوعي بحقوق الإنسان والدفاع عنها، فإنها لم تحصر مهامها في توصيف وفضح وضعية هذه الحقوق بل التزمت أيضاً بالبحث والاجتهاد من أجل ابداع صيغ عمل كفيلة بالضغط لاحترام هذه الحقوق»

وقد هيمنت على أشغال المؤتمر بعض القضايا التي كان من المعتقد أنها قابلة للتجاوز مع مرور الوقت، مع أنها نشأت معها منذ اليوم الأول لتأسيسها. بحيث اتضح أن الإيمان بالاختلاف والتعامل

الديمقراطي بما هو اقتناع وقبول بالتعدد، أمور مازالت تثير خلافات في وجهات النظر وأسلوب التعامل. ولم يكن النقاش الذي أثير على هذا المستوى سوى تعبير عن إشكالية الانتماء السياسي (من نونه) التي مازالت تهيم على المنظمة وتعرقل، بتصورات مختلفة ومتناقضة في الفهم والتقدير، أعمالها ونشاطها وطبيعتها استقلالها.

ويرى أحد العاملين في المنظمة بأن «القناعة المبدئية بوجود كل الفعاليات في صفوف المنظمة، انطلاقاً من تصور حقوقي لوضعية الإنسان... قناعة لم تتبلور عملياً بعد، هذا مع أن مبرر وجود المنظمة أصلاً قام على هذه القناعة تنظيراً وممارسة». ثم يضيف قائلاً: «أن مسألة الانضمام أو عدمه إلى الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والتي اعتبرت بمثابة المسمار الأخير الذي دق في نعش الوفاق بين (المنتظمين) و(المستقلين) ليست، في الحقيقة سوى سبب غير مباشر

في تأزيم وضع يفترق أساساً للوضوح». وفي هذا القول، كما تبين، إشارة صريحة إلى (عقلية الهيمنة) التي تمارسها بعض القوى السياسية، سواء من وراء مراهنتها على حضور (المستقلين) في جسم المنظمة، أو بجعل هذه المراهنة على نحو ما تريده منها.

ولذلك فإذا كانت مسألة الاستقلالية عن السلطة قضية محسومة، فإن هذه الاستقلالية عن الأحزاب السياسية لا تتسجم، على الأقل، مع قاعدة (التوازن) بين (المكونات السياسية) للمنظمة في تشكيل الأجهزة. وهو ما دفع بالبعض إلى القول تعقيباً على مناقشة هذا الجانب بأن الذي يجب أن يضمن استقلالية المنظمة «هو القناعة الجماعية والإرادة المشتركة بأن ما يوحد بين جميع المنتظمين للمنظمة هو النضال من أجل قضايا حقوق الإنسان أولاً وأخيراً».



عمر عزيماي لـ "على الأقل"

التصحيح ممكن، المراقبة ضرورية والاستقلالية مدلولها الوحيد هو: الفضح

لا بد من التذكير مسبقاً بأن الاستاذ عمر عزيماي امتنع لشهور طويلة عن الإدلاء بأي تصريح يمس بتجربة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان منذ أن نشب الخلاف في صفوفها، وبصورة خاصة منذ أن قدم استقالته من رئاستها. موقف قد يبدو في الظاهر، وخصوصاً من الناحية الاعلامية، وكان فيه ترفعا عن التورط فيما قد يشوش أو يسيئ لهذه المنظمة. ومع أنه لاحظ، بأسف، كيف تطاولت الألسنة على شخصه (وكذا على الأعضاء الذين قدموا استقالتهم من المكتب الوطني معه) بشتى الاتهامات الموحية بالتراجع والخوف وسوى ذلك، إلا أنه ظل على قناعته بأن الوقت، وخصوصاً قبل انعقاد أي مؤتمر (مع أنه تأجل مرات لأسباب عدة) لم يحن للخوض في أمور





أزمة العمل الحقوقي

تتصل بتجربة المنظمة ودورها وعلاقاتها بمختلف القوى العاملة فيها، وأساسا فيما يرجع فيما يرجع لمصادقية استقلاليته عن كل ما قد يعرقل تطورها أو يمس دورها.

ولذلك جاء الحوار معه، وخصوصا بعد انعقاد المؤتمر، وكأنه بيان حقيقة عن التجربة التي عاشها مسؤولا وفاعلا.

—(على الأقل): تبدو وضعيتك الآن، الاستاذ عمر، وكأنك منسحب من (المنظمة المغربية لحقوق الانسان)، مع أنك لم تعلن ذلك جهارا، فماذا حصل بعد ان كنت من المؤسسين قبل هذا التاريخ بأقل من ثلاث سنوات؟

— عمر عزيان: تلك قصة طويلة. ومع ذلك يمكن تلخيص فصولها في فكرتين: أولاها أن (المنظمة) منذ أن تأسست في دجنبر 1988، قامت على فكرة جوهرية تتمثل في بناء أو إيجاد منظمة مختلفة عن المنظمات الحقوقية الموجودة. وينبني هذا الاختلاف على مبدأ استقلالية هذه المنظمة عن الادارة (السلطة) وكذا عن التيارات والقوى السياسية. ويمكن القول، بناء على ذلك، أن التوازن السياسي في بداية الامر لم يكن مبدأ بل وسيلة لضمان تلك الاستقلالية، خصوصا مع وجود عدد من

المنظمة قامت على فكرة جوهرية تتمثل في بناء إطار مختلف عن المنظمات الحقوقية الموجودة انطلاقا من مبدأ الاستقلالية

عن كل ما يسيء لسير عمل المكتب، الا اننا فشلنا في ذلك مع الوقت وهو ما اضطرني، بعد أن تفاحشت تلك القضية، إلى طرحها أمام أعضاء المكتب في ابريل 1989، انطلاقا من قناعاتي الصريحة بأننا في الواقع أمام (أزمة ثقة)، خصوصا بعد أن أصبح الحذر سائدا والعمل مرتبكا.. وهو ما جعل المكتب يولي عناية خاصة لهذه الوضعية والتزم بحلها، فساد الاعتقاد تقريبا بأننا طويلا صفحة ذلك السلوك... الخ.

— ألم تكن هناك علامات ظاهرة على انحراف معين منذ بداية المنظمة، أي منذ التأسيس؟

الأفراد المتطوعين للعمل في ميدان حقوق الانسان ليس لهم أي انتماء سياسي معلن. والأهم من هذا وذاك أن الاقرار بفكرة التوازن السياسي لم يرد عليها أي تنصيص في القانون التأسيسي.

وعلى هذا الأساس انطلقنا في العمل وسرنا فيه لمدة شهور. وكان أول مشكل اعترض عملنا وأسلوب توافقنا على خدمة قضية حقوق الانسان هو أسلوب عمل وسلوك عضو من أعضاء المكتب الوطني... بل وتحول ذلك الى قضية أساسية أثارت عدة مشاكل مع أعضاء المكتب. ومع أننا كنا نتصور في البداية أننا نستطيع التغلب على هذه القضية، إن بصيغة التراضي أو بالكف

الدفاع عن حقوق الانسان يجب أن يجري في مجال بعيد عن التحزب

الأزمة، في الواقع، في حكم التاريخ بحكم التقادم. وهو ما استقله التيار الاول لتشويه موقف الأعضاء المستقلين، فضلا عن نعتهم كاشخاص بنعوت لا مجال لذكرها هنا.

— ولكن المثير في موقفك أنك ساهمت بعد ذلك في أشغال اللجنة التحضيرية لعقد المؤتمر الأول، كيف ذلك؟

— فعلا وقد تم ذلك بناء على تقديري الشخصي لأهمية العمل في سبيل ضمان استقلالية المنظمة. وهو ما تجلّى في (ورقة العمل) التي قدمت فيما بعد إلى المؤتمر (حول المشاكل التنظيمية). أضف إلى ذلك أن المشاركة كانت مفيدة.

— موقفك من (الاستقلالية) فيه بعض الالتباس. هل تشرح ذلك بوضوح؟
— المسألة واضحة للغاية. ففي تصوري أن هناك أسلوبا متجاوزا في العمل السياسي أوقع القوى السياسية العاملة في المنظمة في سوء فهم وتقدير لقضية حقوق الانسان.

وإذا شئت مزيدا من الوضوح قلت لك بصراحة: إن انجع وسيلة لاجهاض هذا العمل هو «تسييسه» خصوصا إذا وضعنا

آخرون؟

— لقد توضح لي في الاجتماع الذي عقده المجلس الوطني في اكتوبر 1989 أن هناك من يحس بنفس الوضع، وهو ما خلق تضامنا مختلفة حتى بين الاخوان المنتمين الى الأحزاب المعارضة. وقد نتج عن هذا كله، وبالأساس عندما تحول النقاش في المجلس عن حقيقته (أي أصبح بمثابة حوار الصم) قدمت استقالتني الشخصية وقدمها ثمانية أعضاء آخرين وكلهم من (المستقلين). فتنازلت بالطبع عن جميع المسؤوليات.

حقا لقد تمت مشاورات لرأب الصدع، ولكن القرار كان نهائيا. وهكذا صدر بلاغ عام شرحنا فيه بواعث وأسباب الاستقالة، بحيث أعلننا فيه أن هذه الاستقالة سوف تكون نهائية. إذا لم يعالج المشكل جذريا. وكان البلاغ موجها إلى الرأي العام، فبعثنا به إلى جميع صحف المعارضة، ولكنها رفضت نشره، وكانت المفارقة أن الموقف عرف في الخارج (عن طريق «لوموند» و«ليبراسيون» ولم يعرف في الداخل.

— ولكنك مع ذلك بقيت عضوا في المنظمة؟

— بدون مسؤوليات بالطبع وكعضو مؤسس. أما المنظمة فقد عاشت بعد هذه الفترة أزمة داخلية عصبية. وفي ظل هذه الأزمة ظهر تيار يقول بأن (المستقلين) فقدوا القدرة على العمل ولم تكن لهم تجربة وكان عليهم أن يغادروا المنظمة إن أجلا أو عاجلا... إلى غير ذلك من الأقوال التي سمعناها وقرأناها. وقد طالب هذا التيار بمواصلة العمل والاستغناء عن كل نقاش حول الاستقلالية أو ما شابه ذلك. على حين تبلور تيار مضاد اعتبر أن الأزمة في جوهرها تمس الاستقلالية... الخ. وهو ما عجل بالاعلان عن عقد مؤتمر استثنائي للمنظمة، ثم تأجل مرارا... إلى أن أصبحت

— لقد ظهرت منذ التأسيس صعوبة كبيرة لإقناع غير المنتمين سياسيا للعمل في ميدان حقوق الانسان. وكان القصد من وراء هذا الاقتناع هو أن تثبت لكل من يهمه الأمر أننا بصدد بناء تجربة جديدة، أي لن يكون مصيرها الفشل. ومع أنه وجد بعض الحذر منذ البداية، الا أننا تغلبنا عليه في اللجنة التحضيرية. إلى أن ظهرت المشاكل المشار إليها في الجواب السابق. ولعل ما اغفلت الإشارة إليه أن المشكل الخلافية عندما طرح على المكتب الوطني وتبين للمكتب أنني قد استقيل من مهمتي كرئيس إذا لم يعالج المشكل بتخلي الكاتب العام عن مهامه، تكونت «لجنة» للبحث عن الحل النهائي للموضوع. وبذلك استمر العمل الى أن انعقد المجلس الوطني في يونيه 1989، ومن المفيد أن أشير هنا إلى أنه في صباح يوم انعقاد هذا المجلس اجتمع المكتب الوطني واتخذ قرارا بوجوب تنازل الكاتب العام عن مهامه وتعويضه بمسؤول آخر، ولكن نظرا للدور الذي قام به المعني بالامر، وخصوصا فيما يرجع لمشاركته في تأسيس المنظمة وقع الاتفاق على عدم تنفيذ القرار المذكور.

وكانت المفاجأة أنه عندما اجتمع المجلس الوطني مرة ثانية في اكتوبر 1989 لبحث الموضوع مجددا فوجئت شخصا بالتراجع المدير عن الالتزام السابق. ولاقتناعي بأن المشكل بقي على أصله، قدمت استقالتني من المكتب في نفس الاجتماع المذكور (اكتوبر 1989). والواقع أن هذه الاستقالة كانت في حقيقة الامر لقناعتي بأن المشكل يتجاوز الشخص (أفعاله، مواقفه، تصرفاته) لكي يمس استقلالية المنظمة من خلال تدخل هيئة سياسية في شؤونها.

— هل كان ذلك تقييمك الشخصي، ام شاركك في تقرير الوضعية أشخاص



أزمة العمل الحقوقي

(حقوق الانسان) في اطارها الطبيعي أي كقضية أسمى من جميع الصراعات. والواقع اننا عندما نقحم منظورا سياسيا في هذا العمل نفسد فكرته الجوهرية إفسادا تاما، وما ذلك الا لأنه يصبح خادما لجهة أو لمذهب أو لإيديولوجيا. ويمكن القول بأن الصراع الذي مرت به (المنظمة) جاءها من هذه الناحية. ولذلك كان رأيي باستمرار أن الدفاع عن حقوق الانسان يجب أن يوضع في مجاله، أي بعيدا عن الصراع السياسي، لأنه ميدان دراسة واتخاذ مواقف على أسس قانونية وقد تكون أخلاقية.

– شاركت في المؤتمر الأخير كعضو مؤسس وبلغ إلى عملنا أنك ألقى شهادة في موضوع الصراع وتجربة المنظمة وتصورك عن استقلاليتها... ولكننا لم نتعرف بعد على فحواها..

– حاولت في المؤتمر ان أكون إيجابيا، لأن التجربة التي عشتها في ظل الصراع داخل المنظمة تفرض علي أن أطوي الصفحة. وكانت فكرة الشهادة أن الوقت قد حان، وخصوصا في إطار المؤتمر، لكي نحاول تصحيح الأوضاع السائدة بالرجوع إلى منطلق التأسيس أي أن تكون المنظمة مستقلة عن جميع التيارات والقوى وعن السلطة وتجمعاً لمناضلين في ميدان حقوق

الانسان.

ولذلك طرحت في المؤتمر جملة من الشروط الكفيلة بتحقيق ذلك، أستطيع الآن أن أذكر منها.

1- منطلق الأزمة متعلق بسلوك وتصرف فرديين، ولذلك اقترح على المؤتمر أن يعد ميثاق شرف يلتزم به العاملون في المنظمة وينص بالحاح على الاستقامة الفكرية والخلفية (أنا مؤمن بأن العمل في ميدان حقوق الانسان موقف فلسفي وأخلاقي) فضلا عن التشبث بالقيم والمبادئ. وعلى هذا الميثاق ان يكون متضمنا لجزء الخرق.

2- اقترحت ايضا أن يصدر قرار عن المؤتمر يوجه التحية للأحزاب السياسية التي بادرت بإنشاء منظمة مستقلة لحقوق الانسان، مؤكدا على مجهوداتها في سبيل تحقيق الفكرة، وعلى هذا القرار أن يؤكد في نفس الوقت أن دور الاحزاب السياسية انتهى بقيام المنظمة، وان واجبه الوحيد، اذا أرادوا للمنظمة ان تعمل في ميدان حقوق الانسان، ان يرفعوا وصايتهم عنها.

3- ان الدفاع عن حقوق الانسان يجب أن يجري في مجال بعيد عن التحزب،

وهو في مستوى أعلى من أية استراتيجية سياسية.

4- إدانة كل محاولة تسخير قضية حقوق الانسان من أي مصدر أنت (فرد جماعة، هيئة، سلطة). ومهمة منظمة حقوق الانسان هو تحقيق السلطة المضادة Con-tre Pouvoir

5- من المفروض عندما يصل المؤتمر إلى تكوين الأجهزة أن يكون الترشح لها مباشرا وحرًا، ذلك ان اختيار الاشخاص شيء مهم في قضية حقوق الانسان، ثم ان القضية يجب أن تبنى على المصادقية والفعالية.

6- إن الأجهزة التي قد تتولد عن المؤتمر يجب أن تكون مؤقتة، ومهمتها الأساسية هي استرجاع الثقة (الضعف البادي على المؤتمر الأخير للمنظمة له دلالة قوية. بحيث انطلقنا في المؤتمر التأسيسي بـ 350 عضوا، ولم يشارك في المؤتمر الأخير سوى 160 عضوا... تقريبا.

– كيف ترى مستقبلك الشخصي، على صعيد العمل من أجل حقوق الانسان، إذا لم تتحقق هذه المقترحات أو بعضها؟

– ساهمت في المؤتمر وقدمت المقترحات المذكورة، ومع أن ذلك لم يقع العمل به فليس لدي أي موقف شخصي من العمل الحقوقي. والذي أمله هو أن يكون النقاش، بعد المؤتمر، ديمقراطيا، ربما سأعمل الآن على مراقبة عمل المنظمة، وإذا ظهر لي ان هناك بوادر الرجوع الى الفكرة الأولى فذلك مهم، أما إذا ظهرت إرادة الانزلاق عن الفكرة الأولى فسوف استقيل من المنظمة كعضو.

ويمكن القول عموما أن تجربتي في العمل الحقوقي كانت مفيدة ولست نادما عليها بالطبع، وعندما ابتعدت كان الابتعاد ضروريا. أما استقالي فكان مدلولها الوحيد هو الفصح. □

هناك اسلوب متجاوز

في العمل السياسي

أوقع القوى السياسية

العاملة في المنظمة في

سوءفهم وتقدير لقضية

حقوق الانسان

وهنا نشير إلى موقف منظمة العمل الديمقراطي الشعبي.

بينما اتسم موقف حزب التقدم والاشتراكية بالهجوم على المبادرة العراقية في احتلالها للكويت وفضح الخلفيات القطرية التي كانت وراء مبادرة 12 شت مبرزاً أيضاً العواقب الوخيمة على العالم العربي من جراء اندلاع الأزمة وتعنّت النظام العراقي في مواقفه، نون أن يسقط من تحليله إدانة التدخل الغربي الإمبريالي في المنطقة وإبراز ما يبتغيه من مصالح لا علاقة لها بـ «تحرير الكويت» أو بـ «الشرعية الدولية». مع اندلاع الحرب يوم 17 يناير 1991 وما تميز به موقف الشارع العربي من تضامن لا مشروط مع العراق وتزكيتة لكل الشعارات التي حملها خلال الأزمة اتجهت القوى الوطنية نحو تعزيز وحدتها بتأسيس اللجنة الوطنية للتضامن مع الشعب العراقي متجاوزة التباينات التي ظهرت سابقاً في مواقفها ومركزة على العمل من أجل التضامن مع العراق ومواجهة العدوان الإمبريالي بمختلف الوسائل الممكنة (مطالبة الدولة بفتح باب التطوع وبإعادة الجيش المغربي من السعودية، إقامة اعتصامات ومهرجانات إلى مسيرة 3 فبراير...).

... سكتت مدافع الحرب وسكتت معها القوى الوطنية بالبلاد وانطفأ حماس الشارع وكأن الساحة السياسية في المغرب قد أصابها الذمول، غير أنها عادت من جديد للحركة محاولة إحياء الملفات الوطنية التي اتسمت بالسخونة قبل اندلاع الحرب مع غياب نوع من الحرارة في تناولها عكسته مسيرتي فاتح ماي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل واتحاد العام للشغالين بالرباط والدار البيضاء اللتان لولا الانزال الأصولي المكثف ولولا امتلاء صفحات الجرائد (1) بالتغطيات الإعلامية للاستعراضات الموحدة للنقابتين في جل أنحاء البلاد لاختفاء النقص

في سياق أزمة الخليج:

المعارضة من الأثلاف إلى الأختلاف

نعيمة بنواكريم

ع منذ اندلاع أزمة الخليج إلى غاية 17 يناير 1991 اتسمت مواقف مكونات المعارضة بالتباين وعدم الانسجام، فهناك من اتخذ موقفاً "بين المنزلتين" محاولاً عدم الانحياز إلى أية جهة، مبرزاً مسؤولية كل الأطراف المتنازعة في إعاقه إيجاد الحل السلمي للأزمة مع الاعتدال والمرونة في العتاب الموجه إلى النظام العراقي بعد مبادرة 12 غشت (كالاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال). وهناك من أعلن انحيازه التام للجهة العراقية إلى حد تبني الخطاب القومي البعثي والتهليل بزعيمه "صدام حسين"، محاولاً إبرازه كزعيم وطني وقومي يحمل مشروعاً عربياً وحدوياً تحريراً بدأت إحدى حلقاته باحتلال الكويت





في سياق أزمة الخليج

الكبير لقاعدتهما العمالية، لم فاتح ماي لهذه السنة باهتا.

إلا أن ما طلع إلى السطح بعد الحرب هو التصدع الذي بدأ يشهده التنسيق بين أحزاب المعارضة ساهمت جريده الكشكول وأنوال ثم البيان في إبراز بعض ملامحه.

... فكما تم احتضان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ومغازلة التيار الأصولي باسم «الموقف القومي المتنور» هناك محاولة (تتنعمها بالأساس منظمة العمل الديمقراطي الشعبي وبعض أطر الاتحاد الاشتراكي) لإقصاء حزب التقدم والإشتراكية تحت غطاء موقفها «المتخادل» من حرب الخليج خصوصا بعد التقرير المطول الذي قدمه علي يعنة أمام اللجنة المركزية لحزبه (2). وكان ما جمع هذه الأحزاب ووحدها بالأساس الموقف من أزمة الخليج، وكان هذه الوحدة لم تأت كثمرة لنضالها الديمقراطي والتي تأسست بشكل عملي منذ ما يقرب الثلاث سنوات ووصلت أوجها خلال وضع ملتزم الرقابة وخوض الأضراب العام (14 دسمبر) إلى تأسيس اللجنة الوطنية للتضامن مع الشعب العراقي.

غير أن معرفتنا للجفاء القديم بين منظمة العمل وحزب التقدم والإشتراكية يرفض هذا الأخير الاعتراف بهذه المنظمة

عند تأسيسها في 84، والموقف المتذبذب لحزب التقدم والإشتراكية من أضراب وأحداث 14 دسمبر، واستمراره في الاتحاد المغربي للشغل الذي يرفض لحد الآن الانضمام إلى التنسيق بين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين المغاربة وأخيرا اتجاه الحزبين الرئيسيين في التنسيق (حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي) نحو احتلال الزعامة المطلقة وتهميش المكونات الأخرى في اتخاذ القرارات (3) ... كل هذه مؤشرات تدل على أن خلفية الصراع مع هذا الحزب هي أبعد

كما تم احتضان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ومغازلة التيار الأصولي باسم «الموقف القومي المتنور» هناك محاولة لإقصاء حزب التقدم والإشتراكية تحت غطاء موقفه «المتخادل»



بكثير من الخلاف فقط حول الموقف من أزمة الخليج، مثلما التقارب مع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ومغازلة التيار الأصولي تحكمه بالأساس ترتيبات سياسية جديدة في أفق التهيء لمعركة الانتخابات وليس الموقف القومي إلا إحدى العوامل فقط المؤهلة لمثل هذا التقارب وربما أنه الغطاء الأمثل لكل الحسابات السياسية.

ما قد يركي احتمالاتنا هذه، المواقف المتباينة من حرب الخليج داخل كل حزب على حدة والتي تبرز من حين لآخر عبر صفحات جرائدها (4) مما يجعل طرح شرط الانسجام في الرؤيا لأزمة الخليج للتنسيق أمرا تعجيزيا ويخفي داخله خلفية الاقصاء.

هنا يطرح من جديد السؤال المؤرق (والذي اجتريته الحركة الوطنية منذ أكثر من 30 سنة) حول مبدأ الديمقراطية والحوار الديمقراطي بين مكوناتها، وحول الأسس التي تركز عليها تحالفاتها حيث أن التصدع الأخير داخلها يبرز استمرار منطق الاحتواء أو الاقصاء، وهشاشة التحالفات وظرفيتها وانعدام الاقرار بحق الاختلاف والتمايز في إطار الوحدة وأخيرا استمرار محاصرة كل محاولة قد توجه للحركة انتقادات أو قد تتعامل بنوع من الشفافية مع أخطاءها سواء كانت محاولة من داخلها أو من الخارج، مع أن التجربة قد أثبتت بأن عدم تشعب قوى التغيير فكريا وممارسة بالديمقراطية لن يزيدا سوى ضعفا وتقوفا ولن يعطي لمطالبها الديمقراطية أية مصداقية وأي بعد حضاري، مما يفتح المجال للتطرف السياسي الديني والقوى المعادية للديمقراطية للانتعاش والتغلغل داخل المجتمع ليؤجل من جديد مشروع الحركة الوطنية في إرساء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. □

(1) العلم - الاتحاد الاشتراكي - أنوال

(2) البيان رقم 4713 بتاريخ 22-3-91

(يتضمن وجهة نظر حزبه من أزمة الخليج ونتائجها)

(3) أنظر مقالا لعللي يعنة بجريدة «البيان اليوم

العدد 4 بتاريخ 23-4-91

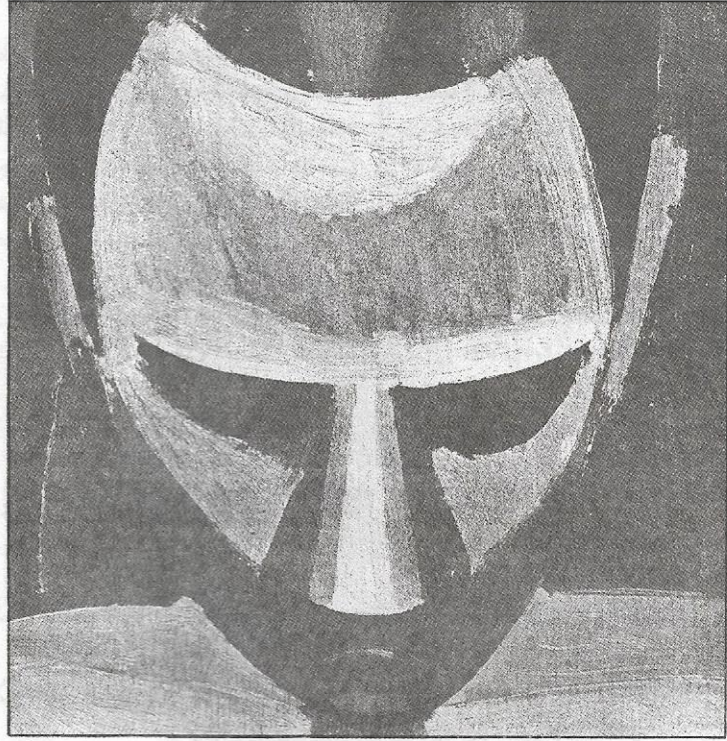
(4) أنظر الحوار الذي قدمته جريدة الاتحاد

الاشتراكي مع بعض أطر الحزب الذي تعبر عنه هذه الجريدة.

ع اذا كان فاتح ماي 1991 يتميز باستمرار العمل الوحدوي بين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بدعم من أغلب قوى المعارضة (خاصة حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي)، فان أي تقارب لم يحصل مع الاتحاد المغربي للشغل الذي تظاهر بمفرده مما يجعل محطة «اللجنة الوطنية للتضامن مع الشعب العراقي» التي تضم الجميع -تقابات وأحزاب معارضة- مجرد مرحلة لم تشكل أي منعطف يبنى بأفاق تقارب لها انعكاسات على متطلبات واقع الشعب المغربي ومواجهة تردي أوضاعه العامة لكن لابد وأن نسجل «غربة» الحضور السياسي في منصة الاتحاد المغربي للشغل بالبيضاء للسيد المعطي بوعبيد رئيس الاتحاد الدستوري: اهو حنين إلى أيام زمان أم هو حضور متعة أو انه يوحى باشياء أخرى.

والواقع ان مسيرات فاتح ماي هذه السنة وشعاراتها كانت محكومة بالمواجهات التي عرفها المغرب خلال المرحلة السابقة بين المعارضة والحكم على كافة المستويات بما فيها مسيرة التضامن مع الشعب العراقي بكل احياءاتها وخلفياتها السياسية وهذا ما أكدته كلمات القوى المشاركة رسميا في تجمعات المركيزات النقابية، كما بلورته شعارات المسيرات التي كانت تدور أساسا حول حرية العمل النقابي والطرده والغلاء والتشغيل، والمطالبة بتغييرات سياسية ديمقراطية وادانة هيمنة وزارة الداخلية وأجهزتها...

والملاحظ ان تجمعات ومسيرات الكونفدرالية والاتحاد العام كانت أضخم من السنوات الفارطة نظرا من جهة للجو العام السائد في البلاد ولكونها مشتركة بين مركزيتين، ومن جهة أخرى لأنها احتضنت الحركات الأصولية التي تظاهرت لأول مرة



فاتح ماي والحركات الأصولية

مصطفى الجوهري





فاتح ماي والحركات الاصولية

بشكل موحد تحت لافتة (ان الله يأمر بالعدل والإحسان). لقد كانت مشاركة الجماعات الاصولية ملفتة للنظر وذلك لاعتبارين اثنين على الأقل: أولا لكونها المرة الأولى التي تعرف مشاركة موحدة بين جماعة عبد السلام ياسين وجماعة بنكيران ربما تحت تأثير ما تعرفه الساحة السياسية من تقاربات، ثانيا لان هذه المشاركة كانت ذات طابع سياسي واضح يحق لنا بخصوصه ان نتساءل إن كان هذا «الاحتضان» يتطلب في فاتح ماي العمالي السماح بالتظاهر «الاسلامي» المنفصل، وكان هذا التيار يشكل فئة نقابية ذات خصائص متميزة عن باقي فئات وقطاعات الشغيلة المغربية، ام أن هوس «الاحتضان» عند البعض (خاصة وان أفق الانتخابات -المحتملة- يقترب وان الجماعات لم تحصل لحد الآن عن ترخيص بنشاطها السياسي الشرعي. لذلك فهي بدورها في حاجة -ربما- إلى محتضن يذكها ويفتح لها مجال الممارسة السياسية الشرعية تحت مظلتها.

واذا كان التقارب بين جماعتي كل من بنكيران وعبد السلام ياسين يبدن مرحلة جديدة في علاقتهما ببعضهما، فان كلا منهما قد استفاد من هذا الالتقاء: فمن جهة استفادت جماعة بنكيران من اكتسابها شرعية الانتماء للصف «الاسلامي» في وجه

ما يتم ترويجه عنها من شائعات تمس مصداقيتها وتنعتها بالارتباط بجهات رسمية معينة، كما استفادت جماعة عبد السلام ياسين من سير الجميع تحت لافتة «العدل والاحسان» مما يوجي بكونها تشكل الزعامة الفعلية في الصف الاصولي واخفاء الشرعية على ذلك في الساحة. اما الوجه الآخر لهذا التقارب، فانه يتمثل في اعتقادنا في كونها تخوض في هذه المرحلة معركة اكتساب شرعية الشارع على أمل الحصول على الشرعية المشرع، وقرار القوى الأخرى

التقارب بين الجماعات الاسلامية يرتكز على كونها تخوض معركة إكتساب شرعية الشارع على أمل الحصول على شرعية المشرع

بمشروعية وجودها التي «تتفرج» على كل ذلك بـ«حياد ايجابي» (!) كمدخل لتزكية ذلك من قبل الدولة، فهل سيؤدي التكتيك السياسي الجديد للجماعات الاصولية إلى بلورة ممارسات وتصورات جديدة لها في علاقة بالمشروع الديمقراطي في المغرب كما

قد يعتقد البعض من خلال رفعها شعار «تحية اسلامية للوحدة النقابية»؟ هذا ما لا تؤكد ممارسته المجموعة التي تدعي الانتساب لهذه الجماعات في مسيرة فاتح ماي نفسه بالدار البيضاء، حيث تهجمت فعلا وقولا على مشاركة عائلات المعتقلين السياسيين في هذه المسيرة (انظر بيان هذه العائلات بجريدة الاتحاد الاشتراكي عدد 9 ماي 1991). ولذلك نعتبر ان المستقبل القريب سيكشف عن حقيقة تكتيك وممارسات الجماعات الاصولية بمزيد من الوضوح.

لكن يبقى التساؤل: ما هو الموقف الصريح للمركزيتين النقابيتين ومن ورائها أحزاب المعارضة من هذه الممارسة الشادة في فاتح ماي: التظاهر «الاسلامي» المنفصل عن الشغيلة، ما مبرراته وأسسها؟

اننا نعتقد ان الممارسة والتعامل السياسيين مع الجماعات يستوجب الافصاح عن خلفياته وأسسها بكل ما يتطلبه ذلك من جرأة ووضوح. ونعتقد أنه لا يمكن ان ننكر مبدئيا على هذه التيارات وغيرها حقها في الوجود وفي الشرعية، ولكن ان يكون ذلك على أرضية الديمقراطية كقاعدة للاتفاق بين جميع القوى السياسية والنقابية واحترام هذه القوى لمقومات الديمقراطية ومتطلباتها قولا وفعلا خدمة لقيم التحرر من كل اشكال الارهاب وترسيخ حقوق الانسان وحرياته. فلا معنى لان يكون التكتيك الانتهازي للبعض هو الموجه للممارسة كما هو عليه الحال الآن ... □

ع أما وأن جزءاً من هذا اليسار قد «فاز» بالشرعية وتمتع بها حتى أصبح طرفاً في خريطة التعددية المرسومة، فمسألة حسمت قبل سبع سنوات تقريباً وهنأت الأوضاع باندحار تجربة ألهمت الساحة السياسية لفترة معينة من الزمن.

غير أن الاهتمام بالموضوع، كأي اهتمام قد تفرضه بعض المعطيات الظاهرة، هو بمعنى ما إغارة الانتباه لما يروج بطرقه المختلفة، وإن يكن في حدود ضيقة جداً، من نقاش ابتدائي لعله يرمي إلى القيام بفعل سياسي، من منظورات قد تتباين في الطرح، يتوخى تعميم الموقف بقضية يراد لها أن تصبح قضية شائعة أو ممكنة أو قابلة للإنجاز. ودون أن ادعى الإحاطة بما تم تعميمه (أو أريد له أن يُعمم) من آراء ومقترحات، سأحاول جاهداً أن ألم بخيوط الموضوع في سبيل تقديم جملة من الملاحظات، أتصور أن الوقت قد حان للإعلان عنها بدون مواربة.

ومما هو جدير بالقول أن أي حديث حول الشرعية وعنها، ومن موقع اليسار كما تبلور في بداية السبعينات بالذات، إن بصورة فردية أو فئوية أو جماعية في بعض الأحيان، يجب ربطه مبدئياً وسياسياً بالتجربة التي انتهت إليها هذا اليسار في

الساحة السياسية بعد فترة قصيرة من وجوده فيها وجوداً سريعاً بين 1970 و1976. إذ أصبح من المعروف، وهي معرفة ناقصة في جميع الأحوال، أن النشأة الفعلية للمنظمات اليسارية تمت في مستهل

السبعينات، ثم تبلورت من خلال أطروحات معينة (نقد الإصلاحية والتحريرية، بناء الحزب الثوري، بناء التحالف العمالي الفلاح، الكفاح المسلح... الخ) في الواقع السياسي بتعبيرات متنوعة (دعاية شقوية

أي منتدى لأي يسار؟

ما كان لي أن أخوض في هذا الموضوع، لولا أن جريدة حديثة العهد بالصدور، أرادت أن تجعل من نقاش لم يكن قد انطلق بعد، قضية سياسية وإعلامية تلوكها الألسنة ويتقصى بواعثها أصحاب الاختصاص في التأويل ويتخطفها من كان يحسب أن اليسار (الماركسي اللينيني)، الذي انطلق انطلاقاً فعلية في بداية السبعينات، قد «مات» باعتقال أطره ومناضليه أو هروبهم عنه أو تخليهم عن قضيته الثورية أو ارتدادهم عن طموحاته الصاخبة.

ومكتوبة، بيانات، نشرات... الخ) إلى أن تواجعت، بصورة مباشرة، مع القمع السلطوي في أول اختبار عملي بدءاً من 1972، ثم تتالت حلقات القمع بصورة رهيبة فعطلت نمو تلك النشأة، بل ومحقت

بواعثها الذاتية على نحو يكاد أن يكون تاماً، ولا مفر من الاعتراف هنا أن الاعتقالات التي مست وجود الحركة الماركسية في أواخر عام 1974 كانت حاسمة وعنيفة وكبيرة وعميقة في ذات الآن.

ولعله من المعروف أيضاً أن البدايات الأولى للخوض في أزمة هذه الحركة على المستوى الذاتي كما في علاقتها السياسية والتنظيمية بمجرى الصراع (مع السلطة وعلى صعيد المجتمع) صدر، في حقيقة الأمر، عن عمق هذه الضربة القمعية تحديداً. فقد تبين لمختلف المناضلين الذين عاشوا تجربة السجن بعدها أن البناء الأيديولوجي والتنظيمي الذي رعوه، بتضحيات كبيرة، فد انهيار، وأن الوعي بأهمية مراجعة أطوار التجربة السياسية المعاشة يجب أن يتخلى عن كثير من القبلات و«المقدسات» وكذا عن الطهرانية الثورية. وقد امتزج هذا الوعي بشروط القمع المفروض عليهم، فكان ذلك كله أدعى إلى التفكير في واقع الحال والمآل.

والواقع أن التجربة السياسية لليسار كانت قد تحولت منذ 1974 إلى تجربة مأزومة، ولم يعمل القمع، رغم شرارسته، إلا على إجلاء مظاهرها ذاتياً وموضوعياً.

وربما كان التفكير في هذه الأزمة بمختلف تجلياتها، من مبررات انطلاق نقاش آخر، انصب بصورة أساسية، على اقتراح البدائل الممكنة للعمل السياسي في ارتباط مع كافة التحولات التي مست الوعي والذات والواقع



أي منتدى لأي يسار؟

الموضوعي والقوى الفاعلة فيه... الخ. ويمكن القول أن عنصر الاثارة في انطلاق هذا النقاش أنه تزامن مع التجربة الخصوصية التي عرفتھا المرحلة (بعد 1975) وتشابك أو تقاطع مع عناصرها ومتغيراتها. وبصورة عامة فزوال المبررات التي كانت تحد من فعالية وجدى العمل الديمقراطي -ولو بشعارات خدمت أهدافا مرحلية محددة- سرّع ببروز الكثير من الطروحات السياسية التي لم تكن مقبولة أو مستساغة من قبل، وبخاصة فيما يرجع لقضيتي الشرعية والعمل الديمقراطي الشرعي.

من هنا نفهم إذن كيف أن اليسار، بعد أن أصيب بالضربة القاضية، -ولو على مراحل- أصيب في نفس الوقت بما يشبه «حمى» المراجعة الإيديولوجية. ومن حيث تعمقت الأزمة الذاتية، من حيث تبلورت سبل التخطي والتجاوز.

وهنا بالذات اختلفت الرؤى وتباعدت الأهداف.

إننا إذن لا يمكن أن نفهم، على سبيل التذكير، شعار (إعادة البناء) إلا من منظور الأزمة ذاتها، إذ لم يكن في هذا الشعار ما يخفي أن محددات الوجود اليساري الذي بلورته في السبعينات كحركة منظمة قد زالت، وأن من المفروض التقاط محددات

أخرى لطرح تصور جديد لعمل يساري مفترض. كما أننا لا يمكن أن نفهم شعار (العمل الشرعي الديمقراطي) إلا من نفس المنظور، لأنه بقدر ما يتطابق مع الأول كخلاصة بقدر ما يتفارق معه كغاية. ولذلك ظهر القائلون بوجوب العمل الشرعي (منذ أواخر السبعينات) وكأنهم يعملون في اتجاه تصور آخر لقيام حركة يسارية جديدة تكون هذه المرة جزءا من اللعبة السياسية وضمن خريطة التعددية.

وما فكرة (المنتدى الديمقراطي) التي روجت لها جريدة خاصة (الكشكول)، بعد أن كانت جنينية في مضان أصحابها، إلا من فلتات هذا التصور، لأنها امتداد لأفكار سابقة، بعضها وجد سبيله إلى التطبيق لأهداف وغايات معينة، وبعضها الآخر تناثر فطواه النسيان.

غير أن ما يثير الانتباه حقا هو أن بروز الاهتمام بالعمل الشرعي -من المنظور اليساري- يتوافق مرة أخرى مع آفاق مرحلة انتخابية متوقعة. فهل يجوز أن نرى في ذلك تطلعا رسميا، لا يكون إلا في مثل هذه المناسبات، للتصالح النهائي مع الواقع السائد؟ وهل ستكون المطالبة بمزيد من الديمقراطية -في هذا الإطار- مدخلا للتفاعل بصورة إيجابية مع متطلبات الوجود في دائرة التعددية السياسية المقبولة؟ □

أحمد الصافي

في أعدادنا القادمة

تعتزم مجلة (على الأقل) ضمن توجهها العام أفراد حيز خاص لجملة من القضايا العامة المرتبطة بالتطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي في البلاد. ومن بين هذه القضايا:

— التنمية والتشغيل

— الحركة الديمقراطية في

المغرب

— قضايا العمل النسائي

— الحقوق الثقافية والمشاكل

اللغوي

— الحركات الإسلامية

— الدولة والمجتمع المغربي،

واقع وتحولات.

وسوف تنشر المجلة مختلف المساهمات التي قد ترد عليها في موضوع هذه القضايا وفي غيرها، كما تهيب بجميع المهتمين والمتابعين لموافاتها بآرائهم فيها.

هل وصل الوضع السياسي في تونس إلى نقطة

اللاعودة؟

الإحتواء والمغالاة



عاشت تونس في الفترة الأخيرة مظهرا بارزا من مظاهر التوتر السياسي تمثل في المجابهة المعلنة بين السلطة الحاكمة وحركة النهضة الإسلامية. ثم ما لبثت الأمور أن أخذت وجها «دراماتيكيا» عندما أعلنت السلطة عن اكتشاف مخطط انقلابي يستهدف الإطاحة بنظام الحكم. كيف تنظر حركة النهضة الى الوضع في تونس؟ ما هي مسببات الأزمة؟ وكيف تنعكس في الخطاب «الإسلامي»؟ اسئلة قد يجيب عنها، في الصفحات الموالية، مقال خاص توصلنا به من تونس. يعبر عن رأي (حركة النهضة). ومع ذلك فقد أحببنا أن نظهر الصورة الأخرى، من خلال مقتطفات، أخذناها من مقال / اعتراف أحد الناقدين الإسلاميين لتلك الحركة ومسلكتها السياسية.



تونس: الاحتواء والمغالبة

المتحررة؟

I أسباب انسداد الأفق السياسي بتونس؟

لعل البحث في هذه الأسباب وفي ضيق مجال المنتظم القانوني، يجعلنا نضع أصبعنا على مواضع الداء الذي استفحل واستشرى لتشمل كل مناحي الحياة، مسالك العمل، ويمكن إجمال هذه الأسباب في أربع نقاط:

1- الموروث البورقيبي وسيطرة الحزب على الدولة:
عندما صعد بن علي إلى السلطة، مستغلا الوضع المتفجر من جراء المصادمات بين نظام سلفه وبرقيبية والإسلاميين، وجد أمامه عددا من الملفات المغلقة التي تستوجب الحل الجذري. وظن الجميع آنذاك، ومن خلال الشعارات المرفوعة، أن الوضع سيتحسن وأن السلطة ستؤول إلى الشعب عبر مؤسساته وستغرب عن وجه تونس كل الأشكال القديمة، إلا أن الموروث البورقيبي

إن المتأمل فيما آلت إليه سياسة الحكومة في تونس منذ التغيير الحاصل غداة السابع من نوفمبر يقف عند خطورة الوضع العام بالبلاد الذي تدهور إلى درجة التفجر الشامل والثورة في وجه حزب شائع فاشل عجل بسد كل آفاق العمل السياسي ضمن المنتظم القانوني والرسمي بعد أقل من أربع سنوات من الانقلاب ورفع شعارات «المرحلة التحررية». فما هي أسباب انسداد الأفق السياسي بتونس، وما هي مظاهره وتجلياته؟ وهل يمكن لشعب تونس التوافق إلى التحرر، أن يلحق بركب الشعوب



المشكلة التونسية هي مشكلة سياسية في المقام الأول وهي كامنة في غياب الديمقراطية ووصاية الحزب الواحد على مقدرات الشعب



الحبيب بورقيبة

أناخ بكلكله على توجهات الحكم الجديد فقلب الطبع على التطبع وتجلت من جديد الثلاثية الرهيبة (الدولة=الحزب=الفرد) فتم في ظرف وجيز إفراغ الحياة السياسية من أية منافسة ديمقراطية ومن أي توازن بين الدولة والمجتمع. وسيطر الحزب الدستوري على كل المؤسسات بما فيها الإعلامية والقضائية والتشريعية، وأصبح هذا الحزب هو «صانع تحول 7 نوفمبر» وصاحب الشرعية في الهيمنة على الدولة (2).

فالمشكلة التونسية هي مشكلة سياسية بالمقام الأول تتمثل في غياب الديمقراطية ووصاية الحزب الواحد على مدرات الشعب مما أعاق تطوره وعمق أزماته على الأصعدة الأخرى، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

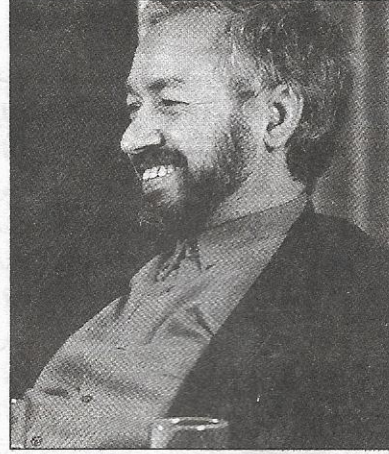
2- تدهور الوضع الاقتصادي:

يتخبط الاقتصاد التونسي منذ عشرات السنين في أزمة خافتة أظهرت بوضوح فشل اختيارات الحزب الدستوري الاقتصادية، فبعد «التجربة الاشتراكية» التي لم يكتب لها النجاح لأسباب ذاتية تتصل بقصور التجربة وأخرى محكومة بسياسة بورقيبة التصفية (3)، انتقل الاقتصاد

ولا على أساس تلبية الحاجات الضرورية التي تقوم عليها معاش المواطن، وإنما ركبت نضالاته في الإطاحة بنظام بوريقية وسرقت منه الشرعية، وحاولت أن تجعله أداة طيعة لخدمة الدولة/ الحزب بدل أن تكون الدولة في خدمة الشعب (6). كما أن المقدرة الشرائية للمواطن تدهورت بشكل سريع وأصبح المواطن التونسي يفقد إلى أبسط ضرورات الحياة اليومية، وبذلك أعدم نظام بن علي الأمل الذي بعثته شعارات عهد «لا ظلم بعد اليوم» في ظرف وجيز.

4- الاستلاب الحضاري والإلحاق الثقافي:

رغم الشعارات التي رفعتها حكومة بن علي فيما يخص المصالحة مع هوية الشعب العربي المسلم وإعادة الاعتبار للمناورات الدينية التربوية «كجامعة الزيتونة» فإن الخطوات التي قطعت إلى حد تفرغ هذه الشعارات من مضامينها وتحولها إلى مساحيق زائفة، فالفلسفة البورقيلية الموغلة في التغريب والمتأثرة «بأتاتورك» عادت وبأكثر حدة متطاوله على القيم السياسية والاجتماعية والحضارية التي تؤمن بها غالبية أبناء تونس، ومنتهكة مؤسساتها التعليمية والثقافية فتم تقريب ثلثة من «اليسار الانتهازي» من دقة الحكم في محاولة لمسح هوية تونس العربية الإسلامية وربط مستقبل أجيالها القادمة بالقيم الغربية المنهارة. وما المعركة الثقافية التي ستشهدتها تونس في الحقبة الأخيرة إلا دليلا على فشل هذا المشروع التغريبي، فاحترام الصراع بين التوجه القومي الإسلامي وبين الشق الفرنكفوني الانتهازي لم يزد النظام إلا تعزيزا لتوجه التغريبي مراهنة على ضرب الإسلاميين من خلال تقسيم البنية الفكرية والثقافية التي يركز عليها المشروع الإسلامي النهوضي مما دفع بأحد رموز



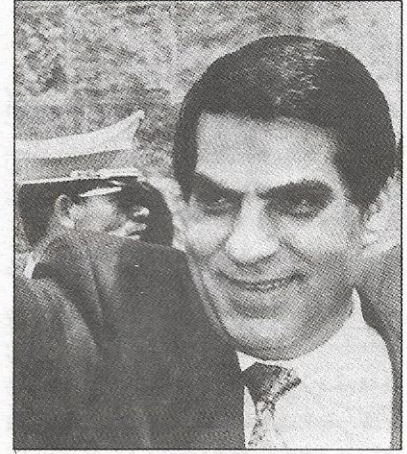
راشد الغنوشي

أكثر خلال السنوات الماضية. أما البطالة فقد انتشرت بشكل مخيف لتطال أكثر من نصف مليون من القوة العاملة وخاصة الخريجين وأصحاب الشهادات العليا. أضف إلى ذلك تخفيض الدعم الأمريكي لتونس من 58 مليون دولار إلى 19,45 مليون دولارا هذا العام.

ولا تخفى انعكاسات هذا الوضع الاقتصادي المتردي على الجانب الاجتماعي حيث يكون المواطن أول ضحايا هذه الأزمة.

3- الاختناق الاجتماعي وتدهور القدرة الشرائية:

كان أمل المواطن في تونس بعد أن رزح عقودا ثلاثة تحت نير استبداد الحزب الواحد، كبيرا في شعارات «7 نوفمبر» وخاصة فيما يتصل بتحسين وضعيته الاجتماعية، لذلك مرت السنة الأولى في ظل «سلم اجتماعية» وحالة انتظار صعبة، على إثرها بدأ الشعب يفقد الثقة في قيادات «العهد الجديد» ذلك أن الدولة، دولة حزب الدستور لم تقم في الحقيقة على أساس التصالح مع المجتمع ومؤسساته المعبرة عنه،



زين العابدين بن علي

التونسي إلى التجربة الليبرالية الموغلة في التبعية والارتباط بمصالح الغرب، وذلك خلال السبعينات مما أثقل كاهل الدولة بالمديونية وربط الاقتصاد بقطاعات هشّة تدور في حلقة مفرغة. ولم تكن السياسة الاقتصادية في الثمانينات بأحسن حال من سابقتها حيث ظهرت وصاية «الأب الشرعي» للاقتصاد التونسي: صندوق النقد الدولي: جلية وتفاقت الأزمة بشكل متسارع بعد انقلاب 7 نوفمبر مما دفع برجال الحزب الحاكم إلى التأكيد على أن أسباب الأزمة خارجية مرتبطة أساسا بالأزمة الاقتصادية العالمية في مرحلة أولى، ثم بانعكاسات أزمة الخليج هذه السنة. ومهما حاول وزير المالية الحالي «محمد الغنوشي» تغطية الغابة بالشجرة معتبرا الاقتصاد التونسي يمر بفترة انتعاش (4) فإن الأرقام تكذب مزاعمه حيث تدهور معدل النمو بالبلاد خلال السنة الحالية (1991) (5) وأصيب القطاع السياسي الذي يوفر 20٪ من العملة الصعبة للبلاد، بأزمة حادة قد تؤدي إلى الإفلاس، في حين أصبح القطاع الفلاحي لا يمثل سوى 15٪ من الانتاج الداخلي الخام بعدما كان يحتل 30٪ أو



تونس: الاحتواء والمغالبة

«اليسار العروبي» إلى القول: «إننا نرفض مقاومة المشروع الأصولي تحت مظلة الفرزنفونية» (7) بعد هذا العرض الموجز لأهم أسباب انسداد الأفق السياسي التونسي، نحاول الوقوف عند مظاهر وتجليات هذا الانسداد:

مظاهر وتجليات انسداد الأفق السياسي:

إن الأزمة التي يعاني منها المنتظم السياسي والقانوني والتي تقف وراءها توجهات الحزب الدستوري كما بينا سالفًا امتدت لتشمل مختلف مظاهر العمل السياسي والاجتماعي المؤسسي داخل البلاد، فما هي ملامح هذه الأزمة الخائفة؟ ذلك ما سنعرض إليه في أربعة مظاهر:

1- تأكل الحزب الدستوري داخليا والصراع على السلطة:

من يسير مقاليد الحكم في تونس؟ سؤال محوري ما فتى المهتمون بالسياسة

في تونس وفي خارج، يطرحونه. فإذا كان العهد البورقيبي متميزا بحكم الفرد الزعيم الذي يستطيع بسهولة التخلص من خصومه ومنافسيه بل وتوريطهم بتحميلهم تبعات سياسة الحزب الدستوري الفاشلة، فإن بن علي حاول الاستفادة من هذا المزج في الإدارة والتسيير، فأزاح أهم مساعديه في وصوله إلى السلطة (الحبيب عمار وزير الداخلية السابق، والهادي البكوش الوزير الأول السابق ومن بعدهما عبد الحميد الشيخ وزير الداخلية الثاني) واعتمد على وزراء موظفين تابعين له تنقصهم في غالب الأحيان القدرة على التسيير والمبادرة لأن المعيار الوحيد المعتمد في اختيارهم هو الولاء والأمان من «انقلابات البلاط» فلا عجب إذن أن نجد رجل الصحافة يسير وزارة الدفاع!!! وما التحوير الوزاري الأخير إلا دليلا على آلية التآكل الداخلي الذي يطبع عمل الإدارة والتوجيه، فهذا التحوير يعد العاشر في ظروف ثلاث سنوات ويبرز بوضوح الصراع الحاد الذي يشق الحزب الدستوري والأطماع المزايذة في إعادة لعبة «7 نوفمبر» من جديد، فعوض أن يكون «قصر قرطاج» مقر المؤسسة الرئاسة أضحى معقلا للصراعات الرخيصة، وحلت «هياكل» الحزب الدستوري محل المؤسسات «الدولية الحديثة» وأصبح يتكلم باسم الشعب في حين أن حاجة المجتمع يعبر عنها المجتمع ذاته عبر تنظيماته السياسية ومؤسساته الثقافية وليس عبر الجهاز الحاكم.

وتتعلق النقطة الثانية في الإجابة عن هذا السؤال بالأطماع الخارجية، حيث تزايد التنافس بين فرنسا «الحليف الاستعماري القديم» لمنطقة شمال إفريقيا، والولايات المتحدة الأمريكية «الحليف الامبريالي الجديد».

فماذا ينتظر من نظام تصوغ سياسته الداخلية الصراعات على السلطة، وترسم سياسته الخارجية الهيمنة الامبريالية؟

2- هل وصلت علاقة السلطة بالاسلاميين نقطة اللاعودة؟

يعتبر ملف الاسلاميين في تونس ملف مطلع الثمانينات الاختيار الحقيقي لمدى شرعية السلطة واحتكامها إلى الخيار الديمقراطي وإقرارها لمبدأ المساواة بين جميع الحساسيات السياسية، وقد استفاد بن علي من صراع بورقية مع «الاتجاه الإسلامي» فحاول في سنته الأولى الإيهام بالمصالحة مع هذا «الخصم الحقيقي» وإعطائه هامشا من الجهة يمكنه من التنفس بون الموت والحركة بون الحياة، مثله مثل بقية العائلات الفكرية المتواجدة على الساحة، واستجابت الحركة الاسلامية «لنداء التغيير» أملا في تجنيب تونس وشعبها ويلات المواجهة من جديد. ولكن يظهر أن المعالجة الأمنية والعنف المنظم يمثلان اختيارا في توجهات نظام بن علي وحزب الدستور وليس حالات محدودة (8) حيث أوكل بن علي معالجة الملف الإسلامي إلى وزارة الداخلية التي أضحت عصب النظام وجهازه المفكر ويده الضاربة. وكان من الطبيعي أن تتجه بولة الجنرالات (9) إلى الأسلوب الأمني التصفوي معتمدة على سياسة «تجفيف منابع» فتم طرد مئات من المناضلين الإسلاميين من وظائفهم وتجاوزت الاعتقالات (2000) ألفي مناضل من حركة النهضة بما فيهم أعضاء المكتب السياسي والمجلس العام، ودارت آلة التعذيب بشكل رهيب منتهجة تارة أسلوب «المدرسة الأمريكية في الإرهاب النفسي» وغسل الدماغ وطورا أساليب المدرسة الفرنسية في التعذيب

الجسدي. وقد استعانت وزارة الداخلية في معالجة الملف الإسلامي بخطط الحزب الدستوري وخاصة بعد أن أصبح الشاذلي النفاتي وزير الداخلية الأسبق مديرا للحزب (10).

وإزاء سياسة دولة بن علي التي غدت جهازا معقدا ومتطورا ومتخصصا في العنف ظهرت بوادر العصيان الشعبي خاصة من الفئات المسحوقة أو من الطلائع الحاقدة على سياسة «العصا الغليظة» فازدادت تعنت السلطة وأعلن بن علي أن «لا مجال لحزب ديني» مشيرا إلى حركة النهضة (11) وبذلك دخلت البلاد مرحلة جديدة من «العنف المنظم» عنف الدولة إزاء الشعب بحرمان فئات واسعة من التنظيم داخل إطار حزبي يعمل في ظل شرعية القانون ويساهم في بناء مستقبل تونس. فضايق الأفق السياسي وانحسر مجال الحريات وأصبح من الصعب التعبير عن الرأي وهذا ما عبر عنه المحامي «نور الدين البحيري» عضو المكتب السياسي لحركة النهضة عند تعرضه لأسباب تجميد عضويته من الحركة حيث قال: «هي عملية مفروضة بحكم الظروف التي حفت بالحركة والتي حالت دوني وبون العديد من القياديين والقيام بواجبهم في تأطير قواعد الحركة وفي الاتصال بها وفي إدارة الحوار داخل الحركة وذلك بحكم أننا وصلنا في علاقتنا مع السلطة إلى درجة من المضايقات والتضييقات وقطع كل سبل العمل...» (12)

والآن، أصبح الوضع في تونس على فوهة بركان بعد أن أغلقت السلطة كل منافذ الحوار وأصبح القانون أداة لتقييد الأحرار ومتابعتهم الأمر الذي دفع بحركة النهضة إلى تصعيد خطابها تجاه السلطة وتحميلها مسؤولية ما يمكن أن تؤول إليه أوضاع البلاد بعد تفشي ظاهرة العنف وانسداد الأفق السياسي (13) فهل سيكون التحام

الحركة الإسلامية مع قضايا الشعب وهمومه الصخرة التي تتكسر عليها دكتاتورية نظام الدولة / الحزب.

3- المد والجزر في علاقة السلطة بأحزاب المعارضة.

لقد سعت المعارضة القانونية إلى كسر الطوق المفروض عليها بحكم حالة الاستقطاب الثنائي الحادة التي برزت بين السلطة

الأزمة التي يعاني منها المنتظم السياسي والقانوني امتدت لتشمل مختلف مظاهر العمل السياسي والاجتماعي المؤسسي داخل البلاد

و«النهضة» عقب انتخابات أفريل 1989 وبحكم انتكاسة الشعارات التي رفعها نظام بن علي، ورغم ذلك فقد ظلت العلاقة بين نظام بن علي وأحزاب المعارضة المعترف بها تشهد حالة من المرواحة، ففي الوقت الذي يظن الجميع أن الحال استقر وأن التقارب قاب قوسين أو أدنى تبادر السلطة إلى بعض الإجراءات التعسفية التي تعيد العلاقة إلى ما كانت عليه أو أكثر تعقيدا. فقد حاول الحزب

الدستوري جر أحزاب المعارضة إلى صفه في معركة الفاصلة مع حركة النهضة دون جدوى، وحتى «المجلس الأعلى للميثاق الوطني» غدا هيكلًا مفرغا من محتواه الوطني بعد أن قاطعته أحزاب المعارضة، أما ظاهرة التعذيب والمحاكمات الصورية فلم ينتج منها زعماء أحزاب المعارضة أنفسهم ولا حتى رجال القانون والعلماء (14) مما دفع بحركة الديمقراطيين الاشتراكيين إلى التعبير عن هذا المأزق الذي وصلت إليه البلاد بقولها: «إن التجاوزات التي يعيشها مجتمعنا في مجال الحريات من اعتقالات واسعة النطاق ومداهمات ومحاكمات استثنائية وتعسف وتعنيف ومحاصرة لحرية الصحافة، إن كل هذه التجاوزات من شأنها أن تشيع جوا من التشنج والتوتر في المجتمع» (15). ومما عقد أزمة الثقة بين السلطة وأحزاب المعارضة تزييف الانتخابات التشريعية الأخيرة (2 أفريل 1989) حيث شعرت هذه الأحزاب باحباط ويأس من الممارسة الديمقراطية الحرة مادام الحزب الحاكم يهيمن على أجهزة الدولة وقادرا على العبث بإرادة الشعب متى وكيفما شاء. وهذا الحذر المشوب بأزمة الثقة هو الذي دفعهم جميعا إلى مقاطعة الانتخابات البلدية التي تمت في (10 جوان 1990).

ولم يسلم من سياسة بن علي هذه حتى المعارضين المتواجدين في الخارج والذين عبروا عن قلقهم إزاء الوضع المأزوم في الداخل وانتقدوا عقلية الحزب الواحد والقائد الأوحده التي مازالت حسب رأيهم مهيمنة على الدولة والمجتمع خصوصا أن هؤلاء تقلدوا مناصب وزارية سابقة وعلى علم بهذه السياسة، فشهادتهم إدانة صريحة لحزب الدولة وبولة الحزب مما دفع وسائل الإعلام الحزبية التي أصبحت تعمل بتوصيات في وزارة الداخلية إلى شن حملة عليهم وصلت حد السب والقذف للأخلاقي (16) ومن





تونس: الاحتواء والمغالبة

هؤلاء المعارضين نذكر (محمد مزالي، المصمودي، بنور) وفي هذا الإطار يأتي البيان الأخير المضي من قبل مجموعة من الرموز المعارضة بالخارج والذي يؤكد انسداد الأفق السياسي بالبلاد «ويندد بشدة بهذا العنف المنظم والمتواصل ضد أبناء الشعب» كما أن المواقف الأخيرة للمعارك، تجاه الوضع المتسم بالعنف والذي اتهم فيه النظام حركة النهضة بالوقوف وراءه، تأتي كثمرة لسياسة «الترغيب والترهيب» التي يسلكها الحكم مع معارضيه الذين يؤطروهم المنتظم القانوني.

4- السلطة وقوى الضغط الصاعدة:

إلى جانب الحركة الإسلامية، التي وقفت في وجه السلطة (القديمة والجديدة) سدا منيعا أمام تغيير وجه تونس من بلد عربي مسلم إلى ملحق فرنكفوني تغريبي، مثلت الحركة العمالية الخصم اللدود لنظام بورقبيبة وذلك عبر صراعا المبرر معه فحاول بن علي انتهاج سياسة جديدة في تعامله مع منظمة الشغيلة (الاتحاد العام التونسي للشغل) وذلك بإبعاد «الحبيب عاشور» أحد رموزها التاريخيين ودفعه إلى

الاستقالة من العمل النقابي، ومحاولة احتواء واستنزاف الغضب العمالي المتزايد إزاء تدهور القدرة الشرائية للمواطن، فسعى إلى مغازلة القيادة العمالية الجديدة والضغط على النقابيين من أجل رفع شعار «نقابة مساهمة» في وقت تشهد فيه البلاد غليانا شعبيا.

ولكن هذه المحاولات لم تمنع بعض النقابيين الذين استعصى تدجينهم من القول: أمام هذه المخاطر والتهديدات فإن التدهور الملحوظ والخطر الذي آلت إليه الحريات في بلادنا من اعتقالات ومحاكمات وتعنيف جسدي وتلجيم للصحافة ومنع أو تعطيل المنظمات السياسية، لا يخدم المصلحة الوطنية بل ينال من قدرات البلاد على مواجهة التحديات (17).

ولم يكن حظ الحركة الطلابية ممثلة في منظماتها الطلابية «الاتحاد العام التونسي للطلبة» أفضل من حظ شقيقتيها العمالية والحركة الإسلامية، فقد عمد نظام 7 نوفمبر إلى خلق العمل السياسي والنقابي بالجامعة التي بقيت قلعة نضال تعكس الغليان الشعبي داخل المجتمع، فبادر بتجميد المنظمة الطلابية كخطوة لسحب تأشيرة العمل القانوني منها: وبالتالي التصدي لعناصر المجتمع المدني مجسدا في التنظيمات والمؤسسات المجتمعية التي لها مصداقية التمثيل الشعبي وتحقيق التوازن الاجتماعي. وبعد هذا العرض لعناصر الأزمة السياسية من جهة الأسباب والمظاهر بقي أن نتساءل: لمصلحة من يتطور الوضع في تونس على هذا الخط، وما هي مآلات هذا التطور المحكوم بصراع الدولة-المجتمع والمنضبط لآلية التدمير والاحتواء من جهة الحكم وقاعدة الرفض والمغالبة من زاوية قوى المجتمع؟ □

فريد الناصري

تونس

هوامش:

- (1)- بيان حركة النهضة بإمضاء رئيسها راشد الغنوشي بتاريخ 23 أبريل 1991
- (2)- خطاب بن علي بمناسبة الذكرى الثالثة لانقلاب 7 نوفمبر.
- (3)- «تونس التنمية والمجتمع والسياسة» أحمد بن صالح- دار الكلمة للنشر
- (4)- حديث لصحيفة «لوفيفارو» الفرنسية بتاريخ 5 مارس 1991
- (5)- المعدل المخطط له 4.5٪ بينما هو 0٪ سنة 1990 ويبدو وأنه لن يتجاوز 1٪ سنة 1991.
- (6)- مقال للأستاذ راشد الغنوشي بعنوان «شعب الدولة أم دولة الشعب» نشر في جريدة «أنوال» بتاريخ 24 نوفمبر 1990.
- (7)- مقال «معركة الجلاء الثقافي» الموقف (التونسية) بتاريخ 15 أبريل 1990.
- (8)- مقال الدكتور منصف بن سالم «من علمانية بورقبيبة إلى إرهاب بن علي»، «المنقذ» بتاريخ 24 رمضان 1410هـ.
- (9)- استعان بن علي بكثير من الجنرالات نذكر منهم: الحبيب عمار- عبد الحميد الشيخ- علي السرياطي- عبد الله القلال...
- (10)- خطة حزب البستور للمواجهة- مجلة الأمل العدد 153- سبتمبر 1990.
- (11)- خطاب بن علي بمناسبة ذكرى عيد الجمهورية - 25 جويلية 1989.
- (12)- مجلة حقائق (تونسية) من 31 مارس إلى أبريل 1991.
- (13)- حوار مع علي العريض الناطق الرسمي بالنيابة لحركة النهضة- جريدة الشروق (تونسية) 25/11 1990.
- (14)- محاكمة جلول عزينة (حزب الوحدة الشعبية) في جويلية 1990- محاكمة البشير الصيد (التجمع الوحدوي الديمقراطي) سبتمبر 1989- محاكمة العالم الفيزيائي المنصف بن سالم ماي 1990- محاكمة المحامي محمد النوري 31 جانفي 1991.
- (15)- بيان حركة الديمقراطيين الاشتراكيين 19 جفري 1991.

شهادة

وأنا أنسحب من النهضة أقول:

هذا موقفي... وهذه
شهادتي

بأولويات التنظيم و«الجنديّة» والمجاملات الحركية... ومن جانب آخر بدأ رأس مالي الديني - قرأنا ودعوة - يتهدده الجذب والجفاف كما أخذت شجرة الإيمان الفاعل في قلبي تلوح بنثر أوراقها تحت ضغط وزحمة التوجيه السياسي اللاهث للحركة على حساب الأبعاد الدينية الدعوية.

الحركة كسبت الناس وخسرت
الدعوة

من الكلمات الجامعة والمعبرة التي أصابت هوى في قلبي وذلك لما لمست فيها من صدق وموضوعية وفراصة كلمة أطلقها أحد المثقفين السودانيين وهو الدكتور: عون الشريف قاسم في معرض حديثه ونقده للحركة الإسلامية المعاصرة إذ قال: إن الحركة الإسلامية كسبت الناس وخسرت الدعوة...

وهي كلمة فيها كثير من الصحة والصواب، إذ مما لاشك فيه أن الحركة الإسلامية عموماً تتمتع بكثرة المنتسبين والمتعاطفين دون بقية التيارات الاحتجاجية الأخرى على طول خارطة الوطن العربي والإسلامي، وذلك راجع في تقديرى إلى الصفة الإسلامية التي ترفعها وتتبنها بصرف النظر عن صدق هذا التبنى، كما يرجع أيضاً إلى كون الحركة الإسلامية تركّز في ممارساتها مع القواعد على تكوين وتاجيج العاطفة على حساب العقل وتكوين العاطفة أسهل وأيسر من تكوين العقل و«العاطفيون» أن صبح التعبير - أسهل انقياداً واتباعاً وأسرع انتماء وانخراطاً من «العقلانيين» وأقرب للترويض والتجنيد والتشكيل والامعية الفكرية والقيادية والحركية من سواهم.

ومن جانب آخر فإن الحركة الإسلامية بخوضها غمار السياسة وترشيح نفسها

ع عندما وقفت أمام الحاكم الابتدائي أيام فتنة 1987 وواجهني بقوله: أنت متهم بالانتماء إلى الاتجاه الإسلامي وهي جمعية غير مرخص لها، أجبتة قائلاً: سيدي القاضي لعلمكم فقد منّ الله علي بحفظ القرآن الكريم وأنا عمري 27 سنة كما رشحني الناس اماماً خطيباً لهم بأحد مساجد المدينة، وأنا كحافظ قرآن وكإمام خطيب وكاديب ومثقف واع... لا بد لي من انتماء أتاظر فيه واجد فيه المجال والفرصة لاستثمار مواهبي وتنمية طاقاتي الدينية والأدبية فهل من المعقول أن انحاز إلى التيارات التي تتعارض طروحاتها مع مافي صدري من آيات الأحكام وإساسيات التوحيد وقواعد الأخلاق وضوابط السلوك!

المنتسبين بل كان همي الأساسي أن أنفع الجماعة بما أحفظ من كتاب الله وأن أجد في «الاتجاه» الحُصن المناسب الذي أستطيع أن أنمي فيه مواهبي كاديب شاعر وكفنان رسام وأن أستثمر فيه فعاليتي الدينية.

الا أن شيئاً من ذلك - للأسف - لم يحصل!! إذ بدأت غرائزي الأدبية والفنية تنوي وتختنق تحت ضغط «السرية» وما يسمى

لذا كان طبيعياً أن انحاز إلى التيار الديني.

وهكذا وجدتني ذات يوم من أيام الثمانينيات منتمياً إلى ما يسمى «بالاتجاه الديني».

وكان طموحي من ذلك الانخراط وغايتي من ذلك الانتماء أبعد من أن أكون مجرد رقم إضافي جامد في سجل تعداد





تونس: الاحتواء والمغالبة

ضمن المعارضات السياسية وتبنيها مقولة: «ان الله يزع بالسلطان ملا يزع بالقرآن» وهو شعار ينمي الرغبة في افتكاك السلطة ويزكي الشهية في الوصول إلى الحكم بدعوى سياسة الناس واسلمة النظام!... قلت الحركة الاسلامية من هذا المنطق تكون قد ساهمت من حيث لا تشعر في هزيمة «الدعوة» وأحداث شرخ في كيانها الروحي وذاتيتها الدينية.

من ذلك ان الاسلاميين في مرحلة تضخيم الجانب السياسي وجعله أولوية في الممارسة والتنظيم، نجدهم قد أهملوا ونسوا أوراذهم اليومية وشحب سمتهم الديني وتبلدت روحانيتهم.

وبدأ «الاسلامي الحركي المنتظم» يظهر في بعض الاحيان في صورة كاريكاتورية تخدش صفته الاسلامية التي يرفعها ويدعي تبنيها وتفتال وتسفه سمته الديني فمن المفارقات المؤسفة في هذا الاطار ان ترى أحدهم يصلي قابضا ثم لا يخل من ان يصدر منه كلام سفاهة بعد ذلك!!

وهزيمة الجانب الدعوي والروحي في بنية الحركة جعلها تتجاهل كثيرا من واجباتها الدينية تجاه المجتمع مثل تعليم الناس ماهو معلوم من الدين بالضرورة وتقويم السلوك وتنمية الخلق والامر بالمعروف

والنهي عن المنكر وخفض الجناح والدعوة بالتحي في أحسن والمجادلة بالحسنى وتمتين العلاقة العمودية بين الخلق والخالق وترشيد العلاقات الاجتماعية.

طغيان ظاهرة العزة الحزبية على العزة الاسلامية

من مساوى العالم المتخلف التي انتقلت عدواها إلى صفوف الحركة الاسلامية المعاصرة وحقل العمل الاسلامي «المسيح» ظاهرة العزة الحزبية التي أصبح يتظاهر بها جمهور واسع من القاعدة الاسلامية الحركية وتظفي على كثير من تصرفاته وسلوكه حتى أن العزة الاسلامية لم تعد تجمعنا بقدرما تجمعنا العزة الحزبية الضيقة، وهذه الظاهرة قد ساهمت في فتح باب التنازل واللمز والتدابير بين التنظيمات الاسلامية وهو سلوك مشين بحركة ترفع شعار التوحيد وتدعي أنها البديل الحضاري المشرق الذي سوف يطمس تناقضات الجاهلية الحديثة بما يزرع في العالم في النفس والمجتمع من قيم الخير والحب والتسامح والعدل.

الحركة وتكفير الانظمة: ارهاصات العنف الحركي

والحركة الاسلامية بتضخيمها العمل السياسي ممارسة وتنظيرا جعلت أدبياتها متخمة بكثير من الصيغ الحادة والاستفزازية التي تكرسها في جولاتها وخصوماتها السياسية المباشرة وغير المباشرة مع السلطة وتراها تعمل جاهدة على حشو أفئدة اتباعها وانصارها من خلال عملية غسل أدمغة سياسية موجهة تستهدف تاليف القواعد والراي العام الحركي ضد السلطة القائمة وتهيئتهم في شكل «عبوات بشرية قابلة للانفجار متى حانت الاشارة بالتصعيد.

ومن هنا يتولد وينمو العنف الحركي تجاه الانظمة والذي يسوق للقواعد تحت فتاوي حركية متنوعة ولا أقول فتاوي شرعية والتي تجد لها هوى في نفوس الاتباع والانصار الذين لا يقبلون بتصنيف الحكام والانظمة إلا إلى فراغة وطواغيت!!!

ومن هنا نعلم

هذه اذا باختصار بعض الاسباب الباطنة والظاهرة التي أراها مقنعة وكافية لاعلان تجميد نشاطي وتعطيل انتمائي والجهر بالانسحاب من حركة «النهضة» وهذا التجميد وهذا الانسحاب قد مارسه وترجمته في الحقيقة منذ 1988 أي على اثر خروجي من السجن ابان فترة 1987.

وليس لي من عزاء في هذا المضمار ازاء ما يمكن ان يصدر من البعض ممن اعرف تجاه موقفى هذا من سوء الظن وسوء التاويل والتقدير... الا أن أقول الرجل المؤمن في سورة غافر: «فستذكرون ما أقول لكم وافوض أمري إلى الله، ان الله بصير بالعباد».

عبد القادر عبار

معلم تطبيق / امام جامع سابقا

عن «حقائق» عدد 296

الإسلام في فرنسا



يجري الحديث في فرنسا منذ عقد من الزمن، عن موقع الإسلام في هذا البلد الأوروبي-الغربي. وينطلق هذا الحديث من واقع محدد هو أن الإسلام، يمثل اليوم «الديانة الثانية» في فرنسا. ويمثل المغاربة، من الناحية العددية، المسلمين الأكثر تواجدا. ساعد على تشكل هذه الغلبة المغاربية، موجات الهجرة التي تحكمت فيها ظروف إقتصادية تخص فرنسا، وأخرى اجتماعية ناتجة عن ليونة القوانين الفرنسية.

ع فقد اقتضت حاجيات الاقتصاد الفرنسي، وخاصة لحظات الإزدهار، استقدام أعداد هائلة من المهاجرين المغاربة، الباحثين عن عمل قار. كما أن قانون 1970 الذي يسمح للعائلة الواحدة بالعيش المشترك، ساعد على تنامي السكان المسلمين المغاربة في فرنسا. هذا بالإضافة إلى الأربعمئة ألف مسلم جزائري الذين كانوا يعيشون في فرنسا. هذا بالإضافة إلى الأربعمئة ألف مسلم جزائري الذين كانوا يعيشون في فرنسا، زمان العلاقة الاستعمارية التي كانت «تربط» بين الجزائر والدولة المستعمرة. في هذا الصدد، يرى ميرفي تيريل HERVE TERREL -الجامعي الكندي المتخصص في دراسة الهجرة إلى الغرب-، بناء على إحصائيات، وعلى تقديرات علمية، أن عدد المسلمين المقيمين بفرنسا، يتراوح بين 2.500.000 و3.000.000، دون أن ننسى الإشارة إلى المسلمين الأتراك، والمسلمين الفرنسيين الذي اختاروا التخلي عن ديانتهم الأصلية، واعتناق العقيدة الإسلامية.

وتفيد بعض الدراسات أن معظم المسلمين المغاربة، هم عمال، يتم استقدامهم من أوساط فقيرة جدا، أو معدية. وهو ما يتحكم في نوعية العمل الذي يسند لهم، كما يتحكم في طبيعة المجال الجغرافي الذي يتم إسكانهم فيه. وعموما، يمكن القول، إن قطاعات صناعة السيارات، وصناعة الحديد، وأشغال البناء، والمناجم، هي المجالات الأكثر تشغيلا للمسلمين المغاربة. وهذا يعني أن إقامة هؤلاء، تتركز في الضواحي الباريزية، وأحواض الشمال والشرق المنجمية، وفي كبريات المراكز الحضرية. وإذا أضفنا إلى عنصر الشرط الاجتماعي العام الذي يميز حياة هؤلاء



الإسلام في فرنسا

المهاجرين، عنصر الوحدة المذهبية، وتشابه التقاليد، وتقارب الطقوس الإحتفالية الدينية فإننا ندرك أهمية الوزن الثقافي للمسلمين المغاربة الذين يعيشون في فرنسا. والحقيقة أن الجيل الأول، ذا الأصول الجبلية والقروية والريفية، لم يكن يتميز بأميته فقط، في العربية كما في الفرنسية، بل وأيضا بقوة الارتباط الثقافي بالبلد الأصل الذي يحتفظ بجنوره فيه. وبالرغم من أن الجيل الثاني فرنسي الجنسية بحكم ازدياد معظم أفراده في بلاد المهجر، وبالرغم من تعلمه للفرنسية فقط -مع جهل شبه مطبق بلغة الضاد- فإن تعلقه بأصوله الثقافية والدينية، لا يقل عن الارتباط الذي يشد أباءه إلى الجذور الحضارية للكيان المغربي وهذا يعني أن المهاجرين المغاربة المسلمين، لم يكن لهم أن يحتفظوا بهويتهم الثقافية، في بلد أجنبي، وبعيد عن ثقافتهم، بل ومتعارض معها، لولا لحمة العقيدة الدينية، التي هي بمثابة الأساس المشترك، الأقوى، الذي يجمع هؤلاء المهاجرين.

لكن الملاحظ أن هذه الوحدة الدينية الشعبية لا تمنع ما يصطلح على تسميته بصراع الأجيال. إن الجيل الثاني يحمل أفكارا تختلف كثيرا عن التصورات التي يتسلم بها الآباء. هذا الأمر طبيعي في

جميع الأحوال البشرية. غير أنه في الحالة التي نحن بصددنا، يأخذ الصراع شكل قديم مترسخ يتمتع بمناعته التقليدية، وحديث لم يتبلور بعد، وحتى حس الحداثة فيه، لا يلتقي بالضرورة مع الحركات التجديدية في الإسلام، في الروح كما في الشكل.

هذا التباين في الاندماج الثقافي بين الجيلين، هو ما يخلق ردود فعل متباعدة إزاء التيارات الإسلامية المتواجدة بفرنسا. فممنذ بداية السبعينات، أصبح لهذه التيارات تأثير بالغ على عواطف وممارسات المهاجرين المسلمين المغاربة، على المستوى العقائدي والديني. وقد وظفت في هذا الاتجاه، أوضاع كل بلد مغربي على حدة.

هذه الحركات الإسلامية ليست ذات تأثير في القلوب والعقول فقط، بل إنها خلقت حياة إسلامية حقيقية -كما تتصورها هي- انطلاقا من الاهتمام بأهم مرتكز ديني إسلامي، والمتمثل في مؤسسة المسجد. وفي هذا تلتقي جميع الحركات الإسلامية، سواء كانت تقليدية النهج والنظر، أو اشتراكية إسلامية، أو تنتمي إلى اتجاهات «الأخوان المسلمين»... ويقال إن عدد المساجد، وأماكن العبادة، في فرنسا، يتراوح ما بين 800 و900 مكان خاص بالصلاة... في حين يتراوح عدد الجوامع ما بين 50 و70 جامعا. وبالرغم من صغر مساحة هذه الجوامع، فإنها تتميز، في شكلها كما في ممارستها، بالتقليد الإسلامي الأصيل. أما الأغلبية العظمى من أماكن تأدية الصلاة، فهي تلك القاعات الصغيرة التي توجد في المصانع، وفي المراكز السكنية الواسعة، والأحياء الجامعية، وعمارات السكن الشعبي...

كل هذا، يفيد أن التواجد المغربي،

والذي يجسده المهاجرون، يوجد شيء أساسي يتجاوز اختيارات الجميع، ويرتبط بالتاريخ القديم، أي بالتاريخ الثقافي لأقطار المغرب الكبير. وليس هذا المعطى التاريخي شيئا آخر، غير الدين الإسلامي. غير أن هذا الدين نفسه، له وضع خاص في كل بلد من بلدان المغرب الكبير. في المغرب الأقصى، لا يتمتع شخص الملك، تاريخيا ودستوريا، بسلطة سياسية فقط، بل من أوجب واجباته السهر على مقدسات الدين، وتحمل مسؤولية شرعية خاصة، تجعل منه «أمير المؤمنين»، والوارث المقدس لسلطة معنوية مسترسلة عبر الزمن. لكن في الجزائر كما في تونس، تنص الدساتير على إسلامية كل قطر كملكون رئيسي من مكونات الكيان القطري، نون أن يكون لرئيس الدولة هنا وهناك، تمثيلية شرعية مقدسة وخاصة.

هذا الوضع، في تأثيره كما في نتائجه، ليس غائبا من التفاعل الديني والسياسي بين مسلمي الهجرة المغاربة. فالأقطار الثلاثة تعمل جاهدة، انطلاقا من انشغالاتها وأهدافها السياسية الداخلية والخارجية، على تنظيم جالياتها في الاتجاه الذي يخدم أنظمتها، أو يكسر شوكات المعارضة. في هذا السياق تعمل «فيدرالية وداديات العمال والتجار المغاربة» التي توحى بالقيام بأنشطة معينة، أو تنصح بالابتعاد عما يمكن أن يغضب الدولة المغربي. إذا كان المغاربة، يقتصرون على همومهم، فإن الليبيين -مثلا- بتأسيسهم ل«اتحاد الجمعيات الإسلامية بفرنسا» سنة 1980، يفصحون عن مشاغل مختلفة، تتماشى وتوجهاتهم الخاصة. والحقيقة أنه لا توجد سياسة موحدة بين المغرب والجزائر وتونس فيما يخص الشؤون الدينية والثقافية التي تهم الجاليات المغربية الثلاثة. وهو الأمر الذي يفسر بعض أشكال التنافس بين هذه الأقطار، في التعامل مع

جامع باريز الشهير هو العلامة الأكثر إثارة للانتباه فيما يرجع لحضور الحضارة الإسلامي في قلب العاصمة الفرنسية

الجمعيات والمؤسسات الإسلامية بفرنسا. ومن الملاحظ أن الجزائريين هم الأكثر تنظيماً في المجتمع المغربي القائم بفرنسا. وهذا يعود إلى شبكة «ودادية الجزائريين بأوروبا». وهي الودادية الذي بدأ تحكم الدولة الجزائرية فيها عام 1982، وهو العام الذي تم فيه تعيين الشيخ عباس على رأس المعهد الإسلامي المتمثل في جامع باريز، الشهير. وهو المسجد الذي يبقى العلامة الأكثر إثارة للانتباه فيما يرجع لحضور الحضارة الإسلامي في قلب العاصمة الفرنسية. والزائر لهذا المسجد، يلاحظ أن حركيته، وزواره الفرنسيين الذين لا ينقطعون، ومركزيته بالنسبة لكافة المسلمين المقيمين في باريز، تقدم الدليل القوي على استراتيجية هذه المؤسسة وأهميتها في الحياة الإسلامية لكافة المسلمين في باريز، والمسلمين المغاربة على نحو خاص.

ومع ذلك يبقى ثابتاً أن العناصر الأكثر فاعلية ونشاطاً، هم الذين ينتمون إلى الحركات التونسية الشديدة التعدد. وهو

الأمر يؤكد تبادل التأثير بين التواجد داخل الوطن الأصلي -تونس- وخارجه، وبالأخص في فرنسا. ويظهر هذا في نوعية التنظيمات التي تختلف كثيراً عن المغاربة والجزائريين في الديار الفرنسية. فالفئات المتوسطة التونسية هي الأكثر تطوراً بالنسبة لمثيلاتها في بقية المجتمع المغربي. هكذا نجد، ضمن الجالية التونسية بفرنسا، عدداً أكثر، من الأطر الهامة، وأصحاب المهن الحرة، والصحفيين، والعمال الحاصلين على مستوى تقني متقدم.. هذا بالإضافة إلى شبكة قوية من التجار التونسيين المتمركزين في كبرى المدن الفرنسية. وهذه المميزات، تؤدي عملياً إلى نتيجتين هامتين، أولاهما، صعوبة أقوى في العودة إلى الوطن الأم، إذا ما تمت المقارنة مع الجاليتين، المغربية والجزائرية. وثانيهما، الطابع الميال إلى نوع من اللائكية، في النظام السياسي التونسي، يجعل التوجه العام للحركات الإسلامية، يتوزع بين المناداة بإسلام تقدمي، وإسلام أشد ارتباطاً بالأسول. والحق أن التونسيين يمثلون القناة الأكثر أساسية، التي تصب فيها أنشطة الإخوان المسلمين، سواء كانوا ينتمون إلى بقية بلدان المغرب العربي الكبير، أو إلى بلدان إسلامية أخرى، مثل تركيا، ولبنان، وسوريا. والحق أن تقنياتهم المتقدمة في التواصل، وديناميتهم، وواقعتهم في التنظيم، تجعل نشاطهم ذا فاعلية ملحوظة فيما يرجع لنشر الأطروحات الإسلامية. كما يعود هذا، في جانب منه، إلى الهدوء والأمن اللذين يتمتعان بهما.

يمكن للمرء أن يستخلص من الفقرات السابقة، أن العامل القوي الذي يجعل من المهاجرين المغاربة، يشعرون بنوع من الوحدة الشعورية والعاطفية، يتأسس على عناصر متعددة أهمها:

1- الانتماء الجغرافي والتاريخي إلى

منطقة مغربية يشتركون فيها، على أكثر من مستوى...

2- الانتماء الثقافي العام، والذي تبقى علامته الرئيسية، العقيدة الإسلامية وما يترتب عنها من طقوس مشتركة، وعادات مقاربة.

3- الشرط الانساني الواحد والذي يعود إلى كل ما ينتج عن تواجدهم في مجتمع غير مستعد لإدماجهم بون أن «يقبلوا» نسيان هويتهم. إذا كان الإسلام، كعقيدة وكنشافة، وكذاكرة، هو ما يشكل اللحمة التي تجمع بين سكان فرنسا المنتمين إلى بلدان المغرب العربي، فإن كل ما يرتبط بالإسلام في فرنسا، من حركات وجمعيات وتنظيمات إسلامية، ليس موضوع وحدة مطلقاً. فهناك من جهة حسابات الأنظمة السياسية المغربية، وفعلها في الجاليات المغربية. وهناك من جهة ثانية، منطلقات الحركات الإسلامية، المختلفة اختلاف الأهداف التي تتبناها كل حركة. وهذا يعني أن المهاجرين المغاربة في فرنسا، معنيين أكثر بوضائعهم الخاصة، ومصائر وجودهم وتعلم دينهم، أكثر مما هم منشغلين بهموم تلك الجمعيات السياسية سواء انتتمت إلى ما هو رسمي، أو إلى ما هو معارض. والمرء الحالم، أن يستبق الزمن الجاري، وحتى المستقبل القريب، ويتساءل عما إذا لم يكن من المفيد للتاريخ أن تسهم تلك الجالية الوفيرة العدد، المؤثرة في العلاقات الاقتصادية والسياسية، في البناء الفعلي والحقيقي والصادق للمغرب العربي الكبير الذي بدون بنائه ووحدته، ستبقى دوله عرضة لحسابات منافية لمصالح شعوبه. □

مصطفى خلال

حول اليوم العالمي لصحة المرأة:

أمومة بدون مخاطر



ع تم إحياء أول يوم عالمي لصحة المرأة يوم 28 سنة 1988 في 45

بلدا، نظمت خلاله أكثر من 100

مجموعة نسائية تظاهرات متعددة لتحسيس الرأي العام الدولي والنسائي بأهمية مسألة الصحة النسائية ورفعها إلى مستوى القضايا السياسية والاجتماعية الجوهرية على المستوى العالمي.

وتخصيص يوم عالمي للنساء والصحة - من طرف منظمات الصحة العالمية - هو نداء إلى كل التنظيمات الحقوقية والإنسانية والصحية، وإلى كل النساء في العالم للتعبير عن أوضاعهن ومشاكلهن وحاجياتهن الخاصة في الميدان الصحي، وإبداع أساليب التوعية، وأساليب دعم النساء، وطرح مطالبهن الخاصة انطلاقا من الوعي بخصوصية أوضاعهن الصحية، وخصوصا تلك المرتبطة بمسلسل الإنجاب: الحمل والولادة، والرضاعة والتغذية، والوقاية من الوفيات المرتبطة بالوضع أو المترتبة عن الوضع.

انعدام المتابعة الطبية خلال الحمل، انعدام الاشراف الطبي خلال الوضع.

إن الاستشارات الطبية خلال فترة الحمل ينبغي أن تكون منتظمة، وتتجاوز ثلاث استشارات -متفرقة حسب تطور الحمل- للتمكن من مراقبة صحة المرأة الحامل، وأيضا من متابعة تطور الجنين، لتفادي الأخطار التي يمكن أن تصاحب بعض الحالات التي تتخللها مضاعفات، وتتطلب مراقبة طبية خاصة. لكن حسب إحصائيات وزارة الصحة خلال سنة 1988-1989 يتضح أن أكثر من 75٪ من النساء الحوامل لا يستفدن من أي زيارة طبية خلال الحمل.

(المستفيدات يشكلن نسبة 31.6٪ في المدن، و12٪ فقط في البوادي) وأزيد من 70٪ من الولادات خلال نفس السنة لم تتم تحت إشراف طبي، فنسبة الولادات التي تمت في المراكز الصحية، تقدر بـ 18.6٪ فقط.

إن معظم الولادات إذن تتم في البيت، بمساعدة قريبات أو جارات أو قابلة تقليدية، ليس لهن معرفة علمية بالعملية التي يواجهنها مما يعرض حياة المرأة إلى الخطر، خصوصا في حالات الولادات العسيرة.

وعندما تلجأ بعض النساء إلى المستشفيات العمومية من أجل الوضع، يواجهن مشاكل متعددة، مرتبطة بالتدهور الذي تعيشه المؤسسات الصحية العمومية ببلادنا -والذي وصل أقصاه بضرب مجانية العلاج- فليزمن بدفع أجر مقابل الخدمة الصحية داخل المستشفى كما يعاني من مشكل الاكتظاظ خلال الوضع لدرجة تخصيص سرير واحد لامرأتين، مع ما يترتب عن ذلك من أمراض وحوادث بالغة الخطورة سواء على صحة الأم -النفسية والجسمية- أو صحة الوليد.

إن المرأة معرضة في غياب عناية

بشكل عام، ولألم بشكل خاص. فالتوعية بوسائل منع الحمل، وتوفيرها في العلاقة الزوجية، وتعميمها في كل مناطق المغرب، والعمل على مراقبة مستمرة لضمان حسن استعمالها... لازالت عمليات محدودة جدا إن لم تكن غائبة في بعض المناطق المغربية. وإذا كانت الأفكار السائدة تساعد أحيانا على تقبل الولادات الكثيرة بشكل تلقائي ومستمر خلال فترة الخصوبة النسائية، كنتيجة طبيعية لعلاقة الزواج، فإن المرأة قد تؤدي أحيانا ثمن هذا الواقع، من خلال استنزاف صحي لطاقتها الجسمية، خصوصا إذا لم تكن الولادات تتم في شروط صحية ملائمة.

مخاطر الأمومة

إن الأمومة تعيش في المغرب بمخاطر صحية متعددة، تتمثل في معاناة فئات واسعة من النساء من غياب شروط إنسانية ملائمة لحمل صحي، وولادة سليمة.. وتتمثل تلك المخاطر بشكل عام، في سوء التغذية،



إن قرار الإنجاب لازالت تتحكم فيه عوامل خارجية تتجاوز الشروط الاجتماعية العامة للأسر المغربية



إن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تنص في المادة 11 على التزام الدول الأطراف بالتدابير اللازمة لضمان حق المرأة في الوقاية الصحية... بما في ذلك حماية وظيفة الإنجاب وما هو الواقع الفعلي الذي تعيشه النساء ببلادنا فيما يتعلق بوضعهن البيولوجي الخاص؟ وكيف يعيشن الأمومة على المستوى الصحي؟

الأمومة كاختيار

إن مبدأ حرية الاختيار والتقرير يعتبر من الحقوق الانسانية الاساسية والبسيطة، يشمل مجالات متعددة ومختلفة، من بينها حق التصرف في الجسد، وممارسة الانجاب كاختيار مسؤول من طرف المرأة.

لكننا نلاحظ أن غياب الوعي الصحي، وغياب الامكانيات الموضوعية الموفرة لتربية جنسية منذ الطفولة، يؤدي إلى وقوع حوادث حمل أحيانا بدون ارادة واعية من المرأة، فنشهد ظاهرة الأمهات العازبات (المراهقات في أغلب الأحيان) واللواتي لا يتمتعن بأي حماية قانونية واجتماعية، فيعانين من مضاعفات نفسية واجتماعية، تآثر على علاقتهن بالمحيط الأسري أو الاجتماعي الذي ينتمين إليه.

تدل الاحصائيات الرسمية لسنة 1982 على أن نسبة الولادات تبلغ 5.5 طفل لكل امرأة في مجموع المغرب، وترتفع هذه النسبة في البوادي بالمقارنة مع المدن، إذ تبلغ 6.6٪ في البادية، كما ترتفع في بعض المناطق إذ تصل إلى 8 أطفال لكل امرأة في منطقة شفشاون مثلا .

إن هذه النسب المرتفعة تدل على أن قرار الانجاب، لازالت تتحكم فيه عوامل خارجية، تتجاوز الشروط الاجتماعية العامة للأسر المغربية وامكانياتها المادية، كما تتجاوز الإرادة الحرة والمسؤولة للوالدين

أجد

هوز

مصطفى الرابط

ربع قرن يكاد أن يقفل دورة الهزيمة في التاريخ والذات والوجدان. ففي مثل الأيام القانطة هذه من شهر يونيه عام سبعة وستين وتسعمائة وألف، ولم تكن يومها إلا في مستقبل النهضة الحاملة بالعود الوحودية البليغة، داهمتنا على حين غرة هزيمة العزة العروبية. كانت الاذاعات العربية قد بثت يشائر النصر المرتقب، ولم تحسب لسهوها حساب الصق الا حين أذاع القائد جمال عبد الناصر بلاغ التنحية وكانت قد سقطت جيوش مدججة على مشارف الطرق غير المؤدية الى فلسطين، وكانت في الحقيقة قد ارتهنت بنيات ونظما وطبقات ومواقع واختيارات لمصير فاحش باليأس.

وبمقدار ما ذوت الهزيمة الذائعة في جسد الامة بمقدار ما بعثت فيها حصائل الوثبة. كأن الهزيمة كانت مولدا لأمل اعتصره الطغاة ولم يحرروه الا حين جفت قلوبهم واستسلمت أياديهم للضربة. وكان أن خرج الناس بهذا الأمل الوليد الى معترك آخر قالت فيه الثورة الفلسطينية الصاعدة قولتها الرائدة. فصرفنا النظر عن القسوة وأقبلنا على الحياة.

غير ان المتأمل في البعد الرمزي لتاريخ طواه النسيان يكاد أن يتحقق الآن، على مسافة كأنها ولدت جامدة، بأن الهزيمة التي غيرتنا لم تزد عن كونها غيرت تصورها للوهم. إذ ما من أمل ظهر بعد الهزيمة الا وتعهد بالكبرياء لزم ثم ترمد في أذيال الخيبة المجروعة من بداية القرن. أمل واحد شذ عن القاعدة لعله الأمل.

الصحة، تعتبر ذات دلالة صارخة، فوفاة المرأة خلال الولادة يشكل 0.4٪ من مجموع الوفيات بالمغرب لسنة 1987.

وما يقارب 50 وفاة في 100000 ولادة (بعض الأطباء الممارسين في الميدان يدلون في هذا الصدد بأرقام أضخم من الأرقام الرسمية) بينما تتراوح الأرقام الأوروبية ما بين 12.5 في 100000 ولادة إن صحة الأم مرتبطة بصحة الوليد، أي مرتبطة باستمرار الحياة، وبمستقبل البشرية... فكما ترتفع نسبة الوفاة لدى النساء بسبب ولادتهن، نجد أيضا أرقاماً مرتفعة في إحصاء وفاة المواليد، التي بلغت سنة 1987 نسبة 24.7٪ -حسب إحصائيات وزارة الصحة- من مجموع الوفيات المسجلة خلال نفس السنة وذلك ما بين فترة الولادة، والشهر الأول من الحياة.

(15.1٪ يولدون ميتين، 6.8٪ يتوفون في الأسبوع الأول، 2.9٪ في غضون الشهر الأول).

إن هذا المظهر يضاف إلى واقع خروقات حقوق الإنسان في واقعنا، ويمس واقع النساء بشكل خاص، فيستفحل في ظروف غياب العناية بصحة المواطن بشكل عام، وأيضا في غياب تأطير نسائي منظم وقوي، قادر على ادماج مطلب «أمومة بدون مخاطر» ضمن مطالب النساء الديمقراطية والنضال من أجلها، للضغط على الهيئات والمنظمات الصحية والحقوقية ببلادنا كي ترتبط أكثر بواقع النساء كفئة متضررة من خرق حقوق الإنسان، وتتبنى مطالبها كشرط أساسي للفعل من أجل تحسين وضعيتها، ومسايرة الجهود التي تتم على مستوى عالمي في هذا الإطار. □

نجاة الرازي



أمومة بدون مخاطر

صحية شاملة بظروف حملها وولادتها إلى أمراض خطيرة أحيانا، ومضاعفات تنتج عن حالات الولادات العسيرة (تمزق العضلات الفاصلة بين المهبل والشرج، استئصال الرحم إذا تمزق خلال عملية الولادة، تعفنت الأعضاء التناسلية التي قد تؤدي إلى العقم...) وقد تؤثر تلك المضاعفات الصحية على وضعها النفسي، بل والاجتماعي أيضا، إذ قد يصاحبها توتر في العلاقة الزوجية، أو تسبب لها مشاكل في عملها إذا كانت تشتغل خارج البيت نظرا لغياب حماية كافية ومعمة لحقوق الأمومة بالنسبة لكل النساء العاملات، مما يجعلها تؤدي ثمن حق إنساني، ووظيفة طبيعية، من المفروض أن تتقاسم كل أطراف المجتمع المعنية مسؤوليتها.

إن الوضع المأساوي الذي قد يصاحب ولادة النساء في واقعنا، يمكن أن يؤدي إلى وفاة بعضهن، وذلك في ارتباط بظروف ناتجة عن مضاعفات ولادة عسيرة، يصاحبها في أغلب الأحيان نزيف ناتج عن تمزق الرحم، أو عن تعفنت مرتبطة بغياب شروط صحية في بعض الولادات التي تستغرق أياما (خصوصا في البوادي...)، بالإضافة إلى ظروف أخرى يمكن أن يندقق فيها المختصون في هذا المجال. والأرقام الرسمية المتوفرة لدينا من إحصائيات وزارة

حوار

الحركة النسائية الأسبانية

فاصلة بين عهدين

إنجاز: ليلي الشافعي — نعيمة بنواكريم



— لنبدأ بالجديد عن واقع النساء الإسبانيات وعن مختلف المظاهر التي توتر هذا الواقع.

— مع مجيء عهد الديمقراطية، عرف واقع النساء الإسبانيات ثورة على المرحلة السابقة، ويعود ذلك من جهة إلى التغييرات السياسية التي تعهدها إسبانيا بعد أفول عهد فرانكو، ومن جهة أخرى إلى نضالات الحركة النسائية التي شكلت قوة ضغط على الدولة، جعلتها تستجيب للعديد من المطالب: فعلى المستوى القانوني مثلاً، حصلت المرأة على حق الطلاق، وهو حق أساسي وإن كانت الحركة النسائية ترى أنه مكسب ناقص باعتباره لم يجب على وضعية المرأة بعد الطلاق. فحسب هذا القانون، على المرأة مغادرة بيت الزوجية مباشرة بعد الطلاق، ولا يراعى في ذلك إن كانت حاضنة للأطفال أو عاطلة عن العمل، ذلك أن النفقة لا تخص سوى الأطفال ولا تستفيد منها المرأة في شيء.

— وما الذي تطالبن به بالضبط؟

— أن يحتفظ بالبيت من يحضن الأطفال. فنحن نطالب القانون أن يعطي للقاضي كامل الصلاحية ليقرر في المسألة حسب من يحتفظ بالأطفال.

— إذا كانت الزوجة تعمل، وكان الأب هو من يحتضن الأطفال بعد

ع "أسين كادرون بدروسا" شابة إسبانية لم تتجاوز الرابعة والعشرين من عمرها، انخرطت في النضال ضمن حقوق الحركة النسوية الإسبانية منذ سن السابعة عشر، وتقلدت منذ ذلك، مسؤوليات تنظيمية متعددة قبل أن تلتحق بصفوف الحركة الشيوعية الكتالونية، لتزواج بين النضالين.

في هذا الحوار، تطلعنا "أسين بدروسا" على مميزات التجربة الإسبانية، وما رافق ذلك من تحولات في واقع ووعي النساء الإسبانيات.





الحركة النسائية الأسبانية

مع عمل المرأة بنفس الرؤيا التي ينظر بها إلى عمل الرجل، ولا يتوقفن عن احراج الحكومة بطرح السؤال التالي: لماذا يتم التفكير في عودة المرأة إلى البيت كحل للأزمة الاقتصادية ولا تتم مطالبة الرجل بذلك؟ ويوجد داخل النقابات العديد من الرجال المتعاطفين مع مطالب النساء يعلنون جهرا استعدادهم للعودة إلى البيت، غير أن الحركة النسائية ترفض ذلك وتناضل من أجل حق الشغل للجميع دون تمييز جنسي أو غيره. وأحب الإشارة هنا إلى أن قانون الشغل يقر بهذا الحق للجميع دون أدنى تمييز، غير أن القانون شيء والواقع شيء آخر. ثم هناك ظاهرة أخرى لعلها تخص اسبانيا دون غيرها، ذلك أن اغلب القضاة الموجودين حاليا هم أنفسهم قضاة العهد الدكتاتوري، وهم لذلك يمارسون عملهم وفق عقلية فاشية، ويتحايلون على القانون، حتى يتسنى لهم إصدار أحكام تعكس عداؤهم للنساء.

- ولكن القانون واضح فكيف يتحايلون عليه؟

- تلك هي نقطة ضعفهم، ونحن كحركة نسائية حين نضبط تلك المخروقات، نفضحها ونضغط بجميع الوسائل ليتم التراجع عليها.

- كيف حصل الانتقال من الوضع الذي كانت عليه النساء في عهد الدكتاتورية إلى ذلك الذي أصبحن عليه مع إقرار الديمقراطية؟ وما هو الدور الذي لعبته الحركة النسائية في ذلك؟

- أحب أن أشير أولا إلى أن واقع النساء في عهد الدكتاتورية كان قاسيا للغاية. فقد كانت وصاية الرجل على المرأة شبه مطلقة، لدرجة أن حصول هذه الأخيرة على جواز سفر أو شهادة مغادرة التراب الوطني أو حتى شراء سيارة يتطلب موافقة الوصي. لقد كانت النساء مجردات من جميع الحقوق،

الطلاق، فهل يفرض عليها إعطاء النفقة للرجل.

- نعم، القانون يفرض ذلك، غير أنها تظل حالات نادرة جدا، لأن المرأة هي التي تتكلف عادة بحضارة الأطفال.

وقد عرف واقع النساء الاسبانيات تحولات أخرى تتعلق في جزء منها بالمشاركة المكثفة في التعليم والعمل، وإذا كان خروجهن للعمل لم يكن في الاصل بدافع تحقيق حريتهن أو استقلالهن المادي بقدر ما كان الباعث عليه مساعدة الرجل في تحمل اعباء الأسرة، فإن الوضع اتخذ وجهة أخرى تدريجيا، مع وعي النساء بأهمية

الاستقلال المادي الذي يحققه العمل المأجور، وهن الآن يخترقن مختلف قطاعات الشغل، رغم تمركز أغلبهن في القطاعات الخدماتية. غير أن هؤلاء النساء، أصبحن، بعد خروجهن للعمل المأجور، ضحية استنزاف مضاعف، ذلك أن عملهن خارج البيت لم يعفهن من العمل داخله، كما أن العقلية السائدة ما تزال تنظر إلى ولوجهن مجال العمل المأجور، كما لو كان تطاولا على قضاء الرجل.

- هل نفهم من ذلك أن هذا الحق مهدد بالتراجع عليه؟

- تماما. النساء في النقابات يناضلن الآن ضد هذا التوجه ويطالبن بأن يتم التعامل

إذا أعلنت إحدى

النساء ..

تعرضها

للاغتصاب فإن

حركتنا تشكل

«كومندو» ينتقم

من المعتصب

بالضرب

المبرح ..

حتى حق التعليم الذي كان معترف لهن به نظريا، لم يستفدن منه واقعا، ذلك أن أغلبهن كان يغادر المستوى الابتدائي ليتجهن للزواج.

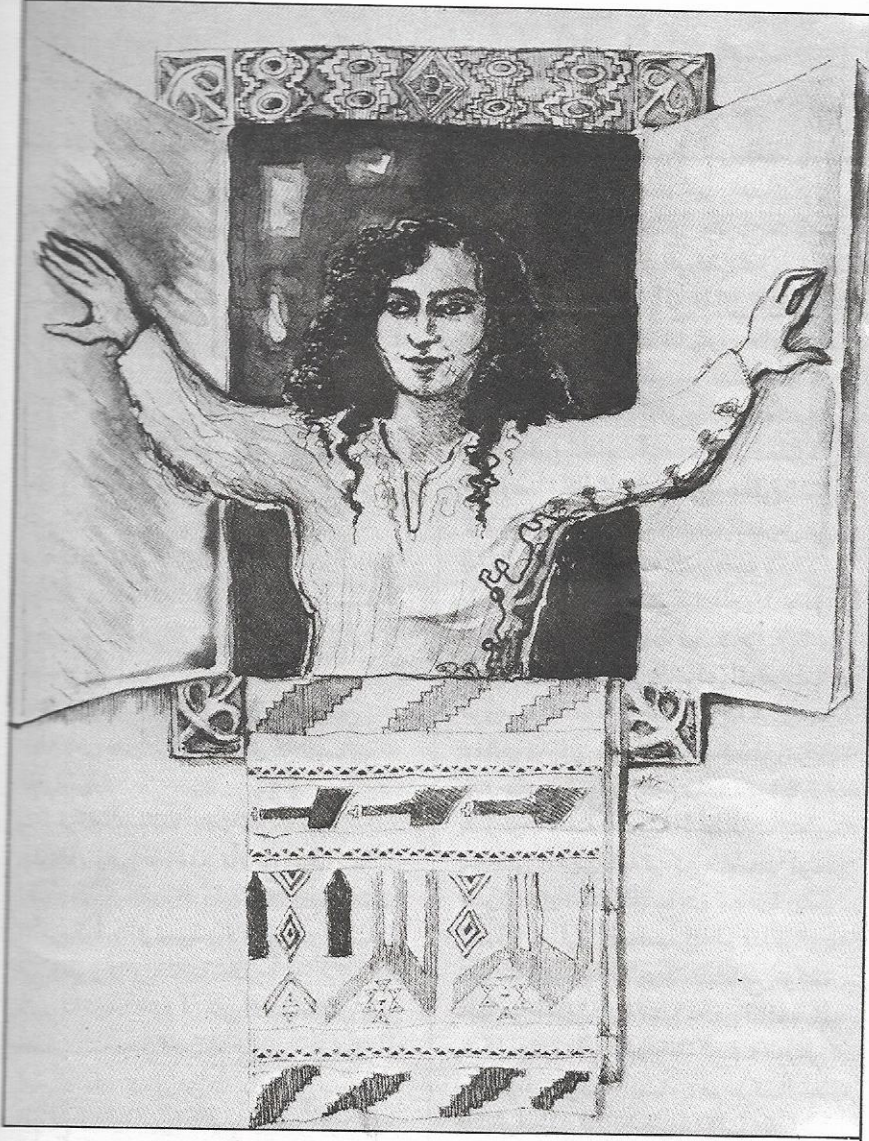
كيف تم الانتقال من ذلك الوضع إلى الوضع الراهن؟ طبعاً لعب مجيء الديمقراطية دوراً أساسياً في ذلك كما أن طموح اسبانيا للاندماج في المجموعة الأوروبية وما يستدعيه ذلك من استجابة لمظاهر الحضارة الأوروبية، شكل عاملاً إضافياً للتعميل بتحقيق مطالب النساء، غير أن دور الحركة النسائية منذ تأسيسها (1975) كان حاسماً، سواء في الضغط على السلطة من أجل تجذير إصلاحاتها، أو في دعم السلطة ضد الكنيسة.

- ما هي المطالب الأساسية التي رفعتها

الحركة النسائية الاسبانية غداة تأسيسها؟
 - أول مطلب رفعته هو الحق في الإجهاض،
 ذلك أن النساء الاسبانيات كن -ولازلن-
 محرومات قانونيا من هذا الحق، ولا يسمح
 به الا إذا كانت صحة أو حياة المرأة في
 خطر (- interruption therapeu- L' tique de grossesse)
 لماذا أوليتن الاسبقية لحق الاجهاض في
 حين كانت النساء مازلن يعانين من غياب
 حقوق اساسية كحق التعليم وحق العمل..
 الخ.
 - لأننا لا نعتبر الاجهاض حقا ثانويا، فهو
 يرتبط بحرية المرأة في التصرف بجسدها،
 وحريتها في أن تقرر حسب رغبتها أن
 تصبح أما أم لا.
 - ألم تضعن حق الاجهاض على رأس
 مطالبكن نظرا لتأثركن بالحركة النسائية
 الفرنسية؟
 - الحركة النسائية الاسبانية ما تزال
 جنينية، وهي فعلا قد تأثرت بتجارب
 الحركات النسائية العالمية، خصوصا
 الأمريكية والفرنسية والانجليزية، مما ساهم
 في تطويرها وإغنائها. غير أنني أريد أن
 أثير الانتباه إلى أن حق الاجهاض لم يكن
 مطلب النخبة فقط، فقد ناضل من أجل
 تحقيقه عدد هائل من النساء، في مختلف
 المواقع (ريات بيوت، جامعات،
 متحزبات.. الخ). وقد أدى هذا النضال الى
 حصول تطور إيجابي في عملنا داخل
 الحركة النسائية، ذلك ان مجموعة العمل
 التي كان نشاطها مقصورا على مسألة
 الاجهاض استطاعت أن تتحول مع الوقت
 الى مجموعة عمل من أجل صحة المرأة
 عموما، وهو تحول جاء كرد فعل على
 تكنولوجيا التي عرفت تطورا بات يشكل
 خطرا حقيقيا على النساء.
 - أين يمكن وجه الخطورة؟
 - هذه التكنولوجيا تتيح للآباء امكانية

اختيار جنس الجنين، وهو أمر يهدد
 باستغلال جسد النساء، كما يهدد بتكاثر
 عدد الذكور في المجتمع.
 - كما يمكن أن يحدث العكس!
 - نحن نحتم الى الواقع لا إلى الرغبات،
 مجتمعنا ذكوري وقد لا يتردد -إذا أتاحت
 له الفرصة- في إبادة جنس النساء!!
 - ماذا عن الأهداف الأخرى للحركة؟
 - من ضمن أهدافنا أيضا، النضال ضد
 مختلف أشكال العنف الممارس على النساء،
 كالاعتداء، الضرب، العنف الممارس في
 العمل... الخ، وهو نضال صعب، لأنه لا
 يقتصر على المطالبة بسن قوانين بقدر ما
 يتجه نحو تغيير عقلية سائدة.
 - هل تهتم حركتكن بظاهرة الاعتداء
 الزوجي؟
 - نظريا! إذن على المستوى العملي تواجهنا
 عدة صعوبات منها ان النساء عموما لا
 يصرحن بالاعتداء، ذلك أن القضاة
 يتعاملون معهن كما لو كن متهمات (ونحن
 كحركة نواجه مشاكل عديدة من هذا
 القبيل)، والمرأة المعتدية إذا لم تمتلك
 شجاعة التصريح بذلك لا تستطيع حركتنا
 شيئا من أجلها. هذا فيما يخص الاعتداء
 بشكل عام فما بالكما بالاعتداء الزوجي؟
 من أهداف حركتنا أيضا، دعم حركة السلام
 باسبانيا. لقد قلنا لا لحرب الخليج، كما
 رفعنا شعارات ترفض التسابق نحو التسليح،
 ونددنا ولازلنا بمخططات الامبريالية
 الأمريكية... الخ، كما اهتمت حركتنا
 اهتماما بالغا بالقضايا الجنسية للمرأة،
 وتبنت قضية السحاقيات ودافعت عنها، من
 منطلق تبنيها لحق كل فرد في اختيار ما
 يلائم حياته العاطفية والجنسية.
 - هل يمنع القانون الاسباني هذا النوع من
 العلاقات؟
 - لا يوجد قانون يمنع ذلك، لكن يحدث أن
 يصادف شرطي محافظا، امرأة تقبل

صديقتها في الشارع فيعتقلها بدعوى
 المساس بالحياء العام، وسرعان ما يتم
 الافراج عنهما لانعدام نص قانوني يبيح
 الاعتقال.
 - هل لك ان تحدثنا عن الجانب التنظيمي
 لحركتكن؟
 - في كل مدينة توجد مجموعات عمل كل
 منها تشتغل على واجهة محددة، وتقوم
 بالتنسيق فيما بينها بواسطة لجنة مختصة،
 وعندما تستدعي الضرورة ذلك، تلتقي
 بمدير لجان التنسيق قادمة من جميع المدن،
 وهناك تقوم بتنظيم حملة من الحملات.
 - وماذا عن أشكال التحرك؟ (Les formes d'action)
 - نلجأ عادة الى الاشكال النضالية المعروفة،
 كتتنظيم المظاهرات، والمهرجانات، وتوزيع
 المنشورات... الخ. غير اننا نضطر في العديد
 من الحالات الى ابتداع اساليب جديدة تتلاءم
 وطبيعة المطلب الذي نرفعه، وهي في الغالب
 أساليب تمثل خرقا للقوانين الجاري بها
 العمل. فمثلا لفرض حق الاجهاض، كونا
 خلايا للاجهاض السري، كانت تشرف عليها
 طبيبات منتميات للحركة ومباشرة بعد اجراء
 الاجهاض يتم الاعلان عنه كأحد الحقوق
 التي تمت ممارستها، وفي حالة المتابعة
 القضائية، توكل الحركة محاميات من بين
 مناضلاتها. يحولن المحاكمة إلى حدث
 سياسي ساخن، كذلك اذا أعلنت إحدى
 النساء تعرضها للاغتصاب فان الحركة
 تشكل «كومندو» ينتقم من المعتصب
 بالضرب المبرح.. إلى غير ذلك من الأشكال
 الأخرى. □



الكيبكي وشعوب العالم العربي، من خلال تأسيس علاقة تبادل ثقافي، والبحث عن أشكال دعم مشاريع التنمية داخل تلك البلدان.

يعمل المركز على تنظيم محاضرات وندوات، ولقاءات، كما يقوم بتحقيقات، وينشر ملفات منتظمة حول إشكالية التنمية في مجموعة من بلدان العالم العربي. من أهم اللجان النشيطة داخل، لجنة السلام (فلسطين) ولجنة المرأة.

تشكلت لجنة المرأة داخل مركز

حول الإطار المنظم للندوة:

ان مركز الدراسات العربية للتنمية يعتبر منظمة غير حكومية، عضو في الجمعية الكيبكية لتنظيمات التعاون العالمي.

تأسس سنة 1984 بمبادرة من مجموعة من الباحثين والباحثات، والمهتمين بقضايا التنمية في العالم، وضع كهدف أساسي له، بلورة أشكال تضامن فعلية بين الشعب

ندوة

صوت المغاريات في كندا

ع تحت اشراف مركز الدراسات العربية للتنمية بكندا، تم تنظيم ندوة بمونتريال، يومي 3 و4 ماي 1991، حول "النساء المغاريات" وقد شاركت فيها فعاليات نسائية من المغرب، والجزائر، وتونس، تناولت خلال اليومين مواضيع متعلقة بواقع النساء داخل بلدانهن، وتحركاتهن النضالية، ثم التحديات الراهنة التي تواجه حقوقهن ومكتسباتهن.

لا زالت تتضمن جوانب الحيف اتجاه حقوق الانسان، ولا زالت مجلة الأحوال الشخصية نفسها تعكس نظرة دونية للمرأة في بعض فصولها بالاضافة الى ان هذه الحقوق كلها معرضة للخرق، اذ تبقى أحيانا مجرد نصوص مفارقة لواقع التطبيق والممارسة... فالعقوبة السائدة (لدى الرجال والنساء على السواء) تشكل عائقا في معظم الأحيان لتمتع النساء ببعض حقوقهن، كما تشكل عائقا لتطوير وضعيتهن وتحسينها.

وفي هذا الصدد أشارت السيدة خلف الى الوضعية الاقتصادية العامة بتونس التي تشكل عائقا موضوعيا أمام ولوج التونسيات لسوق العمل، وتحقيقتهن لاستقلال اقتصادي يمكن ان يشكل شرطا لانخراطهن في النضال من أجل باقي الحقوق.

ان تاريخ النضال النسائي من أجل الاستقلال والديمقراطية سجل دوما حضور النساء، كما سجل خطايا متنورا مستمدا من ثرات الطاهر حداد حول حقوق المرأة ومعركة تحريرها من القيود المكبلة لطاقتها.

وبهذا الصدد أشارت المحاضرة الى النساء المقاومات ضد المستعمر، كما أشارت الى حضور النساء في النضال السياسي والنقابي بعد الاستقلال، وظهور تنظيم نسائي حكومي يرفع بعض المطالب النسائية ويسعى الى تنظيم النساء وتقديم بعض الخدمات الخيرية والاجتماعية، وأبرزت المنعطف الذي عرفه النضال النسائي بتونس في بداية الثمانينات مع ظهور الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات التي جاءت تتويجا لمجموعة من التحركات النسائية السابقة التي انطلقت بتكوين لجنة المرأة التونسية العاملة، داخل النقابة، ثم تكوين نادي الطاهر حداد الثقافي، وظهور مجلة نساء التونسية بالاضافة الى مبادرات نسائية أخرى.

الحرب، لكن تحملت تبعاته مضاعفاته بشكل مباشر؟...

في مثل هذه الشروط، يرد الحديث عن النساء، لان قضيتهن قديمة، وملازمة لكل ظرف سياسي، يتحملن كل انواع الاضطهاد، ويوجدن في واجهة التحديات والنضالات... نساء المغرب، كنساء العالم العربي، يعانين اضطهادا مركبة ومتنوعة، لكنهن يواجهن هذا الواقع بكافة الاشكال...

وقد هدفت الندوة الى الكشف عن الوجه الفاعل للنساء المغاربيات، تجاوزا للصورة الكلاسيكية التي يقدمها الغرب عادة عن النساء العربيات، كنساء سلبيات يخضعن لدور الحرمان بتفاني أسطوري... «ان تاريخ الفعل النسائي اتخذ أشكالا متعددة عبر التاريخ، ويعيش حاليا ظروفا خاصة ستكون الندوة مجالا للتعرف عليها...»

بعد كلمة اللجنة المنظمة، أعطيت الكلمة للمحاضرات من بلدان المغرب العربي، حول موضوع: الحركة النسائية: التطور والاتجاهات.

أشارت السيدة فائزة خلف من تونس، خلال مداخلتها الى تميز الوضعية النسائية التونسية على مستوى القوانين بالمقارنة مع باقي بلدان المغرب، فتونس منذ استقلالها، وضعت قوانين تمنح المرأة حقوق المواطنة على قدم المساواة مع الرجل على مستوى العمل والتعليم والمشاركة السياسية... كما برز ذلك واضحا على مستوى مجلة الأحوال الشخصية التونسية التي منعت تعدد الزوجات (الفصل 18) واعتبرت ان الطلاق ليس حقا مطلقا بيد الرجل، بل هو إجراء قضائي يلجأ اليه الطرفان اذا تعذر استمرار العلاقة الزوجية بينهما (الفصل 30)... لكن هذه الامتيازات الجزئية حسب السيدة فائزة خلف لا تعبر عن كل المطالب النسائية بتونس، فالقوانين

الدراسات العربية للتنمية سنة 1988، بعد أنشطة ناجحة قام بها المركز، حول نساء العالم العربي ونضالاتهن، وبصفة خاصة نساء الانتفاضة الفلسطينية تضم اللجنة نساء كنديات (كيبيكات)، ونساء من العالم العربي، ينتمين إلى مصر وسوريا ولبنان بالاضافة الى المغرب والجزائر وتونس... وهي مفتوحة لكل النساء اللواتي يرغبن في العمل وفق أرضية اللجنة.

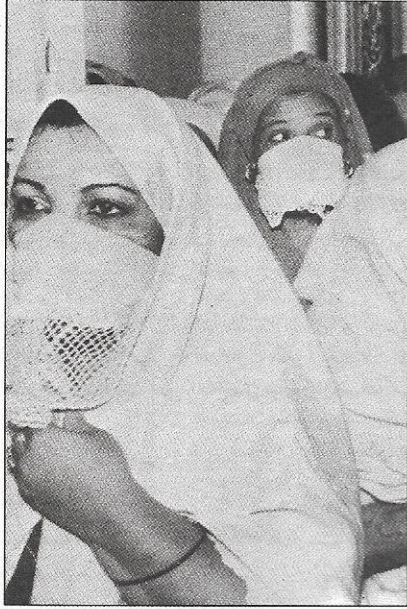
تتمتع اللجنة باستقلال إداري رغم ارتباطها التنظيمي بمركز الدراسات العربية للتنمية، وتضم نساء باحثات واستاذات جامعيات ومناضلات نسائيات ديمقراطيات، راكمن خبرة تاريخية ونضاجا جعل مجهودهن يثمر نتائج ملموسة متقدمة، من بينها نشر ملفات وتحقيقات غنية حول واقع النساء في العالم العربي، وربط علاقات متنوعة مع التنظيمات النسائية التقدمية داخل كندا وخارجها، هدفها بلورة أشكال تضامن مع الحركات النسائية المغربية، وعلى رأسها حركة نساء الأراضي المحتلة.

واقع وآفاق

افتتحت الندوة من طرف نائبة رئيس مركز الدراسات العربية للتنمية، باعتبارها المسؤولة المنسقة داخل لجنة المرأة، السيدة آن لا تندريريس Anne Latendresse، فألقت كلمة حول الشروط التاريخية التي تنعقد فيها الندوة المغاربية النسائية بكندا وذكرت أساسا بحرب الخليج ومضاعفتها السياسية والاجتماعية على شعوب العالم بشكل عام وشعوب العالم العربي بشكل خاص. «فهل يمكن بناء علاقات تضامن وتبادل متكافئة بين جهات تنتمي الى مواقع مختلفة في الخريطة الجغرافية والسياسية العالمية، لم تساهم في صنع قرار



صوت المغاربيات في كندا



الوطني من أجل الاستقلال... لكن حضورهن تميز بالتقلص الكمي بالمقارنة مع عدد الرجال (خصوصا في التنظيمات السياسية والنقابية...) كما تميز بالابتعاد عن احتلال مراكز القرار والمسؤولية بشكل عام.

وقد لاحظت نجاة الرازي خلال مداخلتها ان مطالب النساء ظلت مهمشة في أغلب أدبيات الأحزاب الوطنية بالمغرب، بل غائبة أحيانا في برامج الاطارات الجماهيرية المختلفة...

وإن عرفت هذه الوضعية تغيرا نسبيا منذ فترة السبعينات، على مستوى النصوص السياسية، إلا ان نهاية السبعينات هي المرحلة التاريخية التي سجلت دينامية نسائية في معظم الاطارات المناضلة بالمغرب، وبرز خطاب نسائي تقدمي يهدف الى تأسيس مرحلة جديدة في النضال من أجل مطالب النساء، من خلال السعي إلى خلق تنظيم نسائي جماهيري ديمقراطي ومستقل عن توجيه أي حزب سياسي مهما كانت طبيعة توجهه.

وقد ركزت المداخلة على توضيح طبيعة المسار التاريخي الذي اتخذته التحركات النسائية في المغرب منذ أواخر السبعينات وبداية الثمانينات إلى الآن، والأشكال التنظيمية التي اتخذتها... فاستخلصت أن مختلف تلك التحركات، سواء تلك التي تخوضها النساء من داخل الأحزاب والنقابات التي ينتمين إليها، أو تلك التي تخوضها الفعاليات المستقلة من داخل الاطارات الجماهيرية الديمقراطية، لازالت تقتقد الى البعد النضالي المطليبي، وتتسم بالتشتت وغياب التنسيق بين مختلف المبادرات، مما يجعلها منحصرة بشكل عام في جمهور نسائي نخبوي، "متسيس"... لم يرق الى تجسيد الشعارات المرفوعة منذ بداية الثمانينات حول توحيد

أما تدخل نجاة الرازي من المغرب فقد انطلق من إعطاء نظرة عامة حول وضعية الحقوق النسائية بالمغرب، والمكانة التي تحتلها كحقوق متميزة ضمن حقوق الانسان بشكل عام، من خلال ابراز أهم مظاهر الاضطهاد التي تعانيها النساء، وتعكس خرقا لحقوقهن الانسانية البسيطة في المجال الاقتصادي، والثقافي والاجتماعي، والسياسي... وانطلاقا من كون تلك الوضعية تفرض نضالا خاصا ومستقلا من الناحية التنظيمية، لتأطير جماهير النساء الواسعة من أجل انتزاع مكتسبات تحقق إنسانيتهن وتساهم في تطوير عطائهن... تساءلت المحاضرة عن موقع النضال النسائي الخاص ضمن نضال الشعب المغربي عموما من أجل حقوقه الديمقراطية...

فأشارت الى أن استقرار التاريخ المغربي يؤكد حضور النساء في النضال الوطني خلال فترة الاستعمار، وأنخرطن في العمل السياسي والنقابي منذ تلك الفترة، كما يؤكد استمرار حضورهن في الساحة السياسية - بشكل منظم أو غير منظم - كتعبير عن إرادة متحدة لكل العراقيين، تسعى الى المساهمة في بناء مجتمع ديمقراطي في مستوى التضحيات التي بذلها أبناء وبنات الوطن خلال النضال

العمل النسائي وجماهيرته واستقلالته. بينما تطرقت السيدة فائقة مجاهد من الجزائر، الى واقع "النساء" الجزائريات مؤكدة أن النضال النسائي في الجزائر حاضر في الذاكرة الجزائرية، فرض وجوده منذ القدم ضمن تاريخ نضال الشعب الجزائري من أجل الديمقراطية، لكنه حافظ دائما على استقلالته في الخطاب والتنظيم.

إنها فكرة ميزت مداخلة المحاضرة الجزائرية، التي أكدت أن النساء الجزائريات ينطلقن في نضالهن من تراث حافل بالبطولات النسائية، منذ الكاهنة البربرية، إلى المشاركة الهائلة والتميزة التي يسجلها التاريخ للنساء الجزائريات المجاهدات خلال فترة النضال الوطني من أجل طرد المستعمر الفرنسي...

ومنذ مارس 1965، ومباشرة بعد الاستقلال، خرجت جماهير واسعة من النساء مظاهرات في الشوارع للمطالبة بقوانين مدنية تنظم العلاقة بين النساء والرجال... وتمنح للنساء مكانتهن اللاتقة بهن في المجتمع... أشارت فائقة الى تواجد تنظيمين نسائيين في الجزائر منذ فترة

الاستعمار... وحضور وعي نسائي متميز لدى المناضلات الجزائريات منذ تلك الفترة... واعتبرت ان غياب الديمقراطية في جزائر ما بعد الاستقلال، ومصادرة حق الاختلاف السياسي من طرف جبهة التحرير الجزائرية، بفرضها لنظام الحزب الواحد، كان سببا رئيسيا في عدم تحقيق المواطنين الجزائريات لتغييرات جذرية في بنيات المجتمع والعقلية السائدة.. ومع ذلك، فالتراجع الفعلي عن القوانين المدنية في مجال الأحوال الشخصية واقرار قانون العائلة لم يتم الا في سنة 1984، مع بداية نفوذ المد الأصولي، وفي ظل أزمة الحركة الديمقراطية بشكل عام في الجزائر...

كما تضمنت مداخلة فاتكة مجاهد تحليلا للشروط السياسية والاجتماعية التي سمحت للمد الأصولي باكتساب مكانة مهمة في الساحة السياسية الجزائرية، وريبط ذلك بالأزمة الاقتصادية وغياب الديمقراطية، كما أبرزت حجم الخطر الذي يشكله هذا التيار بالنسبة لحقوق الانسان الحيوية.

أما بالنسبة لحاضر النضالات النسائية الجزائرية، فقد ركزت المحاضرة على الزخم الذي عرفته منذ بداية الثمانينات الى الآن، والذي أسفر عن تشكل جمعيات نسائية مستقلة تناضل من أجل الغاء قانون العائلة لضمان حقوق النساء ضمن قوانين مدنية عادلة، تمنح للمرأة حقوق المواطنة كاملة. وقد وصل عدد هذه الجمعيات 17 جمعية حاليا، شكلت فيما بينها إطارا تنسيقيا يعمل على توحيد النضالات، وعلى دعم لائحة المرشحات النسائية للانتخابات البرلمانية التي ستجري في أواخر يونيو.

بعد المداخلات، أخذ الكلمة متدخلون من الحضور المتنوع للاستفسار حول ماورد من معطيات خاصة بالنضال النسائي، أو لطرح إشكاليات مرتبطة به، أو لإسهام في

توضيح وتعميق النقاش الذي أثارته الارضيات... وقد اختتم اليوم الأول بحفل شاي ومعرضات فنية مغاربية، لتستأنف المناظرة في اليوم الثاني، بشكل تنظيمي مغاير، إذ تم تقسيم المساهمين والمساهمات الى ثلاث حلقات عمل داخل قاعات متفرقة، وذلك حسب اختيارهم واهتماماتهم، فانطلق النقاش داخل القاعات (ateliers) حسب المحاور المختلفة منذ الحادية عشرة صباحا، لتعميق النظر في مواضيع اليوم السابق، ولنقاش الاشكاليات المقترحة من طرف الاطوار المنظم...

وقد انصب النقاش داخل القاعات الثلاث خلال الحصة الصباحية -التي استمرت إلى الساعة الواحدة زوالا- على التعريف بواقع النساء المغاربيات، وإبراز أهم التحديات التي يواجهنها حاليا. واستمر بعد الزوال ليتخذ منحى أكثر تطورا، يتمثل في التفكير في أشكال الدعم والتضامن التي يمكن أن تبذلها النساء المغاربيات فيما بينهن، وأشكال التنسيق التي يمكن أن تخلق بينهن وبين إطارات نسائية في العالم العربي، كما تقدمت مقترحات تتعلق بأشكال دعم المجموعات النسائية الكندية (الكيبككية) لمشاريع التنمية داخل بلدان المغرب. كتعبير عن مبدأ التضامن النسائي العالمي.

ملاحظات عامة

إن الملاحظات العامة التي يمكن إبدائها حول الندوة النسائية المغاربية بكنندا:

- التنظيم الراقي والمحكم لأعمال الندوة، وتمثل ذلك في العمل الموازي الذي قامت به اللجنة المنظمة، بتهيئتها لمشاريع تعرف بواقع النساء المغاربيات ونضالاتهن، وإطلاع المشاركين الذين حضروا الندوة على مضمونها قبل افتتاح الأيام "الدراسية"، مما

ساهم في تجاوز الطابع التعليمي الاخباري الذي كان من الممكن ان تنزلق اليه الندوة، والارتقاء الى مستوى نقاش اشكالي. كما تجلّى التنظيم المحكم في إتقان مهمة التسيير والتنشيط، بحيث تم التمكن من انجاز كل فقرات البرنامج في الوقت المحدد.

- كان الهاجس المسيطر على النقاش منذ بداية الندوة، وخلال كل مراحل عملها، هو خطر المد الأصولي الذي بدأ يهدد مكتسبات النساء في العالم كله، إذ برز في أوروبا من خلال نمو حركات مناهضة الإجهاض، "mouvement pro-vie" وبرزت دعوات تنادي بعودة المرأة إلى البيت لإنقاذ مؤسسة العائلة من الانحلال والتفكك، كما بدأ يحتل مكانه في المجتمعات الإسلامية، فالنساء الجزائريات مثلا يعشن مواجهة يومية مع مظاهر العنف الفاشستي الذي يستهدف حقهن في الشارع، والعمل والتعليم، والسكن المستقل... الخ، كما يعشن مواجهة سياسية -إلى جانب القوى الديمقراطية- مع القوى الظلامية، من أجل حماية حق التعدد والاختلاف، والحقوق الانسانية للمرأة

- أثار الحضور النسائي المغاربي حب استطلاع مجموعة من الصحفيين والصحفيات المهتمين بقضايا العالم الثالث، وقضايا النساء في العالم العربي، كما حضرت الندوة مجموعة من التنظيمات النسائية الكيبككية، وكانت فرصة لتبادل التجارب والآراء ووجهات النظر... فتم التأكيد مرارا، على أن الحركة النسائية في المغرب الكبير، وفي العالم العربي بشكل عام، تحبل بالمستقبل الآمل، لأنها تتضمن مشروع تغيير راديكالي، لكل بنيات المجتمع القائمة، في اتجاه تأسيس شروط تحترم فيها حقوق النساء ضمن احترام حقوق الانسان، وتبنى فيها علاقات ديمقراطية متكافئة. □



الجزائرية نصيرة مراح:

كيف نتكلم عن الديمقراطية وقضية المرأة مهمشة؟

المتوسطية وحقوق المرأة خصوصا في بلادنا العربية وكانت السيدة نصيرة مراح رئيسة «الجمعية المستقلة لناصر حقوق الانسان» خير معبرة عن هموم وطموحات ونضال المرأة العربية، كلماتها نابغة من القلب ومن عمق التجربة في النضال ضد الاستعمار وفي الدخول في مسيرة فتية لتحقيق الديمقراطية ونظراتها الجازمة والواثقة ذكرتني بالمرأة الجزائرية التي حملت السلاح واتجهت مع إخوانها نحو الجبال حيث انطلقت ثورة المليون شهيد... وكان هذا الحوار:

ع كانت غرناطة تستعيد تاريخها بأبهى حله وهي تحتضن «منتدى البحر الابيض المتوسط للسلام: حوار المواطنين». الوفد، التي جاءت لتحاول بعناء استعادة هذا «الحوار» بعد الفجوة العميقة التي عشناها ولازلنا نعيشها الآن والجروح لم تضمّد بعد، وجدت في المدينة ذات التاريخ العربي المشرق مرتعا هائلا لبسط الشهادات التاريخية الكثيرة عن التآخي والسلام والتعايش المثمر، في هذا الجو تعالت الأصوات للكلام عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في البلدان

- عرفت الجزائر انفتاحات ديمقراطية مهمة بعد أحداث أكتوبر 1988 أدت إلى ظهور أحزاب جديدة ونقابات وجمعيات الخ. كيف كانت مواكبة الحركات النسائية في الجزائر لهذه التحولات؟

- الحركة النسائية ظهرت منذ ما يقارب عشر سنوات، يعني من قبل الانفتاح الديمقراطي، في سنة 78-79 كانت قد بدأت بعض التنظيمات النسائية، رغم انعدام حرية التنظيم آنذاك، لكن كانت غالبها جد محدودة ومع ذلك كانت هناك تحركات أبرزها قيامنا بأربع تظاهرات احتجاجا على قانون الوكالة العائلية (Le code de la famille) قبل التصويت عليه، بعد ذلك حاولنا أن نواصل لقاءاتنا عبر أرض الوطن، وبعد أحداث 88 طبعاً كان علينا أن نستفيد من الوضعية الجديدة وهكذا نظمنا جمعيات كثيرة. مع أن أول جمعية نسائية مستقلة أسست في الجزائر كانت عام 1985 أي قبل المصادقة على قانون الحريات الحزبية والنقابية والجمعية مما يدل على أن المرأة كانت سباقة في هذا المجال، وهكذا أسست جمعيات جهوية في مختلف المدن الجزائرية وعلى المستوى الوطني ومنها جمعيتنا.

- ماهي المطالب الأساسية لهذه الحركات النسائية في ظل الأوضاع الراهنة؟

- التجربة الديمقراطية في الجزائر تدفعنا للتفكير في ماهية هاته الديمقراطية، لذلك أول ما نطالب به هو تعميق هذه الديمقراطية وشموليتها خصوصاً فيما يتعلق بقضيتنا وحقوقنا، هناك مطالب أساسية أخرى تتمثل في تعديلات لقانون الأحوال الشخصية كإلغاء قانون القصور وتعدد الزوجات.. الخ.

وعلى وجه الخصوص إلغاء قانون الوكالة العائلية الذي هو بشكل أو بآخر سحب حق الانتخاب من المرأة وهو حق من حقوق المواطنة فكيف إذن نتكلم عن انفتاح ديمقراطي إذا كان نصف الشعب مهمش؟

- هل هناك أشكال دعم أو مساندة تقدم لكم من طرف بعض القوى الديمقراطية في الجزائر؟

- لحد الساعة ليس هناك أي شكل من أشكال الدعم الفعلي والعملي من أي قوى كانت وفي كل مرة كنا نواجه فيها مشكلة نجد أنفسنا لوحدها بدون أية مساعدة، ولذلك توجد هذه الاستقلالية من طرفنا عن كل التيارات السياسية المتواجدة حالياً في الجزائر، وهذا ليس سبباً لالصاق تهمة الامية السياسية بالمرأة، بل على العكس تماماً فنحن نعرف لعبة التحالفات السياسية الوقتية، ونخاف من أن نقع في فخها. احزابنا لحد الساعة، واقصد طبعاً الديمقراطية منها، لم تحرر على ادخال قضيتنا ضمن برامجها ولو بشكل نظري. على العموم نحن لا ننتظر مساعدة من احد، ونعرف ان حقوقنا سننتزعها

بأيدينا وان لا احد سيقوم بهذا العمل عوضاً عنا.

- هل هناك تنسيق مع حركات نسائية أخرى على الصعيد المغاربي؟

- كانت لنا اتصالات فردية مع بعض الاطر النسائية في بلدان اتحاد المغرب العربي، وايضا على مستوى الجمعيات، وفي شهر مارس العام الماضي قمنا بملتقى مغاربي للأطر النسائية، وخلالها حاولنا القيام ببعض التنسيقات فيما بيننا وهناك ملتقى آخر في اواسط ماي من العام الحالي.

- عرف التيار الاسلامي في الجزائر من خلال جبهة الانتقاذ الاسلامي بممارسته لاساليب العنف والقمع ضد القوى السياسية الاخرى وضد المرأة، شخفاً او تنظيمياً. كيف تواجهون من موقعكم هجمات هذه القوى الظلامية؟

- الحقيقة أن التعسفات كنا نعاني منها قبل ذلك بكثير، لكنها أصبحت أكثر تنظيمياً وتوجيهياً بعد ظهور جبهة الانتقاذ على الساحة السياسية في البلاد، وقد حاولنا نحن عبر تنظيماتنا ضد هذه الهجمات التي أصبحت خطيرة ومقلقة لحد كبير، قمنا بمظاهرات عديدة خلال سنة 1989 نطالب الدولة أن توفر لنا الحماية والأمن حين بدأنا نفتقد هذه الأشياء، لكن للأسف في كل مرة نتعرض فيها لتعسف من طرف هذه القوى ونرفع الأمر أمام القضاء تنتهي دائماً إلى نتيجة واحدة وهي عدم تطبيق أي قانون ضدهم، هذا يدل على أن الدولة لا توفر لنا أية حماية ولا تطبق القانون عندما يتعلق الأمر بهذه المواجهات التي نتعرض لها، في ظروف كهذه إذا استثنينا الشكايات العديدة التي نقوم بها ضد ما نعانيه ومحاولاتنا لرفع قضيتنا أمام الأنظار فليست لنا أية وسيلة أخرى للدفاع عن أنفسنا، ومع كامل الأسف هناك عدة قضايا جمدت أذكر على سبيل المثال حادثة المرأة في ورغلة التي أشعلوا النار في بيتها وأحرقوا طفلها الصغير البالغ من العمر 3 سنوات وحوادث أخرى لعدة نساء أحرقت بيوتهن وكل هذا لسبب بسيط أنهم كن يعشن فيها بمفردهن وعدة حوادث أخرى أيضاً.. وأنا أحمل المسؤولية لكل القوى «الديمقراطية» والمدافعة عن حقوق الانسان.

- العدوان الذي شن على الشعب العراقي كانت معاناة المرأة العراقية فيه مريرة وقاسية ولا زالت. هل قمتم باتصالات مع اتحاد نساء العراق خلال تلك الفترة العصبية؟

- أولاً قمنا بعدة مظاهرات احتجاجاً على العدوان الامبريالي وتضامناً مع أشقائنا وشقيقاتنا بالعراق. وقد حاولنا الاتصال بالاتحاد لكن للأسف لم تتمكن من ذلك بسبب الحرب وعدم تواجد أي تنظيم نسائي عراقي في الجزائر أو خارج العراق، لكننا على العموم نسقنا كثيراً مع النساء الفلسطينيات في هذا المجال وقمنا بعدة تحركات



القائمة الراكشة

عبد الفتاح فاكهاني

وقصد زيد المعقول زقاق السمارين ليغمز امرأة جميلة، أي امرأة جميلة، على شرط أن يكون لها مرافق.

بالفعل، وهو طفل، كانت كواكب الدرب يتحلّقن حوله في غرفة أسدلت خاميتها ثم يشبعنه حلوى فرحا به وشكرا كريما له على غمزه الناجح. لكنه لما وعى اعتبر ذلك نطفلا على براءته وخلص بعد التشاور مع نفسه إلى أنه إنما كان منفذ أوامر. يقرن له «اغمز!» ويفعل، فإذا بهن مقلبات ضامات في قوة تضغط أضلاعه الصغيرة حد الإيلام. يقول: «كنت لا أفهم شيئا».

ولا يطيح على بال زيد المعقول أن يوجه غمزه المرتقبة إلى امرأة بلا مرافق. يعتبر الأمر غير مطروح، بل يرى أن في جعبته ما يكفي للتعبير عما في قلبه لو كان في قلبه شيء. فبمجرد ما اشتعل إبطاه وتبعيع صوته، حسب أن الدنيا تبدلت، هو الذي رأى وقتذاك أن عتاة المتغزلين أقبلوا عن الغمز فجأة، وأصبحوا يكتبون الرسائل ويحفظون خفيف الأغاني.

وأما الملاح الذي عمرته بائعات الترفيه للجميع بعدما غاب عنه بغتة فقراء اليهود، فقد أمسى هرما لم يخطئه زيد المعقول على فقره الصارخ. لمادق الحلقة، تمنى لو وجد الباب مفتوحا على مصراعيه يالهول الانتظار في درب لا يعرف ولا تعرفه. وأما التي برزت فبنت جميلة تمسك على حرف سيجارة شهباء طويلة. ولأنها مشغولة، ومن الراجح أنها كانت كذلك، فقد أسلمت زيدا لصديقتها التي غلقت عليه وعليها إحدى الغرفتين. وبعدما قال



كيف نتكلم عن الديمقراطية

وأنشطة لدعم النساء العراقيات على جميع الأصعدة.

- هل ترين أن تجربة كهذه التي نعيشها هذه الأيام، أقصد هذا المنتدى الدولي للسلام، إذا ما نضجت هذه التجربة وتكررت سيكون لها وقع إيجابي في حل الصراعات الحالية وستلعب دورها فعلا كملتقى من أجل السلام، أي أن هناك آفاقا لكن ننقل من حوار للمواطنين إلى حوار جدي للأنظمة؟

- أي حوار هذا الذي نبحث عنه وأي سلام، خلال حرب الخليج كل الدول الحاضرة الآن كانت تدعي أنها تريد السلم وفي نفس الوقت طبقت أقصى القوانين على العراق باسم الشرعية الدولية، القنابل التي اسقطت على بغداد ودمرت العراق كانت باسم السلم والحوار، أنا في رأيي نحن الذين في كل مرة، نكون فيها عرضة للاعتداءات يجب أن نتفق أولا على كلمة «السلم» ويجب أن نتوصل جميعا لمفهوم صحيح لهذه الكلمة عندئذ سيكون الحوار فعليا وجديا. □

حاورتها

نهوند المجذوبي

فيها بيتين للشاعر قدور العلمي نهرته باقتضاب: «إما أنك جئت وإما تدرج فمراكش رحبة».. واستسلم مغموما حتى غادر الدار وقد تركها مدكدك الوجدان. وان تبدلت أشياء فالشمس هي الشمس مازالت تقلي أزقة مراكش وساحاتها العارية. لكنها تساقط بردا ولألى هنا في زقاق السمارين المسقف بصفاء قرفائية عوضت قصب السقف القديم وأعنايه الغضة. هنا بالضبط استجمل زيد المعقول واحدة من المتجولات، ورغم الازدحام فقد لاحظ من بين خواتمها واحدا يشبه أخاه حول بنصر الرجل الذي يرافقها.

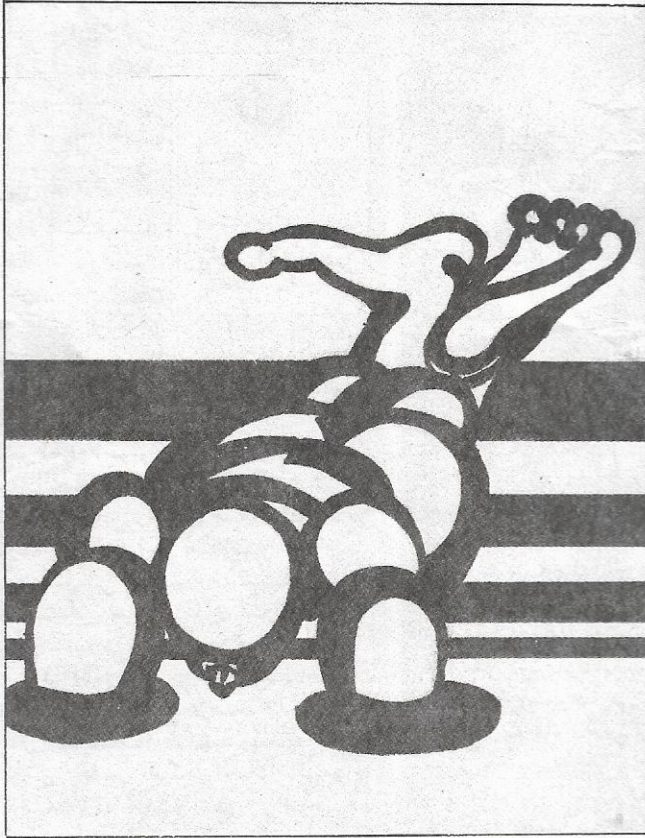
وبما أن حركة المشي تلوي الأبدان وتغير الزوايا باستمرار فقد جاهد زيد المعقول بين تخلف وتقلل ليحتل الموقع الذي إذا غمز منه لن يشك الرجل ولا امراته ولا أي شخص من أي بلد على الكوكب الأزرق في أن الأمر يتعلق فعلا بغمزة. عطلة حيرة الاختيار ولكن الحسم أتى سريعا: الغمز يتم، ولا يتم إلا بالعين اليسرى. فغمز.

المرافق بالطبع لم يكن مسافرا إلى مجرة أخرى. وللحقيقة فمنذ أن اقترب زيد المعقول، وهو يضاعف من النظرات المتسائلة والمرأة لم يفتها هي كذلك ما في اقتراب هذا الانسان من اطلاق لراحته وراحة الذي يقاسمها النصيب: «قد آكوت كبيرة الشبه بواحدة يعرفها».

وما ان انطبق جفن زيد المعقول على عينه حتى ابيض وجه الرجل الذي التصق بزوجه واحاط ظهرها بذراعه مستعدا للأسوأ. لما التفت ثانية إلى زيد دهش أيما دهشة. فالعين على عكس الغمزة الأولى لم تعاود الانفتاح، حتى اذا مرت عليها دقيقتان وهي موصدة تفجر الزوج ضاحكا وحاكته زوجته بالإبتسام العريض.

إنهما يشوفان إلى زيد المعقول باحتياط أقل ويستدعيه تضاحكهما المضياف إلى الانبساط. ألم يقل له الزوج: «هون عليك، افتح عينك؟» ألم يطلق بعدها ضحكة تلفت لدويها المتجولون وبعض التجار وأغرقت زيدا نفسه في حرج كامل، بل فتحت عينه المغلقة وما شعر؟ «... هون عليك يا والدي هون، لنفرض ان سيادتكم غمزت زوجتي فلا ضير. فالأمر.. لا يستدعي.. اليس كذلك.. يا

سلوى...» كان يقولها وقد ألت به ضحكة عاصفة تقوس لها ظهره وأقلقت زوجته سلوى التي توقفت عن المشي وأمسكته من كتفيه تحاول رفع رأسه لتطمئن عليه. وأما زيد المعقول، فكان قد غادر مسرعا زقاق السمارين إلى زقاق آخر.



متابعات

حقوق الإنسان

أصدر فرع مراكش للجمعية المغربية لحقوق الإنسان تقريراً عن أنشطته خلال سنة 1990 سواء منها المتعلقة بشعر

الوعي والتكوين أو المرتبطة بالانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان في المنطقة.

وحسب ما جاء في هذا التقرير، فإن أزيد من 30 حالة قد عرضت على

مكتب الفرع انتهكت فيها حقوق الإنسان، وتتنوع بين تعذيب مواطنين من طرف الشرطة أو الحرس الجامعي والحرمان من جواز السفر والتضييق على حق ممارسة النشاط النقابي وحرمان جمعية ثقافية من ممارسة نشاطها (في أسفي) والحرمان من التسجيل في مؤسسة تعليمية وحرمان معتقلين سياسيين من الحق في التطبيق...

وقد أتبع مكتب الفرع عدة إجراءات لتتبع الحالات التي عرضت عليه بحيث راسل السلطات المختصة حسب الحالات (عامل الاقليم، الوكيل العام، نائب وزير التربية...) إلا أنه لم يتلق أي جواب بعد الآن، كما أنه يتابع مساطر قضائية في أربع حالات أمام محاكم مراكش «ألا أنه يبدو أن الإجراءات بطيئة جداً» بخصوصها كما ورد في التقرير.

وإذا تنوه بمبادرة فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمراكش في إصدار هذا التقرير والذي ذيل بقائمة الوثائق الدولية التي تتوفر عليها خزائنه، فإنا نتساءل عن

سر الصمت والتباطؤ الذي تنتهجه السلطات تجاه ما تتعرض له حقوق الإنسان من انتهاك، أهذا هو الطريق السوي لبناء دولة الحق والقانون، أم أنه الوجه الذي يكشف عن حقيقة الخطاب الرسمي حول حقوق الإنسان...

الاسلام والعلاقات الدولية

صدر للأستاذ عبد اللطيف حسني كتابه الثاني (الاسلام والعلاقات الدولية، دار إفريقيا/ الشرق 1991)، وهو يقع في 227 صفحة،

ويشتمل على قسمين رئيسيين: مرتكزات تصور الناصري للعلاقات الدولية، وضوابط العلاقات الدولية. بينما توزع كل قسم على عدة فصول ومباحث. ويعد هذا الكتاب

متابعة لمشروع البحث الذي أنجزه المؤلف من قبل عن (الأصول الفكرية لنشأة الوطنية المغربية) خصوصاً في فترة زمنية (القرن 19) كانت حاسمة في تاريخ المغرب بشتى معانيه.

وقد أبرز المؤلف هذه الفكرة في بداية كتابه، متحدثاً عن الناصري بقوله: «وجد نفسه مرتبها لواقع القوي الدولية الذي ساد خلال الحقبة التي عايشها، والذي بدأ مختلاً وبشكل عميق لغير صالح البلاد الإسلامية من جهة، ومغابراً تماماً للواقع الذي ساد خلال حقبة تبلور الموروث الإسلامي في هذا الشأن من جهة أخرى»، وما ذلك إلا لأن الناصري عاصر «حقبة الوقائع التي مهدت حقيقة

الإسلام والعلاقات الدولية

سودج الفكر المغربي الناصري

لاستعمار البلاد».

ويمكن اعتبار الكتاب دراسة «مونتوغرافية» فيما صدر عن الناصري من مواقف وأفكار وتصورات اعتماداً على الموروث الإسلامي فيما يرجع للعلاقات الدولية. ولذلك فهو يلقي أضواء كثيرة على هذا المنحنى من التفكير في ارتباط مختلف مع الهياكل الفاعلة فيه، سواء على صعيد المخزن أو على صعيد المجتمع.

آفاق: أسئلة الحرب

صدر العدد الجديد من مجلة «آفاق» (العدد 1 ماي 1991) قبيل انعقاد المؤتمر الحادي عشر لاتحاد كتاب المغرب متوجاً بذلك مسار عامين

من الصدور (بعدل ثلاثة أعداد في السنة). ويتميز هذا العدد بمحورين هامين، محور الكتابة والمعنوع الذي سبق للمكتب المركزي أن نظم حوله، يرمين

دراسيين في أواخر السنة الماضية بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان. أما المحور الثاني فيتضمن مجموعة من الشهادات حول ما عرف باسم (أزمة الخليج). وتكمن أهمية المحور الثاني في تعدد الأقلام المساهمة فيه واختلاف منظوراتها للتعامل مع الحدث، ولكن معظم المساهمات في هذا المحور تلتقي، ضمناً أو صراحة، عند فكرة جوهرية يمكن صياغتها بضرورة أعمال الوعي النقدي في تأمل مجريات واقعة تاريخية هزت كيان الشعوب العربية ومست الفكر والثقافة

آفاق

هذا العدد كتاب المغرب
بصدورها اتحاد كتاب المغرب

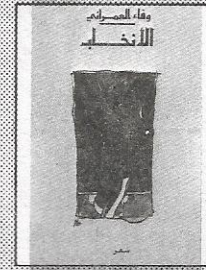
المدير المسؤول: محمد الأشعري

وزوايا النظر.

كما يشتمل العدد على مساهمات إبداعية مختلفة في القصة والشعر لأسماء لها حضور واضح، على صعيد الساحة الثقافية والإبداعية، في مجال ممارساتها الإبداعية.

الانتخاب

صدر للشاعرة وفاء العمراني ديوانها الأول (الانتخاب) عن اتحاد كتاب المغرب (1991). ويضم هذا الديوان جملة من القصائد المنتخبة على امتداد تجربة شعرية تجاوزت العقد من الزمن. ويمكن للقراءة الأولى أن تدخل إلى عالم هذا الديوان من خلال قيمة الجسد بكل أبعادها



وتفريعاتها وأزويحاتها. فهو موضوع وذات وتفسير واستعراض لغوي يتبدى، في بعض القصائد، كحافز على الاستيهام، وفي طور آخر كمفجر لفرغيات المستوعبة أو المصادرة. ومع أن الديوان طافح ببعض معاني التعبير الصوفي، بحيث تغدو المفردة الشعرية محملة بكون من الدلالات الرمزية، إلا أن فعوى هذا التعبير كما هو الظاهر في جملة من القصائد يصدر عن تنابعات المعاناة الذاتية. فالبعد الصوفي ليس بياناً بقضية مفارقة إنما هو محمول لصوغ الشعور الذاتي بما يمكن تسميته بالعزة الفردية. ولعل في هذا ما يعطي للنسبة المذكورة طابع النقص في الفاتن والأخاذ قصد استظهار مكانتهما وتعمية جذورهما. إننا بصدد المنوع ولكننا في مساحة الذات.

الجسد الأنثوي

صدر عن دار الفنون كتاب والجسد الأنثوي، لمجموعة من الباحثين بإشراف عائشة بلعربي. يقع الكتاب في 135 صفحة، وينقسم إلى ثمانية مداخلات: أربعة منها باللغة العربية وأربعة أخرى بالفرنسية. وقد توزعت المراضيع على هذا النحو: الجسد الأنثوي، والجسد المرسود اللازم - المرأة والعلاقة بالجسد - مؤثت وأمكنة: خطرات وأشراك (شهادات) جسد المضيفة بين سندان الحلم ومطرقة الواقع. العين الجسد: من اللون إلى العلامة. الاهتمام بالجسد: اعتناء أم إغراء - الأنوثة والإبداع الأدبي - الأنوثة في الشعر الأمازيغي. ومن خلال مقدمة الكتاب، التي أعدها عائشة بلعربي، تتوضح نوعية المقاربات الممكنة في مثل هذا الموضوع: المقاربة البيولوجية، التي تختزل كشافه وعن هذا الجسد - بالنسبة للبعض - في منطقتين هما المهبل والرحم اللذين تتمحور حولهما كل المناطق الأخرى. المقاربة السوسيو-ثقافية والتي تهتم بالبعد الرمزي والتخييلي بشأن الجسد، خصوصاً فيما يرتبط بالعناية به ودلالاتها، أو صورة هذا الجسد الأنثوي في الخطاب الأدبي والشعري المرتبط بمخيلنا. وأخيراً المقاربة المرتبطة بالمحيط والتي تجعل هذا الجسد في مواجهة طبيعية ومستمرة، للتمكن، كوسيلة للبحث عن شروط التوافق والتعيين، وانتزاع شرعية الارتياح لكل الأمكنة.

ولعل جرأة هذا الكتاب تنبع بالخصوص من طبيعته الأسئلة المطروحة، وتنوعية التحاليل المنتهجة في الكشف عن الأبعاد الخفية (أو المسكوت عنها) للجسد الأنثوي،

وفي استنطاق طوبوغرافيته الصامتة، وتفجير اللغة الميتافيزيقية المستنقطة في الأحكام القهيمية والأخلاقية. كما استمرار لإعادة الرصد والضبط «البروتاني» لنوازع الكشف في هذا الجسد.

وعلى هذا الأساس يقرأ الجسد بوصفه شبكة معقدة، لعلاقات خفية بين الاجتماعي والثقافي والرمزي والفيولوجي. تتصدرها - بطبيعة الحال - وضعية المرأة في المجتمع العربي، بما يكشف هذه الوضعية من شروط تاريخية معقدة أبعدت هذا الجسد الأنثوي عن

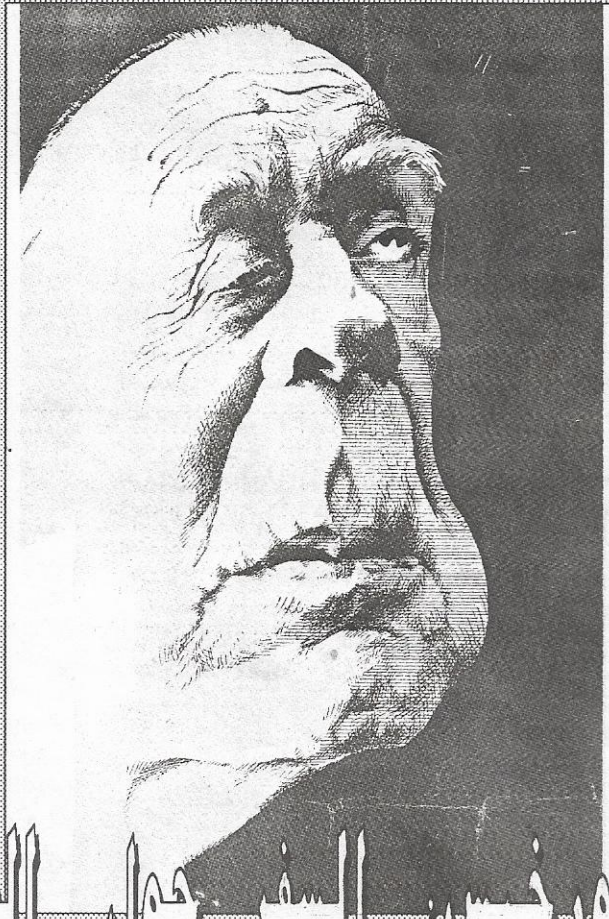


دائرة وعيه بضروراته، كألبة من آليات التحكم فيه، وأشرافه. وسواء اعتبر صدور الكتاب، كقراءة مستعمدة في أوجه الضميمة والانتكسار والحصار التي يعرفها هذا الجسد، أو محاولة لاختراق حوارات المنع التي تحول دون تحقيق أنسانيته. فقد أثبتت في النهاية أن هذا الجسد باعثاً على الكتابة (زهرة الزكلاوي) وملهما للفن (محمد الحبان) ومختزفاً للقوانين باعتباره ممنوع ولازم (نحاة الرازي) جسد موشوم بعلامة الألم والقلق (دامية) وأخيراً جسد يتأرجح بين العناية والإغراء (عائشة بلعربي)، ليذم في آخر المطاف داخل مؤسسات مهينة تفرض عليه مقاييس الاستهلاك والتجارة (عائشة فضول). كتاب جدير بالقراءة. ولنا عودة في الموضوع.

محمد المرجان

الأسف

حلت في هذا الشهر، الذكرى الخامسة لوفاة خورخي لويس بورخيس، مبدع المتاهات الأنيفة ومرايا التكرار المرعب. ونظرا للمكانة المركزية التي يحتلها على صعيد بلورة الكتابة الحديثة بكل تلويناتها السردية، فإن (على الأقل) تقدم، في هذا العدد، ملفا عن الكاتب الأرجنتيني يتألف من كلمة لعبد الكبير الخطيبي ونص لإبراهيم الخطيب، بالإضافة إلى خمسة نصوص قصيرة لبورخيس ترجمها عن الإسبانية إبراهيم الخطيب، وببيليو غرافيا لما صدر له في اللغة العربية.



بورخيس: السفر حول العالم

إبراهيم الخطيب

الحرب
والكتب
(طرس)

في إحدي ظهيراتي، وحرب الخليج على أشدها، أخذتني سنة من النوم فرأيت فيما يرى النائم أنني أضمت مفتاح مكتبة أبي الشاسعة، وأن عالم الكتب أصبح محظورا علي. كان الدمار يحدث هناك، بعيدا عني بالآف الكيلومترات، وأجهزة الاتصال تعمل على نحو محموم، والمحللون السياسيون يؤدون لعبتهم المفضلة، والزعماء يتحصنون وراء ابتسامتهم البليدة، لكنني كنت استشعر فوضى هائلة تعصف بكل شيء. ليست الفوضى الناتجة عن تضارب الأخبار، وتباين الآراء، وتذبذب العواطف العنيفة في هذا الاتجاه أو ذاك، وإنما هي فوضى عميقة تتغلغل في الكيان وتضع رموزه ومعاييره قاب قوسين من الهاوية أو أدنى عندما استيقظت من غفوتي، كانت

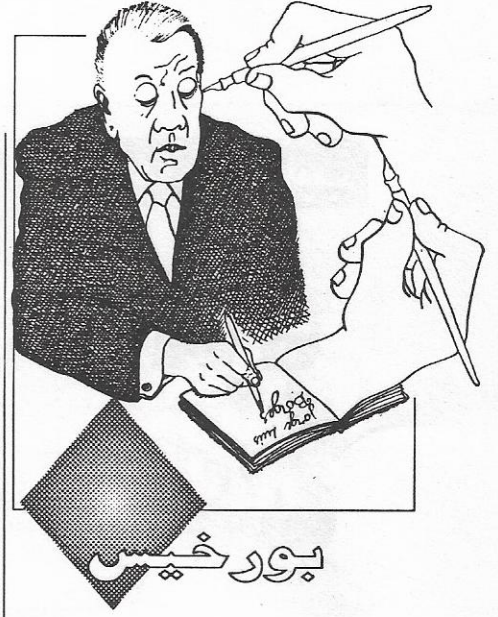
اعتبر بورخيس أحد الكتاب المحدثين الذين قدموا الشيء الكثير للحضارة العربية. فبفضول لا متناه، حلم الرجل بالأساطير والحكايات والأشياء التي بدت له غرائب وأعاجيب أسرة. لقد كانت الحضارة العربية، بالنسبة له، ميراثا أساسيا في الحضارة الكونية، فمن أي مصدر نبع هذا الاهتمام؟ بتعلق الأمر بثقافة شاسعة وفضول موسوعي دفعاه إلى السفر حول العالم انطلاقا من بوينوس آيريس مسقط رأسه إنه سفر أدبي متواصل ومستمر، لكنه، في العمق، حوار بين الحضارات.

إذا أردنا تعريف بورخيس، أمكننا أن نقول بأنه أديب بالمعنى العربي للكلمة. ذلك أنه يستعمل أنواعا وأشكالا أدبية متباينة، خاصة القصة القصيرة والحكاية والقصيدة والمقالة، فيقوم بتوحيدها في أسلوب متميز. إنه يحلم وهو يفكر، ويفكر فيما هو يحلم. وتكفيه صفحة واحدة في بعض الأحيان لسرد حكاية أو مأساة أو مذهب فلسفي. فعبقريته في اعتقادي تتركز في أسلوب دقيق ورؤية مفتوحة على أصقاع العالم.

بورخيس: رؤية
مفتوحة على
أصقاع العالم

عبد الكبير الخطيبي





في فمي مرارة لا حد لها، وفي خاطري تتأرجح ذكرى غامضة من الطفولة أحدث معانها لكنني لا أنحس لها شكلاً. في ذلك الوقت بالذات شرعت في ترجمة قصة بورخيس الذائعة الصيت «الموت والبوصلة». كانت أحداث القصة تدور حول سلسلة جرائم وحول حرب سرية يتصارع فيها ذكاء رجلين: مفتش الشرطة إيريك لونروت، المثقف الواسع الثقافة الذي لم يكن -مع ذلك- يعتبر نفسه سوى ظل لإحدى شخصيات (پو) القصصية، وريد سكارلاس، المجرم المتعدد التجارب، الموهل في القدرة على الاحتيال، والعميق الإدراك لسبل الكون ومناهاته. واستهوتني لذة كسلي في تتبع المصادر المستقلة التي عكف بطل القصة على فحصها وقراءتها بغية حل معضلة الجرائم المتتالية، فلاحظت أنه يصعب القول، في كثير من الأحيان، بما إذا كانت تلك الكتب مختلفة أو منتحلة أو حقيقية وأنها، ربما، لم تكن مراجع وإنما استعملت، على عادة بورخيس، كأقنعة ومرايا. فمثلما كانت لائحة مؤلفات بيبير

مينار تعكس صورته العقلية وتاريخه الذهني، يمكن الظن بأن الكتب التي شغلت مفتش الشرطة كانت تضو، على نحو تقاطعي، الشكل المسبق لمجريات المخطط الذي سيؤدي في النهاية إلى هلاكه. تذكرت مكتبة أبي التي ظلت مغلقة بعد وفاته، وكيف كنت لا أكف عن الاقتراب من بابها الموحد، والإنصات إلى صمتها الذي كان يغدو، في بعض الأحيان، همهمة وضحكات مكتومة، ثم طرحت على نفسي أسئلة غير مبررة من قبيل: ما هي الكتب التي شكلت، منذ الطفولة، تخيل بورخيس؟ وكيف استطاع، من سديمها اللاتهامي، صوغ عالم منسجم قائم على حساسية مفرطة وافتراضات نفاذة؟

أخذت أتصفح كتبه، وأنقب في تعليقاته الموجزة المبثوثة هنا وهناك، فإذا بي أعثر، في كتابه «DISCUSSION»، على لائحة بالكتب والآثار التي كانت هوامش نسخها، وبورخيس طفل، مرات للعديد من ملاحظاته: لائحة يبعث تطرفها العشوائي على الاستغراب. ذلك ما حدا بي إلى مقارنتها بإحصاء آخر، لم يكن أكثر انسجاماً، وضعه الكاتب في مفتاح القسم الثاني من كتاب «FICCTIONS» ويقدم لائحة بأسماء الكتاب الذين كانوا مواطنين له في خلوات القراءة بمكتبة أبيه: شو بنهاور، ستيفنسن، موثر، شو، ويلز، پو، فضلاً عن مؤلفي «ألف ليلة وليلة» الذين ضاعت أسماؤهم وملامح وجوههم إلى الأبد. فارتت بين اللاتحتين، فوجدت أن المشترك بينهما اسم أو اسمان لا غير. لكنني سرعان ما لجأت إلى حيلة نقدية مبتذلة فافترضت بأن اللاتحتين معا تشكلان وجه وقفا جسد لغوي ودلالي واحد: في جانب منه المؤلفات النقدية، والمتون التي تستنبط منها الأمثلة، والموضوعات، والتخمينات، وفي الجانب الآخر هناك الأعمال الإبداعية والكتب

الفلسفية ثم الدينية التي تنطوي، في العمق، على أساطير وتخيلات لا حصر لها. كتاب واحد، لكنه متعدد. ها أنذا أدخل «مكتبة بابل»، وأطوف بأروقتها المسدسة الزوايا. أمعن النظر في الكتب المصفوفة أرتالا، وفي عتمتها الكابية المذهبة فأتخيل أنني، شأن لونروت في «الموت والبوصلة»، أخذت أتغلغل في رموز متاهة قد لفت بإحكام. كانت المكتبة تتألف من كل الكتب الموجودة أو المحتمل وجودها، والتي يمكن الحصول عليها عن طريق استبدال وقلب مواقع الخمسة وعشرين حرفاً من حروف الكتابة. مكتبة متناهية، لكن عدد مجلداتها هائل، وليس بها كتابان اثنان متشابهان. تستدرجني الأبياء والممرات المتناظرة، فالأحظ أنها تعتقل بانحناءات خفية، وأن المقاعد الملقاة في غير نظام شاغرة إلا من قارئ واحد تتعدد صوره الثابتة في مرايا متقابلة على امتداد الجدران. كان بورخيس يقرأ ذات أصيل في مكتبة أبيه، بينما تتناهى إليه أصوات أترابه وهم يلعبون في الشارع المجاور، مثلما تناهت، قبل قرون، أصوات أطفال مسلمين إلى مسامع ابن رشد وهو في منزله، بإشبيلية، يقرأ كتاب «التهافت» للغزالي. وكان ينتقل من كتاب إلى آخر، ربما في البحث عن شيء ضائع يتخيل إمكان العثور عليه، كنت كراتيليا فأخذت أتأمل العناوين فإذا هي، رغم تناقضها الشديد، توحى بأن الكتب تتوفر على خاصية مشتركة أو، لنقل، سلطة سحرية تطمح إلى استيعاب تكاليف الواقع، وتعويض عالم الصدفة الأرعن والشائه، بعالم متشاكل أو متينين. لا يتعلق الأمر برغبة في محو الواقع أو نفيه، وإنما في مقابلة قوضه المركبة بنظام متخيل، أو مساواتها بذلك النظام الذي يعتبره (بيتس) «من ثمار العقل التي لا تشيخ». إن

بيورخييس شخصي

....بلغ فن وضع الخرائط، في تلك
الامبراطورية، حدا من الكمال أن شغلت
خريطة إقليم واحد مدينة بكاملها، وخريطة
الامبراطورية إقليما بأسره. غير أنه مع مرور
الأيام، لم تعد هذه الخرائط المتعذرة الحصر
مرضية، فرفعت معاهد واضعي الخرائط
خريطة للامبراطورية في حجم الامبراطورية
ذاتها بحيث تتطابق بدقة وإياها. ولكون
الأجيال التالية كانت أقل تعاطيا لدراسة
وضع الخرائط، فقد رأت بأن هذه الخريطة
الممددة غير ذات جدوى فقدمتها، ليس دونها
شراسة، طعاما سائغا لقساوات الشمس
وفصول الشتاء. ولا تزال في صحاري
الغرب خرائب هذه الخريطة ممزقة قد سكنتها
الحيوانات وأوى إليها المتسولون، ولم يعد
بالبلاد كلها بقية أخرى من المذاهب
الجغرافية.

عن الصرامة في العلم

عندما أملت به السامة من أرض إسبانيا،
بحث جندي عجور من جنود الملك عن سلواه
في جغرافيات أريوسطو الشاسعة، وفي وادي
القمر حيث الزمن الذي تبذره الأحلام، وكذا
في وثن ذهبي للنبي محمد كان مونطالبان قد
اختلسه. هكذا تخيل، في سخرية وديعة من
ذاته، رجلا ساذجا أريكته قراءة الأعاصيب،
فخرج ينشد المفاخر والعزائم في مكانين
مبتدلين هما طوبوسو ومونطيبيل.
وحينما هزمه الواقع، ودحرته إسبانيا،
قضى ضون كيوخوطي نحيبه في القرية التي
كان بها مسقط رأسه حوالي سنة 1614. ولم
يعش ميغيل دي ثيرفانتيس بعده إلا أمدًا
قصيرا.

لقد كانت هذه الحبكة، بالنسبة للرجلين:
الحالم والمحلول به، تقابلا بين عالمين: عالم

الانتقال من الكتب إلى الأشياء يعني
التعرض لصدمة الواقع، أما العكس فيعني
الدخول إلى المكتبة: جنة الاتساق الكوني.
ذلك أن الكتب، كما قيل، تعيد الاعتبار
للعالم، فتخرجه من عماءه ومن سديميته،
وتجعله شكلا متناغما أو محض شكل. ألم
يحلم الأدب دائما أن باستطاعته البرهنة
على أن الكون إنما هو كتاب؟

يتواصل هدير الحرب: تسقط أطنان
من القنابل المدمرة، فتتشظى آلاف الجثث
وتتهاوى معالم الحضارة، نقوشها وأوشامها
البيدية. يفقد الإنسان ذكاءه الأسطوري،
فيبتسم القتلة أمام عدسات الكاميرا،
ويهرع المتفجرون إلى أجهزة التلفزة
مستعجلين ظهور مشاهد عنف ملونة
تشعل السماوات حمما، وتذك الأرض دكا.
فجأة أشعر بالذعر، ذعر بارد كال موت. كنت
اتسمع الهمهمات والضحكات المكتومة وراء
باب المكتبة المغلق، فاعترتني خشية من أن
تفتالني، على حين غرة، رصاصة طائشة
أو شظية بلهاء تنفلت من الانفجار الهائل
الذي ما انفك يحدث هناك، في الخليج. لم
يكن الأمر أكثر من كابوس، بيد أنني
أدركت الآن معناه: فتحت مغاليق المكتبة
الواحد تلو الآخر، فاستقبلتني عتمتها
المنتشرة كعريشة ساجية، ولتو شرعت في
قراءة الكتاب الدائري، وكتاب الرمل، ثم
«كوميديا» أرسطو... على عجلة من
أمرى كأنما العالم موشك على الرحيل. فأية
كف وارقة، تلك التي أظلت رأسي المكور
الخليق من هجير لافح، ربتت عليه باشفاق،
ثم منحنتني فرصة الحلم بأن الكتاب، في
زمن الحرب، يمكن أن يكون حلما يحلم
بكتاب يتدلى من شجرة دانية القطوف.

مفارقة ثيرفانتيس والكيخوطي



وردة صغراء

لم يمت جيامباتيستا مارينو، الرجل الذائع الصيت الذي أجمعت أفواه الشهرة (ونحن نستعمل هنا مجازاً محبباً إلى نفسه) على إعلائه هوميروس الجديد أو دانتى الجديد - لم يمت في تلك الأمسية ولا في غيرها، بيد أن الحدث الثابت والصامت الذي وقع حينئذ كان في الحقيقة آخر حدث في حياته. فبعد أن أغدقت له العطاء السنون والمجد، احتضر الرجل في سرير إسباني واسع، منقوش الأعمدة بالزخارف. لن يكلفنا شيء أن نتخيل، على بعد خطوات منه، شرفة هادئة تولي وجهها شطر الغروب، وتحت الشرفة مرمرًا وغارًا وحديقة تضاعف أدراجها في صهريج مربع. وضعت امرأة في كأس وردة صفراء، فتمتمت الرجل البيتئين اللذين لا مفر منهما، واللذين كانا، إذا شئنا أن نتحدث بصدق، قد أضجراه قليلاً:

أرجوان الحديقة، بذخ المروج

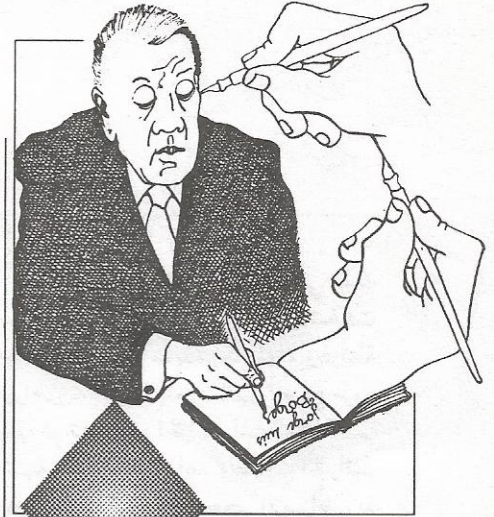
برعم الربيع، ومقلة إبريل...

إذ ذاك انكشف المستور. إذ رأى مارينو الوردة على نحو ما تمكن آدم من رؤيتها في الفردوس، فشعر بأنها كانت في خلوده وليس في كلماته وأتينا يمكن أن نذكر أو نلمح لكن لا نستطيع التعبير، وأن المجلدات السامقة والشامخة، التي تشكل في إحدى زوايا الحجرة عتمة من ذهب، لم تكن (مثلما حلم غروره بذلك) مرآة للعالم،

أحمد بننغالي الذي استمد منه ثيرفانتيس ضون كيخوطي. نقرأ في النص أن البطل (الذي كان، كما هو مشهور، يقطع طرقات إسبانيا مسلحاً بالسيف والرمح، ويتحدى أياً كان لأي سبب) قد اكتشف، بعد إحدى معاركه العديدة، أنه أجهز على رجل. عند هذا الحد يتوقف المقطع، والمسألة هي أن علينا أن نتنبأ أو نخمن كيف كان رد فعل ضون كيخوطي.

هناك، حسب ما أعلم، ثلاث إجابات محتملة. أولاً من صنف سلبي: إذ لا يحدث أمر يذكر لأن الموت، في عالم ضون كيخوطي المهلوس، ليس أقل ابتدالاً من السحر، وقتل رجل ما كان له أن يريك من كان يقاتل، أو يظن أنه يقاتل، التنانين والسحرة. الإجابة الثانية مؤثرة: فضون كيخوطي لم يتمكن قط من نسيان أنه مجرد انعكاس لالونسوكيخاطو، قارئ الحكايات الخرافية، إن رؤيته الموت، وإدراكه أن حلماً قد عرضه لارتكاب خطيئة قابيل، يوقظانه من جنونه الاتفاقي، ربما إلى الأبد. ولعل الإجابة الثالثة هي أكثر الإجابات احتمالاً: فعندما يموت الرجل، لا يستطيع ضون كيخوطي القبول بأن الفعل الشنيع نتيجة هذيان، ذلك أن واقعية المعلول تجعله يفترض وجود طرف ثان هو واقعية العلة فلا يبرح ضون كيخوطي جنونه على الإطلاق.

يبقى تخمين آخر لا يمت بصلة إلى المدار الإسباني ولا حتى المدار الغربي، ويتطلب مجالاً أكثر قدماً وأشد تعقيداً وأبلغ إرهاباً فإزاء جثة العدو، يحسد ضون كيخوطي -الذي يغدو حالياً ملوك أزيليات الهندوستان- بأن القتل والانجذاب عملان إلهيان أو سحريان يتعاليان على نحو بين فوق الشرط البشري، فيدرك بأن الميت مجرد وهم مثلما هي أوهام ذلك السيف المدمى الذي يشغل قبضته، وهو عينه، وكل ما مضى من حياته، والآلهة الشاسعة، والكون.



بورخيس

كتب الفروسية اللاواقعي، والعالم اليومي والعادي للقرن السابع عشر. لم يشكا في ان السنين ستؤدي إلى هون الخلف وتلاشيته، كما لم يرتاب في ان إقليمي لامانتشا ومونطيبيل، وهيأة الفارس النحيل، سوف لن تقل شاعرية، في المستقبل، عن مراحل سندباد، ولا عن جغرافيات أريوسطو الشاسعة. ففي مبتدأ الأدب هناك الأسطورة، وكذلك في منتهاه.

مسألة

لنتخيل أنه عثر في طليطلة على ورقة بها نص عربي اعترف المختصون في الكتابات القديمة بأنه كتب بيد وخط السيد

بيروخييس بيليوغرافيا



لم يصدر لبيروخييس، في العربية، إلا كتابان اثنان:
1- «المرابا والمناهات» (1987) من ترجمة وتقديم ابراهيم الخطيب. صدر الكتاب عن «دار تريفال» للنشر (المغرب) ضمن سلسلة «نصوص أدبية» ويضم، فضلا عن مقدمة وملحقين، ثلاثة عشر قصة انتقيت من مصادر مختلفة لبيروخييس هي «EL ALEPH» و«FICCIONES» و«EL LIBRO DE ARENA» و«EL HACEDOR» و«HISTORIA UNIVERSAL DE LA INFAMIA» بالإضافة إلى «أعماله الكاملة» (طبعة بومينوس آيريس، 1974). المحررت هذه الترجمة عن الإسبانية.
2- «تقرير برودي وقصص أخرى» (1988) من ترجمة الشاعرة اللبنانية نهاد الحنايك، ومراجعة الأب ألبير أبونا. وقد صدر الكتاب (الذي يضم عشرة قصص ومقدمة وخاتمة للمؤلف) عن دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد) ضمن سلسلة «المائة كتاب». والملاحظ أن الترجمة اعتمدت الصيغة الفرنسية للكتاب، والصادرة عن دار كاليمار (باريس) سنة 1972.

الحميم

ورأنا شيئا آخر ملحقا به.
أدرك هذا الإلهام مارينو في عشية موته،
ولعل هوميروس ودانتي قد أدركاه أيضا.

منذ غروب النهار وإلى غاية غروب الليل يرى
فهد، في السنوات الأخيرة من القرن الثاني عشر،
ألواح من خشب، وقضبان عمودية من حديد،
ورجالا ونساء يتغيرون، وحائطا وربما مصرف مياه
صغيرا به أوراق جافة. لم يكن يعلم، وما كان
بإستطاعته أن يعلم، أنه يحن إلى الحب والقساوة
واللذة الساخنة في الاقتراس والريح المشبعة برائحة
أيل، غير أن شيئا فيه يختنق ويتمرد فحدثه الله
في رؤيا منام: «إنك تعيش وستهلك في هذا
السجن حتى يراك، عددا معيناً من المرات، رجل
أعرفه فلا ينسأك ويضع صورتك ورمزك في
قصيدة لها مكانها المحدد في حبكة الكون. تعاني
الأسر، لكنك ستكون قد منحت القصيدة كلمتها».
أضاف الله، في المنام، فظاظة الحيوان فأدرك العلل
والأسباب وتقبل. ذلك المصير. بيد أنه عندما
استيقظ لم يكن في دخيلته غير استسلام غامض،
وجهالة باسلة، نظرا لأن آلة العالم أعقد بكثير من
بساطة وحش.

سنوات بعد ذلك، كان دانتي يحتضر في
رائينه وحيدا وغير مبرر مثل أي رجل آخر. وفي
رؤيا منام أطلعه الله على الهدف الخفي من حياته
وعمله، فعلم مندهشا في نهاية المطاف من كان
وماذا كان وبارك مراراته، يروي في الأثر أنه،
عندما استيقظ، شعر بأنه استلم شيئا غير متناه ثم
أضاعه، شيئا لم يكن بإمكانه استرجاعه، ولا حتى
إلقاء نظرة عجل عليه، لأن آلة العالم أكثر تعقيدا
من بساطة الناس. □

أخيرة

لوطسمس

لا استطيع ان اتخلى عن معرفتي بأن الاعتقال السياسي، كما يعرفه كل مناضل، هو تلك العصا الغليظة التي تنزل على رقبة المعارض لكي يسقط ويسقط معه قوله. ومهما اختلفنا في تعريف الاعتقال السياسي (ان كنا ممن يعترفون بوجوده المشكك فيه) فإننا لا يمكن ان نختلف في تقدير ضربة العصا. وإنني لأتصور أن علاقة المعارض بالاعتقال شبيهة، الى حد ما، بعلاقة الجسد بالعصا، لأن الضرب هو حاصل الشبه والتبريح هو حاصل المعنى. ولا استطيع ان اكون ضد الضرب دون أن اجتهد لكي أكون ضد الاعتقال، لان الحقيقة الواضحة هي كينونتي في المواجهة قطعاً.

وقد صار مما لا يقبل الجدل الطويل ان بلادنا غيرت خريطتها وطرورت مستوى علاقاتها، وانتفعنا، كما ينتفع كل مخلص عنيد، بأن الديمقراطية ليست تسوية فقط، بل من موجبات التزام يجب ان يوجه الحاكم في علاقته بالمحكوم، وان يحصن المحكوم ضد جور الحاكم. واصبحت القاعدة المفهومة أن اللعبة - بما انها حاصلة - يجب أن تكون معقولة لا فاسدة، وليس من حق اللاعبين فيها أن يحسوا بالغبطة إلا إذا سلموا، كما يسلم المعارض، بأن التغيير أصبح سنة كونية لا يقاومها الا الجبابرة.

ولذلك أنجراً لكي أقول بأن استمرار ظاهرة الاعتقال السياسي، يتعارض مع الديمقراطية حتى ولو كانت هذه الديمقراطية من باب إغراء الناس بالوهم المستحيل... دون أن ننسى دائماً، مهما استهوانا الزجر، أن المعارض - كالمساند - هو عنصر في التوازن الديمقراطي، وإذا غاب أو غُيب اختلت موازينه.

ولقد عاش الوطنيون منذ أيام الاستعمار على وعد بأن الديمقراطية لا يمكن ان تتحقق الا في إطار الدولة الوطنية، وعشنا نحن بعدهم منذ أيام الإستقلال على وهمنا الجميل بأن الديمقراطية هي مستقبلنا. ولذلك فليس من المقبول، بحكم النضال المتواصل أن نستشهد بالوهم وانتم تدعون الديمقراطية، فأية ديمقراطية تقصدون وفصيلة من عشاق الحلم الديمقراطي في السجون؟

عبد القادر الشاوي

على الأقل

مجلة للمتابعة والتحقيق

تصريف الاشتراك

نوع الاشتراك	المغرب	فرنسا
الاشتراك العادي	100 درهم	200 ف.ف
الاشتراك التشجيعي	غير محدد	
اشتراك المؤسسات	200 درهم	400 ف.ف

طالب الاشتراك

الاسم الشخصي والعائلي:

العنوان:

ارغب في الاشتراك في مجلة "على الأقل" لمدة

ومرفق طيا:

شيك بنكي ☐ شيك بريدي ☐ حوالة بريدية ☐ بقيمة الاشتراك للمدة المذكورة.

ملاحظة: تصدر الشيكات والحوالات لأمر «على الأقل» وتوجه إلى العنوان التالي: ص.ب: 198 سلا — المدينة، أو إلى الحساب

البريدي رقم: 3860-57C

Vient de paraître

L'ÉTAT DU MAGHREB

sous la direction
de Camille et Yves Lacoste



Editions le fennec